



# رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)

لابن الطراوة النحوي  
(المتوفى سنة ٥٢٨ هـ)



تحقيق  
الدكتور حاتم الأفاضل

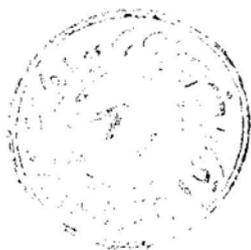
عالم الكتب

415.1  
ابن ر  
69504



مكتبة  
لسان العرب

الكثيرين شوقاني  
عبد الله  
[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)



إهداء الحنين شوقاً  
[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)

رسالة الإفصاح  
ببعض ما جاء من الخطأ  
في الإيضاح

٧٩٥٠

٤١٥١



## عالم الكتب

الطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب. ٨٧٢٢ - ١١، بيروت - لبنان

تلفون: ٨١٩٦٨٤ - ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٢٠٢٢٠٢

عبر نيويورك ٠٠١٢١٢٤٧٨١٨٣١

برقياً: نابعلكي - تلكس: ALAMKO 23390LE

فاكس: ٠٠/٩٦١/١/٦٠٢٢٠٢

## WORLD OF BOOKS

FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION

P.O. BOX: 11 - 8723, BEIRUT, LEBANON

TEL: 819684, 306166, 315142, 603203

VIA NEW YORK 0012124781831

CABLE: NABAALBAKY, TELEX: ALAMKO 23390LE

FAX: 00/961/1/603203

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

## الطبعة الثانية (مُنقحة)

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

يمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، كما يمنع الاقتباس منه أو التمثيل أو الترجمة لأية لغة أخرى، أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر على ذلك.



# رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

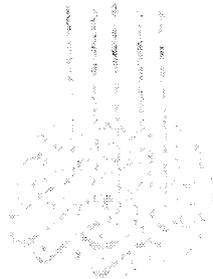
لابن الطراوة النحوي  
(المتوفى سنة ٥٢٨ هـ)

تحقيق  
الدكتور حاتم صالح الضامن

عالم الكتب

[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)

69504  
161252



إهداء الدين وشوقه  
[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)



## مقدمة

هذا الكتاب الذي نقوم بنشره اول مرة أثير نادر من اثار ابن الطراوة النحوي الاندلسي ، الذي احتل مكانة عالية في علم العربية ، شهد له بها معاصروه وتلامذته ومن جاء بعده من العلماء .  
والكتاب بعد هو الأثر الوحيد الباقي من آثاره ، ومنه وقفنا على آرائه النحوية وطرائق اسلوبه .

ومخطوطة الكتاب فريدة لا أخت لها تحتفظ بها مكتبة الاسكوريال باسبانيا .  
وتحقيق كتاب ما على نسخة واحدة ليس بالأمر السهل ، فثمة مشكلات اعتورت المخطوطة تمثلت في طمس قسم من الكلمات وسقوط اخرى ، ولكننا ، والحمد لله ، تغلبنا على هذه المشكلات فجاء الكتاب أقرب الى الكمال ، ولست اغالي فأدعي العصمة من الزلل ، فالعصمة لله تعالى وحده ، ورحم الله الإمام المُرني صاحب الامام الشافعي ، الذي قال :

( لو عُرِضَ كِتَابٌ سَبْعِينَ مَرَّةً لَوُجِدَ فِيهِ خَطٌّ ، أَوْ يَكُونُ كِتَابٌ صَحِيحًا غَيْرَ كِتَابِهِ ) .

والغيرة على تراثنا العربي الاسلامي هي التي دفعتني الى بعث هذا التراث ونفض غبار الزمن عنه .

وما من شك في ان عشاق التراث العربي وأنصاره والحريصين على نشره سيفرحون بهذا الكتاب ، اما اعداء هذا التراث والحاقدون فما أظنهم إلا مغتمين وبائسين .  
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

## مؤلف الكتاب

أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله بن الحسين السبئي المالقي المالكي النحوي ، يُعرف بابن الطراوة .

لم تذكر المصادر سنة ولادته ولا شيئاً عن نشأته . وكل ما وصل إلينا من أخباره أنه أخذ نصيباً من العلم ، إذ رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها ، ثم رحل إلى أشبيلية فالتقى فيها بالأعلم الشتمري وأخذ عنه كتاب سيبويه . وقصد دانية فالتقى فيها بأبي الحسن الحصري ثم انتقل إلى المربة فاتصل بأميرها المعتصم بن صمادح التجيبي ومدحه بقصائد ، ومكث فيها مدة يُقرئ النحوي حتى قيل فيه : ( نحوي المربة ) ، ثم رجع إلى مالقة وقضى أواخر حياته فيها ، وكانت وفاته سنة ٥٢٨ هـ .

\* \* \*

### شيوخه

تلقى ابن الطراوة العلم على علماء ، ذكرت المصادر منهم ثمانية ، وهم :

- ١ - أبو بكر بن عياش المرشاني .
- ٢ - أبو الوليد الباجي : سليمان بن خلف .
- ٣ - أبو مروان الطُّبني : عبد الملك بن زيادة .
- ٤ - أبو مروان بن سراج : عبد الملك بن سراج .
- ٥ - أبو بكر بن أبي الدوس : محمد بن أغلب .
- ٦ - أبو بكر المصحفي : محمد بن هشام .
- ٧ - هابيل بن محمد الألبيري .
- ٨ - الأعلم الشتمري : يوسف بن سليمان .

\* \* \*

### تلاميذه

تردد على ابن الطراوة طلبة كثيرون فأخذوا عنه واستفادوا منه ، منهم :

- ١ - إبراهيم بن عبد القادر المعروف بابن شنيع .
- ٢ - أبو بكر بن سليمان بن سمحون القرطبي .
- ٣ - أحمد بن حسن الجراوي .

- ٤ - أحمد بن علي التجيبي .
- ٥ - حنون بن عبدالعزيز بن حكم .
- ٦ - زنبور بن يعسوب الحضرمي .
- ٧ - صالح بن خلف الأنصاري .
- ٨ - صالح بن عبد الملك الأوسي .
- ٩ - صالح بن علي الهمذاني .
- ١٠ - طارق بن موسى المعافري .
- ١١ - عبد الرحمن بن عبدالله أبو القاسم السهيلي .
- ١٢ - عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الرماك .
- ١٣ - عبدالله بن حسن الياسي .
- ١٤ - عبدالله بن عبد الرحمن بن فائز العكي .
- ١٥ - عبدالله بن محمد البياسي .
- ١٦ - عبدالله بن محمد العبدري .
- ١٧ - عبد الملك بن مجبر البكري .
- ١٨ - عبد الوهاب بن علي القيسي .
- ١٩ - علي بن اسماعيل الخزرجي .
- ٢٠ - علي بن جامع الأوسي .
- ٢١ - القاضي عياض اليحصبي .
- ٢٢ - عيسى بن يحيى المعروف بابن الليطاني .
- ٢٣ - القاسم بن دهمان .
- ٢٤ - محمد بن سليمان بن محمد ( ابن المؤلف ) .
- ٢٥ - محمد بن صالح الأنصاري .
- ٢٦ - محمد بن عبدالله القيسي .
- ٢٧ - محمد بن عبيدالله الخثني المعروف بابن العريص .
- ٢٨ - محمد بن مسعود بن خليفة .
- ٢٩ - محمد بن موسى الأصبحي .
- ٣٠ - محمد بن يزيد الطائي .



آراء العلماء فيه :

- أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الطراوة على أنه كان أديباً ، وأنه كان يلقب بـ ( الاستاذ ) ، ولا يلقب أحد ببild الاندلس بالاستاذ إلاّ النحوي الأديب .
- قال العماد الأصفهاني في خريدة القصر :
- ( وكان من الشعراء المجيدين ) .
- وقال الضبي في بغية المتتمس :
- ( وكان رحمه الله إماماً في النحو لم يكن أحد احفظ لكتاب سيبويه ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه ) .
- وقال القفطي في إنباه الرواة :
- ( وله شعر كرفة النسيم ، يلوح عليه رواء النعيم ) .
- وقال ابن سعيد المغربي في كتاب المغرب :
- ( نحوي المربة الذي لم يكن بها في هذه الصناعة مثله ) .
- وقال ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة :
- ( وكان نحويّاً ماهراً أديباً بارعاً يقرض الشعر وينشئ الرسائل ) .
- وقال أيضاً : ( وعلى الجملة فقد كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً ) .



آثاره :

- ١ - الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، وسيأتي الحديث عنه .
- ٢ - ترشيح المقتدي .
- ٣ - رد الشارد الى عقال الناشد .
- ٤ - رسالة في منع استثناء الكثير من القليل .
- ٥ - رسالة فيها جرى بينه وبين أبي الحسن بن البادش .
- ٦ - مقالة في الاسم والمسمى .
- ٧ - المقدمات الى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب .



## كتاب الإفصاح

هو رسالة انتقد فيها ابن الطراوة كتاب الإفصاح لأبي علي النحوي المتوفى سنة

٣٧٧ هـ .

وقد أشار ابن الطراوة الى سبب تأليف الإفصاح ، قال : ( وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية . . حتى درست آثار المتقدمين ، وامحت سبيل المؤلفين فطمسوا أعين الناظرين وخلصوا الى قلوب الناشئين ) .

فكتاب الإفصاح ، كما يرى ابن الطراوة ، ليس جديراً بما أحيط به من عناية ، فهو وإن أُعد للناشئين إلا أنه ( خلا من الترتيب والاحكام الذي يناسب المبتدئين ) .

وكتاب سيبويه عند ابن الطراوة أنفع وأيسر من كتاب الإفصاح ، وكذلك كتاب الجمل للزجاجي وكتاب الكافي للنحاس .

وقد ذكر ابن الطراوة منهجه في رسالته هذه بقوله : ( وإنما قصدنا الى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير مما تفرد به وخرج عن قصد سيبويه ، فأما ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه ، وأبعد مشقة من أن استوفيه ) . فابن الطراوة اذن لا يعنى في نقده للإفصاح إلا بما تفرد به أبو علي النحوي أو خالف فيه سيبويه ، وقد أكد ابن الطراوة ذلك في غير موضع .

وقد تعقب ابن الطراوة أبا علي في إيضاحه ونبه على مواطن زلله ، كما يراها ، في عباراته أو أمثلته أو أحكامه أو أعاريبه أو استخدامه لقسم من المصطلحات .

والرسالة بعد على قدر كبير من الأهمية لأنها الأثر الوحيد الذي وصل الينا من آثار ابن

الطراوة<sup>(\*)</sup> .

(\*) لم أتحدث بالتفصيل عن ابن الطراوة وكتابه الإفصاح إذ فصل فيها القول الاستاذان الفاضلان : الدكتور محمد ابراهيم البنا في كتابه : ( أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ) ، تونس ١٩٨٠ . والدكتور عياد عيد الشبيبي في كتابه : ( ابن الطراوة النحوي ) ، السعودية ١٩٨٢ ، وقد أفدت منها كثيراً إذ لها فضل السبق في الحديث عن ابن الطراوة .

## مخطوطة الكتاب :

لا يعرف لرسالة ( الافصاح ) غير نسخة واحدة محفوظة في خزانة الاسكوريال تحت الرقم ( ١٨٣٠ ) ، ويحفظ المجمع العلمي العراقي بنسخة مصورة عنها .  
تقع هذه النسخة في سبع وثلاثين ورقة ، وقياسها ٢٢ × ١٥ سم .  
وعدد أسطر كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً . وقد كتبت النسخة بخط مغربي واضح لكنه غير مشكول ، وهي نسخة كاملة ، عليها تعليقات كثيرة يُرَدُّ فيها على ابن الطراوة في تخطئته لأبي علي النحوي ، وهي تعليقات لشخص واحد ، أشير اليه أحيانا بالحرف ( ش ) ، وأخرى بالحرفين ( ع ش ) ، وأنا أميل الى أنه أبو علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

كتب في صفحة العنوان اسم هذه الرسالة ، وهي ( كتاب رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، تأليف أبي الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السبئي المالقي - رحمه الله وغفر له بمنه ) ، وبعد هذا كتب الناسخ : كذا وجدت اسمه بخطه ، وفي صفحة العنوان ذكرُ لناسخ هذا الكتاب وهو الاستاذ القاسم بن محمد بن ابراهيم .

## منهج التحقيق :

- ١ - حصرتُ كلام أبي علي النحوي الذي ورد في هذه الرسالة بين قوسين ، وذكرتُ موضعه في كتابي أبي علي : الايضاح ، والتكملة .
- ٢ - عرُفتُ بالأعلام تعريفاً موجزاً .
- ٣ - خَرَجْتُ الشواهد الشعرية عدا أبيات لم أهدِ الى قائلها ، وأخص بالذكر منها الأبيات التي استشهد بها ابن الطراوة على سبيل الأمثال .
- ٤ - كتبتُ الآيات القرآنية مثلها وردت في المصحف الشريف ، إلا إذا كانت إحدى القراءات القرآنية ، فكتبتها مثلما أراد المصنف ، وخَرَجْتُ القراءات من كتب القراءات المشهورة .
- ٥ - خَرَجْتُ الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .
- ٦ - خَرَجْتُ الأمثال من كتب الأمثال ، وذكرتُ مناسباتها .
- ٧ - وَتَقَّتْ أقوال علماء النحو واللغة بالرجوع الى كتبهم او المصادر التي ذكرت أقوالهم .
- ٨ - وضعتُ الزيادات التي يقتضيها السياق بين قوسين مكسورين < > من غير

اشارة الى ذلك .  
وقد أرفقت صوراً من المخطوطة لصفحة العنوان وللصفحتين الأولى والثانية  
وللصفحة الأخيرة .  
وأخيراً أقدم خالص شكري الى تلميذي النجيب زهير عبدالمحسن لمساعدته لي في  
نسخ مخطوطة الكتاب .  
والحمد لله أولاً وآخراً إنه نعم المولى ونعم النصير .

المكتبة العامة

# كتاب رسالة رافضاه بعضها حاتم العطار وكايد

تأليف: الأستاذ الدكتور  
محمد بن عبد الله  
شكرًا لولا فضلهم

صفحة العنوان

بسم الله خير التمجيد علي بن ابي طالب وعلو الجلال

# كتاب الاما صا ح

تتمت على من جملة الكفاة عظمه ضا فله ضا وجزا من الضراوة  
مستور بحبه واهم على الجملة من اجل ربه انتم نكس مع حزينه ربه  
وكانت يعوا حسنه واما من قبله به فبذنه وراشع انتم فتعلم منه  
واستزكك الزمان واشفق خلفه اليفان حتى نزل الله انظر باقلبه  
انتم وانتم من ايدى العلوم للعلمه بالنهذ التزمه فيكيد شرح  
نعم عزرا وبقو نعم في الظالمات دكر

وغيره من غير حينا في رايه في صلاته واهم دور  
**وكان** التبرجوا الى استغربه من الاشكال تماقت في تفصيله على غير

من محمات المزدية وتكلمه اشعير شعزده على التواهي  
اشركه حوزوا من شهه الثقل عرفه الله وضاعته ان ضا فله  
حذره واثار اشعير من واجد سبيل فزوقين فكتموا العظمه  
اشعير من وضوا على اذن اشعير وحضوا الى قلوب الشاعير  
قد ربي في تاليفه محضا خايع من وشلا سلا

كل تيمر قوله اشعير وانه حخته اشعير **وكنس** مثل طلع  
معا عساه من شعزليه وانتم تبا حسنه نه انشا الله تعالى

## قال الامام

افواشعير عزروني عنم فزوقين العار من اغروبه  
تسبويه حخته امته انكلم انتم وفعل وحزوت وكان فزوقين كتاب  
تواضع انكلم با تيب من دلانه اشعير انتم وفعل وحزوت فبا حبه  
تسبويه تسبوا من دلانه حبه اشعير منسبوا من دلانه ومما اشعير ضلال  
تسبوا من دلانه تسبويه منسبوا من دلانه ومما اشعير اشعير

هذا هو الكتاب الذي كتبه الامام عليه السلام في الاما صا ح

# الصفحة الاولى



من يفتخر به فإِنَّ كَلِمَةَ جِبَالٍ أَعْرَابٍ تَعْبُرُ مِنْ رِثَاةِ عَنَانٍ مَعْرَأَتُهَا كَلَامُهُ وَمَا  
أَتَوْهُدٍ وَتَمَّ بِعَرِّ الْمَوْتِ بِعَضْرَةِ الْكِتَابِ وَوَقَفْنَا حَيْثُ وَقَفْنَا لَمْ نَرِيعُ لَمْ نَرِيعُ  
بِأَيْتِهَا لِقَضَائِهِ وَمَا يَلِيهِ إِلَّا خَيْرُ الْكِتَابِ كُنْ لِمَا لَهُ رَأْيٌ كُنْ لِمَا يَسْتَعْنِدُ  
لِمَا تَرَكَهُ مِثْلَهُ وَلَوْ كُنْ لِقَابًا أَوْ فَاءً بِكُلِّ مَا جِيءَ بِهِ مِنْ خَيْرٍ وَتَفْهِيمٍ وَمَا  
وَجَدْنَا رُبَّ رَجُلٍ أَمْتَرَ كَلِمَاتِ الْكَلَامِ وَخَرَجَتْ الرِّسَالَةُ عَنْ مِثْلِهِ مِمَّا يَنْبَغِي  
مَرَكَنُ وَكَلِمَاتُهُ لَمْ تَزِدْهُ الْبَصِيرَةَ وَالسَّلَامَةَ وَالنَّفْسُ مِنْ حِكْمَةِ أَنْ يَمُوجِبَنَا  
مَسْئَلُهُ مِنَ التَّيْبِ وَالْعَفْوَ لِمَا لَمْ يَلِدْ بِالْقِسْبِ وَالْقَرِيعِ وَبِإِنَّهُ نَسْتَعِينُ  
وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْ وَتَوَكَّلْ أَوْ تَوَكَّلْ

عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْكَلِمَةَ الْكَلِمَةَ الْكَلِمَةَ الْكَلِمَةَ الْكَلِمَةَ الْكَلِمَةَ  
مِنْ خَيْرٍ وَتَفْهِيمٍ وَمَا يَلِيهِ إِلَّا خَيْرُ الْكِتَابِ كُنْ لِمَا لَهُ رَأْيٌ كُنْ لِمَا يَسْتَعْنِدُ  
لِمَا تَرَكَهُ مِثْلَهُ وَلَوْ كُنْ لِقَابًا أَوْ فَاءً بِكُلِّ مَا جِيءَ بِهِ مِنْ خَيْرٍ وَتَفْهِيمٍ وَمَا  
وَجَدْنَا رُبَّ رَجُلٍ أَمْتَرَ كَلِمَاتِ الْكَلَامِ وَخَرَجَتْ الرِّسَالَةُ عَنْ مِثْلِهِ مِمَّا يَنْبَغِي  
مَرَكَنُ وَكَلِمَاتُهُ لَمْ تَزِدْهُ الْبَصِيرَةَ وَالسَّلَامَةَ وَالنَّفْسُ مِنْ حِكْمَةِ أَنْ يَمُوجِبَنَا  
مَسْئَلُهُ مِنَ التَّيْبِ وَالْعَفْوَ لِمَا لَمْ يَلِدْ بِالْقِسْبِ وَالْقَرِيعِ وَبِإِنَّهُ نَسْتَعِينُ  
وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْ وَتَوَكَّلْ أَوْ تَوَكَّلْ

# الصفحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم  
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

رسالة الافصح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح .  
تأليف أصحاب من جملة الكتاب ، خصهم الاستاذ الأوحى ابن الطراوة بمكنون  
بعثه ، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته ، إذ لم يكن فيهم أحد يُسندُ اليه ، ولا بَشْرُ يُعَوَّلُ  
عليه ، ولا مَنْ يلوذُ به فيذب عنه ، ولا يسكن اليه فيتعلم منه ، واشتدَّ كَلْبُ الزمان ،  
والتقت حلقتا البطان ، حتى بُذِلَ الدرُّ المصونُ بالتأنيهِ الدون ، واستهينت فرائد العلوم  
للعمامة بالنزير الذميم ، فكيف يُشْرَحُ لهم صدرٌ ، أو يبقى لهم في الصالحات ذِكْرٌ .  
وَقَدْ سَرَّنِي مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ أَنَّنِي

رَأَيْتُ بَنِي عَيْلَانَ سَادُوا بَنِي بَكْرٍ (١)

وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب تهاوت في تفضيله على غيره من  
المختصرات المروية ، وتظاهر المصحفين لتقدمه على التواليف المسندة خروجاً من شرط  
النقل عن أهل الثقة والاسناد الى الأئمة ، حتى درست آثار المتقدمين ، واهت سبيل  
المؤلفين ، فطمسوا أعين الناظرين ، وضربوا على آذان السامعين ، وخلصوا الى قلوب  
الناشئين .

لَمْ تَرَ إِلَّا كَارَهَا مُصَنَّا  
خَافِضَ سِنَّ وَمُشِيلاً سِنَا  
كَلَّ ثَقِيلٍ طَوْلَهُ إِصْبَعُ  
وَأَنْفُهُ خَمْسَةُ أَشْبَارِ

(١) البيت للأخطل في شعره : ١٨٣ ، وفيه : بني العجلان .

(٢) من رجز لمدرک بن حصن الأسدي في النوادر في اللغة ٢٤٤ والمشوف المعلم ٥١٩ وروايتها : أبلي تأكلها  
مُصَنَّا . وفي الاصل : فلا ترى ..

ونحن الآن بادئون بما عزمنا من ذلك عليه ، واقتربنا جسبةً اليه ، إن شاء الله تعالى .

قال الامام أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - : ( الكلمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ) . وقال مؤلف كتاب الإيضاح<sup>(٤)</sup> : ( الكلمُ يأتلفُ من ثلاثة أشياء : اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ ) .

فما زعمه سيبويه منقسماً الى ثلاثة زعمه المؤلفُ ملتئماً من ثلاثة ، وهذا بقض الأول ضرورةً ، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مَقُولٌ ، وما زعمه المؤلفُ لا مَقُولٌ / ٢ و / ولا معقولٌ ، تقول : ما الشيء الذي ينقسمُ اليه الكلمُ ؟ فيقول : الاسمُ والفعلُ والحرفُ ، ثم تقول : ما الشيء الذي ينقسمُ منه الاسمُ والفعلُ والحرفُ ؟ فيقول : الكلمُ ، فيدورُ كل واحدٍ منها على صاحبه ، فهذا معقولٌ مَقُولٌ .

وإذا قلت : ما الشيء الذي يأتلفُ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ ؟ فيقول : الكلامُ ولا يقول : الكلمُ ، لأنَّ الكلمَ منقسمٌ الى غيره لا مؤتلفٌ من غيره ، فلا يكونُ الشيءُ الواحدُ في الحالِ الواحدةٍ منقسماً مؤتلفاً ، ولهذا لا تقول : ما الشيء الذي يأتلفُ منه الكلمُ ؟ لأنه جامعٌ هذه الثلاثة لا مجموعها ، فهذا لا معقولٌ ولا مَقُولٌ .

فإن ائتلفتَ هذه الثلاثة على نظامٍ نحو قولك : قد قامَ زيدٌ ، كان كلاماً مفيداً مَقُولاً لا كليماً ، وإن ائتلفتَ على غير نظامٍ نحو قولك : قامَ قد زيدٌ ، كان كليماً غير مفيدٍ لا كلاماً ، فالصوابُ ما قاله سيبويه<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - .

فإن زَعَمَ أن الروايةَ في الكتابِ إنما هي الكلامُ يأتلفُ من ثلاثة أشياء فالحملُ بإذنه ، لأنَّ من الكلامِ ما يفضل هذا الحصرُ عنه ، ومنه ما يقعُ دونه ، فَمِنْ ذلك : زيدٌ قائمٌ ، كلامٌ مفيدٌ خالٍ من فعلٍ وحرفٍ ، وهو أكثرُ الكلامِ لأنه الأوَّلُ بالقُوَّةِ ، ويليه في

(٣) الكتاب : ١ / ٢ ، وتوفي سيبويه سنة ١٨٠ هـ . (مراتب النحويين ٦٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٤٦) .

(٤) الإيضاح ٦ . وفيه : الكلام .

(٥) وقد اعترض السهيلي أيضاً على الزجاجي في عبارته في كتابه : نتائج الفكر ٦١ - ٦٢ .

الرُتْبَةِ : زيد يَقُومُ ، اسمٌ وفعلٌ خالٍ من حرفٍ ، وأقلُّ منه : لم يَقُمْ زيدٌ ، لأنَّ ما قبله كالْبَسِيطِ له ، ولأنَّ نَفْيَ لا يَقَعُ إلَّا بَعْدَ إِيْجَابٍ ، وقد يسلم الموجب رأيه فلا ينفي قوله ، وهذا خاصة تَقْلِيلُ شَرْطِهِ إذا كان على نظام .

فَأَمَّا مَا يَقَعُ ذَلِكَ الْحَضَرُ دُونَهُ فَقَوْلُكَ : لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا ، وما زادَ عليه مما لا يَتِمُّ دُونَهُ المعنى في بعضِ مواطنِ القولِ ، ويَتِمُّ الكلامُ مِنْ فِعْلٍ واسْمَيْنِ ، ولا يكونُ من اسْمَيْنِ وفِعْلٍ نحو : ( زَيْدٌ عَمْرًا قَصَدَ ) ، ولا ( عَمْرًا زَيْدٌ قَصَدَ ) ، وقد أُلْمَ سيبويه - رحمه الله - بشيءٍ من هذا في قوله : ( زَيْدًا مُنْطَلِقًا ظَنَنْتُ )<sup>(٦)</sup> ، وهذا من الوهمِ الذي لا يَخْلُو مِنْهُ الْبَشَرُ ، وما كانَ من عند غيرِ الله وُجِدَ فِيهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ ، ولا تُثَرِّبُ عَلَيْنَا فِيهَا نَلْمٌ بِهِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى سِيبَوِيهِ - رحمه الله - في اليسيرِ مِنْ نَظَرِهِ لا بشيءٍ مِنْ نَقْلِهِ ، لأنَّ تَقْلِيدَ الصَّادِقِ فِي نَقْلِهِ وَاجِبٌ ، والاعتراضُ / ٢ ظ / عليه في نَظَرِهِ جائِزٌ ، فَمَنْ تَمَّتْ لَهُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ عُوفِيَ مِنْ إِنْزَالِ الظَّنِّ بِنَا ، وأراحَ الحفيظينَ مما نخوضُ فِيهِ مِنْ أَمْرِنَا . ولعلَّ مِنْ يَنْظُرُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَظُنُّ عَلَيْنَا أَنَّ بَعْضَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْجَمَلِ مُعَادٌ ، بل ما مِنْهَا جَمَلَةٌ إلَّا مَخَالَفَةٌ غَيْرُهَا فِي مَعْنَاهَا كَمَا خَالَفَتْهَا فِي وَضْعِهَا ، وهذا مُبَيَّنٌّ فِي ( المَقْدِمَاتِ إِلَى عِلْمِ الْكِتَابِ وَشَرْحِ الْمَشْكَلاتِ عَلَى تَوَالِي الْأَبْوَابِ )<sup>(٧)</sup> إِنْ شَاءَ اللهُ ، وكذا يَتَقَدَّمُ بِالْعَذْرِ إِلَى بَعْضِ مَنْ يُحَوِّرُ الْأَلْفَاظَ مِنْ قَوْلِنَا : ( قَصَدَ ) ونحوه فِعْلًا ، وقَوْلِنَا : فِعْلٌ ماضٍ ومُسْتَقْبَلٌ ، ونحوه بِمَا تَسَامَحَ فِيهِ أَهْلُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ، فَلَوْ عَدَلْنَا عَنْ ذَلِكَ خَرَجْنَا عَنْ سَنَنِ النُّحُوِّ وَأَهْلِهِ فِيما انْعَقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُهُمْ ، وانقادتْ لَهُ طِبَاعُهُمْ ، وارتاضتْ بِهِ أَلْسِنَتُهُمْ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ التَّسَامُحَ لا يَحْمِلُ مَا قَصَدُوا إِلَيْهِ ، والتحرُّزُ لا يَزِيدُهُمْ مَنفَعَةً فِيهِ ، وَإِذَا بَلَغَتْ حَاجَتَكَ فلا تَتَكَلَّفُ .

وكذلك قَوْلُهُمْ : الْكَلَامُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةٍ : اسْمٍ وفِعْلٍ وحَرْفٍ ، إنَّما يَنْقَسِمُ الْكَلَامُ

(٦) في الكتاب ١ / ٦١ : ( وكلما طال الكلام ضُغِفَ التأخيراً إذا عملت ، وذلك قولك : زيدا أخاك أظن ، فهذا ضعيفٌ كما يضعفُ : زيدا قائماً ضربت ، لأنَّ الحدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُبْتَدَأً إِذَا عُمِلَ ) .

(٧) المَقْدِمَاتُ : أحدُ كتبِ ابنِ الطراوةِ ، وسيذكره في هذه الرسالة كثيراً .

الى ثلاثة : الدعاء ، والسؤال ، والخبر ، وكل واحد من هذه الثلاثة إذا وصفته كلاماً<sup>(٨)</sup> ، ولو انقسم الكلام الى اسم وفعل وحرف وجب أن يكون قولنا : رَجُلٌ ، على جذته كلاماً ، وكذلك قصد ، ولم ، والباء الزائدة ونحوها ، وهذا خلف ، إنما كل واحد من هذه كلمة لا كلام .

وتقول : الحيوان ثلاثة : دارج وطائر وسابح ، فمن الدارج إنسان وهو حيوان ، ومن الطائر عقاب وهي حيوان ، ومن السابح حوت وهو حيوان ، فبينغي على هذا أن يكون رجل ، وضرب ، ومن ، كل واحدة منها على انفرادها كلام ، وهذا خلف لا يلتفت اليه .

والصواب ما قاله سيبويه<sup>(٩)</sup> ، رحمه الله ، أن يكمل هذا الفصل بما يحيط به حتى لا يشذ منه شيء ، وهو ( النطق ) ، والنطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من المعاني لفظاً أو إشارة ، وهذا ناطق ، ويليه ( القول ) وهو إفصاح الالفاظ بما يقوم في ذهنه من معنى أو حكاية ، ثم يليه ( الإخبار ) ، وهو إفصاح القائل بما يقوم في ذهنه من المعاني خطاباً / ٣ / أو مناجاة ، وبالأول يُسمى مُكَلِّمًا ، وبالثاني يُسمى مُتَكَلِّمًا ، لأن الكلام بإضافته الى المخاطب عبارة تحمل المُخْبِر محل المخبر فيما يقوم في ذهنه من المعاني ، وفي اضافته الى الالفاظ صوت تنوعه الفاظ موضوعة باتفاق الدلالة على جميع المعقولات حساً أو تخيلاً ، وهو في هذا الباب أشياء كثيرة فيها لم يعرض لها بما تفرد به ، أو قلد غيره فيه ، أو حاوله على خلاف جهته ، لأننا إنما نسط القول فيما عرضنا له ليكون عياراً على ما عرضنا عنه فيما يمكننا

(٨) وقد أخذ السهيلي على الزجاجي في تقسيم الكلام ، وصحح العبارة فقال : ( فالجواب أن يقال : تصحيحها أن يقال : ثلاثة أقسام : خبر ، واستخبار ، وطلب ، فكل واحد من هذه كلام ، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف ) . نتائج الفكر : ٦٢ .

(٩) قال سيبويه ١ / ٦٢ : ( واعلم أن قلت ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلت : زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ) . وعلق ابن جني في الخصائص ١ / ١٩ فقال : ( ففرق بين الكلام والقول كما ترى ، نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك ) .

مع احتلال الحال وتقسيم البال وسوء العشرة ، هذا العذر يقرب عنه الخير إن شاء الله تعالى وهو المستعان .

## فصل

قال المؤلف : ( الاسم في باب الاسناد اليه والحديث عنه أعم من الفعل )<sup>(١٠)</sup> ،  
ففاضل بين الاسم والفعل في الاخبار عن كل واحد منها ، والفعل لا يجبر عنه ولا يسند  
اليه البتة ، وإنما يفاضل بين الشيئين إذا اجتماعا في وصف وكان أحدهما أفضل من الآخر في  
ذلك الوصف وهما جميعاً محلّاته نحو قولك : زيد أطول من عمرو ، فكلاهما طويل ،  
ولزيد على عمرو فضل في الطول .

وقوله : أعم من الفعل ، ليس للعموم والتخصيص هنا متعلق يليق بالمخبر عنه  
ولا المخبر به ، ولو كان هذا الكلام صحيحاً فوضع مكان ( أعم ) : ( أمكن ) ، أو :  
( أعرف ) كان صواباً .

فإن قال قائل : « ولعبد مؤمن خير من مشرك »<sup>(١١)</sup> ، « أصحاب الجنة يومئذ خير  
مستقراً »<sup>(١٢)</sup> ، وقول العرب : ( العسل أحلى من العلقم ) ، فإن هذا كله من التبصير  
لا من باب التفضيل عليه ، كما تقول العرب : ( السعادة أحب اليك أم الشقاء ؟ ) وقد  
علم أنه يقول : الشقاء ، ولكنه بصره بأن جعل له الشيء الى جنب ضده لفظاً فيتخيّل  
ذلك في ذهنه حساً ، فيثور للنفس من الطبع كامن . يزرعها عن المكروه منها ، لأن  
أخلاق النفس تابعة لمزاج البدن ، وللعرب وغيرهم من الأمم في النحو حكّم وأقاصيص  
أغنت شهرتها عن إعادتها ، وبالله التوفيق .

( ١٠ ) الايضاح ٧ .

( ١١ ) البقرة ٢٢١ .

( ١٢ ) الفرقان : ٢٤ .

## فصل

قال المؤلفُ في هذا الكتاب : ( والفعلُ ينقسمُ بانقسامِ الزمانِ )<sup>(١٣)</sup> ، ولو / ٣ ظ /  
 قال : والفعلُ ينقسمُ بانقسامِ الحَدَثِ كانَ مصيباً<sup>(١٤)</sup> .  
 قال سيويه<sup>(١٥)</sup> ، رحمه الله : ( وأما الفعلُ فأمثلةٌ أُخذتُ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ  
 وبُنيت لما مَضَى ، ولما يكونُ ولم يَقَعْ ، و [ ما ] هو كائنٌ لم ينقطع ) ، يعني لما مَضَى من  
 الحَدَثِ ، وما يُنتظرُ ، وما هو كائنٌ في حالِ الخبرِ ، ولم يَجِرْ للزمانِ هنا ذَكَرُ ، فقولُك :  
 ( قَعَدَ ) دَلِيلٌ على قُعودِ انقضى بعدَ وجودِ ، و ( سَيَقَعُدُ ) دَلِيلٌ على قُعودِ يأتي وهو الآنُ في  
 العَدَمِ ، و ( يَقَعُدُ ) دَلِيلٌ على قُعودِ في حالِ حديثك ، ولم يَجِرْ للزمانِ ذَكَرُ في شيءٍ من هذا  
 النَّصِّ ، فللحَدَثِ ثلاثةٌ أحوالٍ : عَدَمانِ ووجودُ ، وأمسٍ وغدٌ واليومُ منجرَةٌ مع هذه  
 الأحوالِ الثلاثةِ انجرارُ الشكلِ والصورةِ مع اللَّونِ في قولك : ( رأيتُ الحائِطَ ) ونحوه  
 من الأجسامِ ، وَقَدَ عَلِمْنَا أَنَّ مَحْسُوسَ البَصْرِ اللَّوْنُ ، وهو ما يَقْبَلُهُ الجِسْمُ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ  
 والكواكبِ والنيرانِ ، فالنُّورُ إذا مَوْضُوعُ الألوانِ ، فلا تَرَى إِلَّا مَلَوْنًا<sup>(١٦)</sup> ، ونحنُ نَدْرِكُ  
 المثلثَ والمربَّعَ وغيرهما مِنَ الأشكالِ بانجرارِهما مع اللَّونِ حَتَّى يُجَزَّرَ ذَلِكَ حَزْرًا بالعيانِ  
 فينصبُ أو لا يكادُ كثيرٌ خَطَأً<sup>(١٧)</sup> .

وقال سيويه في موضعٍ آخر : ( فالأسماءُ المُحدَثُ عنها ، والأمثلةُ ، دليلاً على ما  
 مَضَى وما لَمْ يَمُضِ مِنَ المُحدَثِ به عن الأسماءِ ، وهو الذَّهابُ والجُلُوسُ والضَّرْبُ ،

(١٣) الايضاح ٧ .

(١٤) ينظر أيضاً : نتائج الفكر : ٦٦ .

(١٥) الكتاب ١ / ٢ ، والزيادة منه .

(١٦) في الأصل : ملون .

(١٧) كذا في الأصل .

وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء<sup>(١٨)</sup> ، فهذا جلاءً واضحٌ وبيّانٌ قاطعٌ على أن هذه الأمثلة إنما اختلفت صيغتها لاختلاف أحوالِ المحدث في وجوده وعَدَمِهِ .

وأما قوله : ( ويتعدى الى الزمان نحو قولك : « ذهب » ، لأنه بُني لما مضى منه وما لم يمض )<sup>(١٩)</sup> ، وإنما ذلك بانجراره مع الحدّث في الأحوالِ الثلاثة المذكورة ، كما ينجرُ الشكلُ والصورةُ مع اللونِ في قولك : ( رأيتُ الحائطَ والجبلَ ) وغيرهما من الملوّنات ، فجعل انجرارهُ معه نحواً من بقائه له كما تطلقُ الرؤيةُ على الشكلِ والصورةِ لانجرارهما مع اللونِ .

وهذا رأيي قد استهوى جماعةً من النحويين وغيرهم / ٤ و / ، فلم يفهموا ما الزمانُ والمكانُ كنههُ فهبِهِ ، ولا وقفوا على حقيقةٍ من علمِهِ ، والزمانُ والمكانُ يقعُ البحثُ عليهما من أربعة أوجهٍ ، أحدها : ما الزمانُ والمكانُ مُرسَلينِ ؟ ، وما هما مضافينِ ؟ وما هما ظرفينِ ؟ والصوابُ : وَضَعينِ ، وما هما جارّينِ ؟ وليس هذا موضعَ الكلامِ على هذه الأنواعِ الأربعةِ ، لأننا لم نعرض لهذا وإنما قصدنا الى الإفصاحِ ببعضِ ما وقع<sup>(٢٠)</sup> في هذا الكتابِ مِنَ الخطأِ والتقصيرِ بما تفرّدَ < به > وخرَجَ عَن قَصْدِ سيبويه ، فأما ما سوى ذلك بما تاه فيه مع غيره فأكثَرَ مِنْ أَنْ أَحْصِيَهُ ، وأبعدُ مشقةً مِنْ أَنْ اسْتَوْفِيَهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْعُدْرَةَ فِيهَا تَقَدَّمَ ، وَأَطْلَنَّا الْبَحْثَ لِمَنْ أَنْكَرَ أَوْ سَلَّمَ .

## فصل

قال المؤلفُ في ( باب ما إذا اختلفت من هذه الكلمِ الثلاثِ كانَ كلاماً مستقبلاً ) : وذكر ( زيدٌ أخوك )<sup>(٢١)</sup> ، وقرنَ به ( زيدٌ في الدارِ )<sup>(٢٢)</sup> ، ولا بُدُّ في هذا مِنْ اعتقادِ فعلٍ

( ١٨ ) الكتاب ١ / ١٤ .

( ١٩ ) الكتاب ١ / ١٥ .

( ٢٠ ) في الأصل : مِنْ .

( ٢١ ) الابيضاح ٩ . وفيه : ( عمروٌ أخوك ) .

( ٢٢ ) ذكر هذه الجملة مثلاً لانتلاب الفعلِ مع الاسمِ ، وقرنتها بـ ( كتبَ عبدُ اللهِ ، وسُرُّ بكرٌ ) .

يُنْصَافُ إِلَى الدَّارِ ، فَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ ( أَخُوكَ ) ( أَبُو فَلَانٍ ) كِتَابِيَةً لَا بُتُوَّةَ كَانَ أَضْبَطَ لِمَا قَصِدَ إِلَيْهِ مِنْ ائْتِلَافِ الْجُمْلَةِ مِنْ اسْمَيْنِ .

وَبَعْدَ هَذَا تَحْلِيظًا لَا يُمْكِنُ تَتَبُعُهُ بِالنَّقْدِ ، وَلَا تَقِي بِمُضْمَنِهِ مَحَاوِلَةَ الرَّدِّ ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْفَى النَّدَاءَ مِنْ قَوْلِكَ : ( يَا زَيْدٌ )<sup>(٢٣)</sup> ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ ( يَا ) حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ ( مِنْ ) وَ ( هَلِ ) وَ ( لَمْ ) وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ جَمَالُهُ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَا تَوَهَّم ، وَلَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ ، قَالَ سَيِّبِيهِ : ( جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْوَاتِ نَحْوَ حَوْبٍ )<sup>(٢٤)</sup> زَجَرَ لِلخَيْلِ لَتَمْضِي ، وَلَوْ مَثَّلَ سَيِّبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِ ( يَا ) كَانَ أَشْبَهَ ، لِأَنَّ حَوْبَ فِيهَا مَعْنَى زَجَرَ ، وَلَيْسَ فِي ( يَا زَيْدٌ ) مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى شَيْءٌ ، فَأَمَّا ( يَا ) فَصَوْتُ يُنْبِئُهُ بِهِ النَّاطِقُ عَلَى مَوْضِعِهِ مَنْ يَسْمَعُهُ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : هَا أَنْذَا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ الصَّوْتَ مِنْهُ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ<sup>(٢٥)</sup> يُشْبَهُ صَوْتَ الرَّاعِي بِصَوْتِ البُومِ :

تَلَوَّمَ يَهْيَاهُ بِيَاهِ وَقَدَ مَضَى

مِنَ اللَّيْلِ جَوْرًا وَاسْبَطْرَتْ كَوَاكِبُهُ

فَإِنْ خَصَّ شَيْئًا بَعَيْنِهِ وَضَعَ مَكَانَ الْهَاءِ مِنْ ( يَا ) اللَّفْظَ الَّذِي يَعْمَهُ مِنْ جِنْسِهِ ، / ٤ ظ / أَوْ يَخْصَهُ فِي نَفْسِهِ ، فَقَالَ : يَا رَجُلُ وَيَا حَكَمٌ ، فَوَجِبَ بِنَاوُهُ لِالتَّبَاسُهِ بِالصَّوْتِ الَّذِي قَبْلَهُ كَمَا وَجِبَ بِنَاءُ ( عَمْرُوَيْهِ ) لِالتَّبَاسُهِ بِالصَّوْتِ الَّذِي بَعْدَهُ<sup>(٢٦)</sup> ، ثُمَّ يُتَسَّعُ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالنَّقْصِ مِنْهُ لِكثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ .

وَيَزِيدُكَ بَيَانًا أَنَّ قَوْلَكَ : ( يَا زَيْدٌ ) خَارِجٌ مِنَ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ الدَّعَاءُ وَالسُّؤَالُ وَالخَبْرُ ، فَلَا يَكُونُ ( يَا زَيْدٌ ) رَغْبَةً لِأَنَّ ( يَا فَاسِقُ ) وَنَحْوَهُ يَقَعُ بَعْدَهُ ، وَلَا يَكُونُ

( ٢٣ ) الإيضاح ٩ .

( ٢٤ ) الكتاب ١ / ٣٠٤ .

( ٢٥ ) ديوانه ٨٥١ .

( ٢٦ ) وافق ابن الطراوة البصريين في بناء المنادى المفرد العلم ، وخالفهم في العلة ، وينظر في اختلاف

البصريين والكوفيين في المنادى المفرد العلم : الكتاب ١ / ٣٠٣ والمقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥

والانصاف ٣٢٣ وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٦ - ٨٧ .

امراً ؛ لأن الله تعالى يستقبلُ به ، وَلَفْظُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ يَقْتَرِنُ بِهِ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ ، وَلَا يَكُونُ سَوْأً ؛ لِأَنَّكَ لَا تَسْتَعْمَلُ<sup>(٢٧)</sup> شَيْئاً تَجْهَلُهُ أَنْتَ وَيَعْلَمُهُ ، وَلَا يَكُونُ خَبِراً لِأَنَّ الْمَخْبَرَ يَأْتِي بِالْقُوَّةِ إِلَى إِخْرَاجِ الْمَخْبَرِ مِنْ جُمْلَةِ شَيْءٍ إِلَى إِجْبَاحِهِ أَوْ نَقْيِهِ ، وَالْمُنَادَى غَيْرُ مَلْتَبَسٍ بِشَيْءٍ مِمَّا أَنْتَ بِسَبِيلِهِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ ( غَاق ) وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ النَّاطِقِ دَلِيلًا عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَّصِلِ بِهِ كَدَلَالَةِ ( غَاق ) وَنَحْوِهِ عَلَى الْجِنْسِ الْمَعْرُودِ مِنْهُ .

## فصل

قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي بَابِ حَدِّ الْإِعْرَابِ : ( وَكِلَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَضْمَرِ نَحْوَ قَوْلِكَ<sup>(٢٨)</sup> : جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا )<sup>(٢٩)</sup> ، زَعَمَ أَنَّ أَلْفَ ( كِلَا ) بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ فِي ( مُسْلِمَانٍ ) تَغْيِيرُهَا الْعَوَامِلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَهَذَا لَا يُعْذَرُ فِيهِ مَنْ لَهُ أَدْنَى حِطِّ مِنْ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ لِيُعِيدَهُ مِنَ الصَّوَابِ وَمَفَارَقَتِهِ نَصَّ الْكِتَابِ .

قَالَ سَيَبُوه<sup>(٣٠)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، : ( وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَمَّنْ قَالَ : [ رَأَيْتُ ] كِلَا أَخَوَيْكَ ، وَمَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ ، ثُمَّ قَالَ : مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا ، قَالَ<sup>(٣١)</sup> : جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ<sup>(٣٢)</sup> فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، لِأَنَّهَا ظَرْفَانِ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْكَلَامِ مَجْرُورَيْنِ وَمَنْصُوبَيْنِ ، فَجُعِلَ ( كِلَا ) بِمَنْزِلَتِهِمَا حِينَ كَانَ<sup>(٣٣)</sup> فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ) .

( ٢٧ ) فِي الْأَصْلِ : تَسْتَعْمَلُهُ .

( ٢٨ ) فِي الْإِيضَاحِ : قَوْلُهُمْ .

( ٢٩ ) الْإِيضَاحُ ١٢ .

( ٣٠ ) الْكِتَابُ ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ .

( ٣١ ) فِي الْكِتَابِ : فَقَالَ .

( ٣٢ ) فِي الْكِتَابِ : عَلَيْكَ وَلَدَيْكَ .

( ٣٣ ) فِي الْكِتَابِ : صَارَ .

وبعدُ ، فإنَّ أَلْفَ ( مُسْلِمَانِ ) زائِدَةٌ فِي الكَلِمَةِ بِمَعْنَى التَّنْيَةِ عَوَضاً مِنَ الواوِ الجَامِعَةِ فِي الاسْمَيْنِ المُخْتَلَفَيْنِ ، يَتَوَجَّهُ الإِعْرَابُ عَلَيَّهَا ، وَيَنْتَقِلُ مِنَ لامِ الفِعْلِ اليَهِمَا بِمَنْزِلَةِ هَاءِ ضَارِيَةِ وَمِيمِ زُرْقَمِ .

وَأَلْفُ ( كِلَا )<sup>(٣٤)</sup> بِمَنْزِلَةِ أَلْفٍ مَعْنَى وَرْحاً وَنَحْوَهُ لَا يَتَوَجَّهُ التَّغْيِيرُ عَلَيَّهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ فِيهِمَا إِلَّا فِي هَذَا المَوْضِعِ الَّذِي شُبِّهَتْ فِيهِ بِـ ( عَلِي ) ، / ٥ / وَ / فَكَيْفَ اسْتَقَامَ لِهَذَا الرَّجُلِ تَوْجِيهَهُ الشَّبْهَ عَلَيَّهَا ، وَالقَطْعُ عَلَى الإِعْرَابِ لِلتَّغْيِيرِ المَوْجُودِ بَيَّهَا ؟  
وَمَا انْتِفَاعُ أَحْيِ الدُّنْيَا بِنَاطِرِهِ  
إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الأَنْوَارُ وَالظُّلْمُ؟<sup>(٣٥)</sup>

وَقَالَ سَيَّبِيهِ : ( وَأَمَّا كُلُّ وَكِلا فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ لَفْظِ ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : [ رَأَيْتُ ] كِلَا أَخْوَيْكَ ، فَيَكُونُ مِثْلَ مَعْنَى وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَضْعِيفٌ )<sup>(٣٦)</sup> ، وَفِي كُلِّ نَظَرٍ يَفْضَلُ عَنِ هَذَا القَدْرِ الَّذِي نَحْنُ بِسَبِيلِهِ مِنَ الخَوْصِ الَّذِي فِي هَذَا الكِتَابِ المَرْسُومِ بِكِتَابِ ( الإِيضاح ) ، وَمَعَ هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ نُشِيرَ إِلَى اليَسِيرِ مِنْهُ ، إِذْ هُوَ مُسْتَوْفٍ فِي ( المَقْدَمَاتِ إِلَى عِلْمِ الكِتَابِ ) إِنْ شَاءَ اللهُ .

فَمِنْهُ أَنَّ لـ ( كِلَا ) فِي التَّوَكِيدِ حَالاً لَا يَكُونُ لـ ( كُلِّ ) ، تَقُولُ : ( جَاءَنِي كِلَا أَخْوَيْكَ ) ، وَلَا تَقُولُ : ( كُلُّ أَخْوَيْكَ ) ، لِأَنَّ المِثْلَى لَا يُوَكِّدُ بِتَوْكِيدِ الإِحَاطَةِ<sup>(٣٧)</sup> ، وَإِنَّمَا يَلِي المَنْكُورَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

أَوْلَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٌّ كِلَيْهِمَا

- 
- ( ٣٤ ) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ بِوَأْفِقِ مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ فِي أَنَّ كِلَا وَكِلْتَا مِثْلَيَّانِ مَعْنَى مُعْرَدَانِ لَفْظاً ، فِي مَبْنِيِّ ذَهَبِ البَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا مِثْلَيَّانِ لَفْظاً وَمَعْنَى . يَنْظُرُ الإِنصَافُ : ٤٣٩ .  
( ٣٥ ) البَيْتُ لِلْمِثْلِيِّ فِي التَّبْيَانِ فِي شَرْحِ الدِّيْوَانِ ٤ / ٨٣ .  
( ٣٦ ) الكِتَابُ ٢ / ٤٠٦ . وَفِيهِ : ( فَأَمَّا . . . وَاحِدَةٌ ) وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ .  
( ٣٧ ) فِي الأَصْلِ : فَتَوْكِيدُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ .

ولا يكونُ هذا في بابِ ( أجمعين ) ونحوه ، إلا<sup>(٣٨)</sup> ما كانَ اسماً منكوراً لعددٍ معلومٍ .  
فإنه يجوزُ توكيدهُ بكلِّ وأجمعين<sup>(٣٩)</sup> ، قال<sup>(٤٠)</sup> :

نَكْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلُّهُ  
لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهِجٍ

وقال فتى عن الأعراب<sup>(٤١)</sup> :

يَا لَيْتِي كُنْتُ الصَّبِيَّ الْمُرْضَعَا  
تَحْمَلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَنَعَا  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلْتَنِي أَرْبَعَا  
إِذَا أَظْلُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُ جَعَلَ نَوْنَ ( يَفْعَلَانِ )<sup>(٤٢)</sup> وَنَحْوَهَا بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ التَّشْبِيهِ لَوْجُودِ التَّغْيِيرِ  
فِيهَا بِالْحَذْفِ وَالْإثْبَاتِ ، أَوْ زَيْدَ الْأَلْفِ فِي ( يَفْعَلَانِ ) ، وَالْوَاوُ فِي ( يَفْعَلُونَ ) ، وَالْيَاءُ فِي  
( تَفْعَلِينَ ) .

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ لِلْأَعْرَابِ فَقَدْ بَاءَ بِإِفْكَ عَظِيمٍ ، وَوَقَعَ مِنَ الْخَطَا فِي أَمْرِ  
جَسِيمٍ .

قال سيبويه - رحمه الله - : ( وَاَعْلَمُ أَنَّ التَّشْبِيَةَ إِذَا لَحِقَتْ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ [ عِلَامَةً ]  
لِلْفَاعِلِينَ لَحِقَتْهَا أَلْفٌ وَنَوْنٌ ، وَلَمْ تَكُنْ الْأَلْفُ حَرْفَ الْأَعْرَابِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تُرِيدَ أَنْ تُشْبِيَ  
( يَفْعَلُ ) هَذَا الْبِنَاءَ ، فَتَضَمَّ إِلَيْهِ يَفْعَلًا آخَرَ ، لَكِنَّهُ إِذَا لَحِقَتْهُ هُنَا عِلَامَةُ الْفَاعِلِينَ )<sup>(٤٣)</sup> ، ثُمَّ

( ٣٨ ) في الأصل : لأن ما كان .

( ٣٩ ) ذهب الكوفيون الى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤقتة ، وذهب البصريون الى أن تأكيد

النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . ينظر : الانصاف ٤٥١ .

( ٤٠ ) البيت للمرحلي في ديوانه ٢٠ ، وينظر : مغني اللبيب ٢١٢ .

( ٤١ ) الأبيات بلا عزو في : شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٠ ، الخزانة ٥ / ١٦٨ .

( ٤٢ ) الايضاح ١٢ :

( ٤٣ ) الكتاب ١ / ٥ ، وفيه : ( ولكنك إنما لحقته هذا ) ، والزيادة منه .

قال : ( وَلَمْ يَكُونُوا لِيحْذِفُوا الْأَلْفَ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ الْإِضْمَارِ وَالتَّشْبِيهِ<sup>(٤٤)</sup> ) فِيمَنْ قَالَ : أَكَلُونِي الْبِرَاعِيثُ<sup>(٤٥)</sup> ، وكذلك الواو في ( يَفْعَلُونَ ) ، والياء في ( تَفْعَلِينَ ) ، فالألف في قولك : ( يُسْلِمَانِ ) ضمير / ٥ ظ / الفاعلين لا يتوجّه التغيير عليها ولا يلتبس بها ، والنون عوضاً من الحركة الذاهبة من آخِرِ الْفِعْلِ مُحَذَفٌ فِي الْجَزْمِ كَمَا تُحَذَفُ الْحَرَكَةُ إِذْ صَارَتْ عِوَضاً مِنْهَا ، والألف في ( مسلمان ) حرف الإعراب بمنزلة الدال من ( زيد ) ، يتوجّه الإعراب عليها بما يُجِدُّتُ الْعَامِلُ فِيهَا ، فَجَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ تَعَاقُبَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي آخِرِ الْفِعْلِ لِمَا يُوجِبُهُ بِنَاءِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ كَالْتَّغْيِيرِ الْلاحق في آخِرِ الْاسْمِ لِمَا يُوجِبُهُ الْإِعْرَابُ فِيهِ .

فتاه ما يشاء في تضلل

وَأَدْمَنَ الْحَزْرُ وَأَخْطَأَ الْمَفْصَلُ<sup>(٤٦)</sup>

نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى عَوْنًا عَلَى مَا يُرِضِيهِ ، وَتَوْفِيقًا لِمَا يَزِلْفُ عِنْدَهُ ، إِنَّهُ مِنْعِمٌ كَرِيمٌ .  
وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ<sup>(٤٧)</sup> الْمَضَارِعَةَ الْوَاقِعَةَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَأَنَّهَا أَوْجَبَتْ الْإِعْرَابَ لِمَا كَانَ مِنْهَا بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، وَأَمْضَى مَا ذَكَرَ فِي ( يَفْعَلُ ) مِنْ الْإِحْتِمَالِ ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّجَافِي فِي هَذَا الْفَصْلِ عَنْهُ ، لَوْ قُوعِ كِفَاةٍ مِنَ النُّحُويِّينَ<sup>(٤٨)</sup> وَغَيْرِهِمْ فِيهِ حَتَّى اسْتَعْمَلَهُ الشُّعْرَاءُ تَبْجُحًا بِهِ ، وَامْتَثَلَتْهُ الْخُطَبَاءُ تَسْلِيًا لَهُ ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ :  
إِذَا كَانَ مَا تَنْوِيهِ فِعْلًا مَضَارِعًا

مَضَى قَبْلَ أَنْ تُلْقَى عَلَيْهِ الْجَوَازِمُ

وعندنا ألا نردّد من قوله إلا ما تفرّد به ، أو خالف سيبويه فيه ، ونكل غير ذلك الى ( المقدّمات ) ، فَمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى التَّشْفِي مِنْ هَذَا الْفَصْلِ وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَةِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ التَّمَسُّهُ مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ ، أَوْ بَاخِشْنَا عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

( ٤٤ ) في الكتاب : ( في قول من قال ) .

( ٤٥ ) الكتاب ١ / ٥ .

( ٤٦ ) في الأصل : شاء .

( ٤٧ ) قال أبو علي النحوي : ( والأفعال المضارعة ما لحقت أوائلها زيادة . . . فيؤدّه الأفعال أعربت لمضارعيتها

الاسم . . . ) ، ينظر : الايضاح ١٣ .

( ٤٨ ) ينظر أيضا : نتائج الفكر ١٤٤ .

## بَابُ مِنْ أَحْكَامِ أَوْخِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ يَصْحَانِ بَعْدَ السَّاكِنِ نَحْوَ رَمِيٍّ وَغَزْوٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَدْعَاً نَحْوَ عَدُوٍّ وَمُرْمِيٍّ<sup>(٤٩)</sup> ، ثُمَّ قَالَ : ( وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى رِدَاءً وَكِسَاءً )<sup>(٥٠)</sup> .

وَهَذَا وَهَمْ لَا يُسْتَقَالُ ، كَيْفَ يَجْرِي مَجْرَى غَزْوٍ وَقَدْ انْقَلَبَتِ الْوَاوُ مِنْ كَسَوْتُ أَلْفًا لِقَوْعِهَا بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَهِيَ الْيَاءُ لَا تَسْلَمُ بَعْدَ الْفَتْحَةِ ، وَالْأَلْفُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْفَتْحَةِ .

قَالَ سَبِيوِيهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي ( بَابِ مَا يُخْرَجُ عَنْ )<sup>(٥١)</sup> الْأَصْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَرْفَ إِعْرَابٍ : ( وَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ / ٦ و / حَرْفٌ مَفْتُوحٌ وَكَانَتِ الْهَاءُ لَازِمَةً لَمْ تَكُنْ إِلَّا بِمَنْزِلَتِهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ هَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْعَلَاةِ )<sup>(٥٢)</sup> وَمَنْقَلِبًا ، تَقُولُ : تُقَلِّبُ أَلْفًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ

طَرَفًا لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ طَرَفًا بِمَنْزِلَةِ رِدَاءٍ وَكِسَاءٍ ، وَتَسْلَمُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ طَرَفًا نَحْوَ : قَمَحْدَوَةٍ وَمَزْهِيَّةٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ طَرَفًا نَحْوَ :

رَضِيٍّ وَسُرْوٍ ، وَلَا يَتَّبِعُ أَبَدًا فِي : رَمَى وَغَزَا لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا أَوْ قَبْلَ الْيَاءِ فَتَحَهُ فِي الْفِعْلِ أَوْ غَيْرِهِ لَزِمَهَا الْأَلْفُ وَأَلَّا تُغَيَّرَ )<sup>(٥٣)</sup> .

وَأَضَافَ إِلَى هَذَا الْوَهْمِ الْبَعِيدِ مِنَ الصَّوَابِ إِحْلَاقَ رَايٍ وَآيٍ<sup>(٥٤)</sup> . هَذَا الْبَابُ ، وَكَسَى وَنَحْوَهُ عَلَى الْقِيَاسِ فِي سَلَامَةِ الْعَيْنِ لِاعْتِلَالِ اللَّامِ مِنْ بَابِ رَحَى وَعَصَا وَرَمَى وَدَعَا ، وَرَايٍ وَآيٍ يَمَّا شَدَّ فَلَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي أَحْرَفِ يَسِيرَةٍ ، لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ وَسَلَامَةِ اللَّامِ ،

(٤٩) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّحْوِيُّ فِي الْإِيضَاحِ ١٧ : ( وَالْمَعْتَلُ مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً أَوْ أَلْفًا أَوْ وَاوًا ، وَلَا يَخْلُو مَا قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمَعْتَلَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَرِيًا يَجْرِي الصَّحِيحُ فِي تَعَاقُبِ الْحُرُوكَاتِ عَلَيْهَا اعْتِقَابُهَا عَلَى الصَّحِيحِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ظَمِيٌّ وَنَحْيٌ وَغَزْوٌ وَحَفْوٌ ، وَالْمَدْغَمُ فِيهَا كَذَلِكَ نَحْوُ : كَرَسِيٍّ . . . ) .

(٥٠) الْإِيضَاحُ ١٨ .

(٥١) فِي الْكِتَابِ : عَلَى الْأَصْلِ .

(٥٢) الْكِتَابُ ٢ / ٣٨٣ .

(٥٣) الْكِتَابُ ٢ / ٣٨٣ .

(٥٤) الْإِيضَاحُ ١٨ .

ومثل هذا لا يكون في بناء الأفعال .

قال سيويه - رحمه الله - : ( هذا بابٌ ما جاء على أن فعلتُ منه مثلُ بعثُ وإن كان لم يُسمع<sup>(٥٥)</sup> في الكلام ) ، ثم قال : ( وهذا ليس بمطردٍ ، لأنَّ فعله يكونُ بمنزلةِ خشيئتُ ورَميئتُ ، ويجري<sup>(٥٦)</sup> عيْنُه على الأصلِ ، وهذا شاذٌّ كما شدَّ قسودَ وروعَ وحولَ في بابِ ( قلتُ ) ، ولم يشدَّ هذا في بابِ ( فعلتُ )<sup>(٥٧)</sup> ، يُريد أن آياً وبأبُه شدَّ في اعتلالِ العينِ وأصلُه السلامةُ كما شدَّ ( روعَ ) في سلامةِ العينِ وأصلُه العِلَّةُ ، فانظرُ وفقنا الله وإياك إلى موقعِ هذا التخليطِ من العناءِ وموقعِ هذا التأويلِ في وهْيِ البناءِ ، مع أن هذا كُلُّه لا يحتاجُ المبتدئُ إليه ، ولا يقتصرُ ، الشادي عليه .

---

( ٥٥ ) في الكتاب ٢ / ٣٨٨ : يُستعمل .

( ٥٦ ) في الكتاب : ونجري .

( ٥٧ ) الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

## بَابُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ الْمُسَلَّمِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأَسْمَ الْعَلَمَ الَّذِي هُوَ (زَيْدٌ) وَنَحْوُهُ يَجْرِي فِي تَنْيَتِهِ وَجَمْعِهِ مُسَلَّمًا نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً مَجْرِيًّا وَاحِدًا بِمَنْزِلَتِهِ صَفَةً<sup>(٥٨)</sup> ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِمَا عَلَى مَا ذَكَرَ ، لِأَنَّ الْعَلَمَ لَا يَشْرِكُهُ غَيْرُهُ فِي وَضْعٍ فَيَدْخُلُ مَعَهُ تَحْتَ عَهْدٍ وَاحِدٍ ، وَالْأَمْرُ التَّعْرِيفُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْطَى بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَهْدَيْنِ ، كَمَا أَنَّ (مِنْ) مِنْ قَوْلِكَ : (جِئْتُ مِنَ الدَّارِ) لَا يُعْطَى / ٦ ظ / ابْتِدَاءً ، وَلَا الْبَاءُ مِنْ (مَرَرْتُ بِالْجَبَلِ) لَا تُعْطَى إِضَافَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ التَّسْمِيَةُ الْعَلَمِيَّةُ لَا تُوجَدُ فِي الْمُسَمَّى مَعْنَى فَيْشْرِكُ مُسَمًّى آخَرَ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَقَدْ اسْتَحَالَتْ تَنْيَتُهُ وَجَمْعُهُ مَعْرِفَةً .

قَالَ سَبِيوِيهِ فِيهَا يَكُونُ فِيهِ الشَّيْءُ غَالِبًا عَلَيْهِ اسْمٌ يَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ لِأُمَّتِهِ : (فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا زَيْدَانٌ مِنْطَلِقَانِ وَهَذَا عَمْرَانٌ مِنْطَلِقَانِ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا نَكْرَةً)<sup>(٥٩)</sup> ، وَقَالَ فِي فَصْلِ آخَرَ مِنْ أَبْوَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ : لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأَسْمُ مَعْرِفَةً ثُمَّ يَنْتَى<sup>(٦٠)</sup> ، وَحَكَى أَبُو عَبِيدٍ<sup>(٦١)</sup> فِي (الْمُصَنَّفِ) عَنْ أَبِي زَيْدٍ<sup>(٦٢)</sup> سَوَامٌ أَبْرَصٌ<sup>(٦٣)</sup> ، وَلَا يُجْمَعُ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى اسْمٍ مَعْرُوفٍ .

(٥٨) الْإِبْضَاحُ ٢١ .

(٥٩) الْكِتَابُ ١ / ٣٦٨ .

(٦٠) قَالَ سَبِيوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١ / ٩٤ : (لِأَنَّ النَّوْنَ لَا تَعَاثُ الْآلِفَ وَاللَّامَ ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْأَسْمِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مَعْرُوفًا ثُمَّ يَنْتَى ، فَالْتَّوَيْنِ قَبْلَ الْآلِفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَ النَّكْرَةِ) .

(٦١) الْغَرِيبُ الْمُصَنَّفِ ١ / ٣٢٩ . وَأَبُو عَبِيدٍ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ ، أَحَدُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ ، ت ٢٢٤ هـ . (طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ١٩٩ ، نَزْهَةُ الْآلِبَاءِ ١٣٦) . وَفِي الْأَصْلِ : أَبُو عَبِيدَةَ ، وَهُوَ خَطَّابٌ .

(٦٢) هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَوْسِ الْإِنصَارِيِّ ، أَحَدُ أئِمَّةِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ ، ت ٢١٥ هـ ، (طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ ١٦٥ ، نَزْهَةُ الْآلِبَاءِ ١٢٥ ، انْبَاءُ الرِّوَاةِ ٢ / ٣٠) .

(٦٣) الْتَوَادِرُ فِي اللَّغَةِ ٥٦٠ .

والصواب لأنه اسم معرفة ، فإذا أدت حاجة الى تثنيته أدخلت الواو الجامعة عليه ، قال الحجاج ، وقد ورد عليه الخبر بموت أخيه محمد في اليوم الذي مات فيه ابنة محمد : إنا لله وإنا اليه راجعون ، محمد ومحمد في يوم واحد<sup>(٦٤)</sup> ، ولم يقل : المحمدان ، ولو قاله منكوراً جاز ، وكذلك قال الفرزدق<sup>(٦٥)</sup> في هذه القصة :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَارزِيَّةَ لِأَرْزِيَّةَ مِثْلُهَا

فَقَدَانُ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَعَمَّادٍ

فأما قولهم : الفريتين < في > الأنبار والكوفة ، والجبلان في أجباً وسلمى ، والنسران في الواقع والطائر ونحوها ، فإنها وقعت تحت وضع واحد فدخل كل واحد منهما مع الآخر في عهد واحد ، وأدت لأم التعريف فيهما ما تؤديه في الواحد ، وكذلك ادركات وعرفات ونحوها من الأماكن .

ولا يكون هذا في الأناسي وغيرهم بما يميز بذاته ولا يلزم غيره ، وقد جاء الشيء من هذا في غير الأماكن لاشتراك يقع لهما في الحال فيستوي فيه ما رافق لفظه لفظ الآخر نحو قولهم : ما أكثر المُفسرات ، وطلحة الطَّلحات<sup>(٦٦)</sup> ، ومع ما اختلف نحو : العُمران لأبي بكرٍ وعُمَر ، كأنه قال : العُدلان ، والقُمران كأنه قال : النيران ، ومن ذلك قوله<sup>(٦٧)</sup> :

جَزَانِي الزَّهْدَمَانِ جِزَاءَ سَوْءٍ

وَكُنْتُ الْمَرَّةَ يَجْزِي بِالْكَرَامَةِ

(٦٤) تنظر هذه القصة في الكامل في اللغة والادب ٦٣٢ .

(٦٥) ديوانه ١٩٠ ، ورواية العجز فيه : للناس فقد محمد ومحمد .

(٦٦) هذا جزء من بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه : ٢٠ وتماه :

نَضْرَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

بِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلحات

(٦٧) البيت لقيس بن زهير في : مجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، المخصص ١٣ / ٢٢٧ ، وبلا عزوفي : المقتضب

٤ / ٣٢٦ ، معاني القرآن ٢ / ٣٩٢ .

وهما زَهْدَمٌ وقيسُ ابنا حزن بن وهب ، وقال أبو عبيدة<sup>(٦٨)</sup> : هما زَهْدَمٌ / ٧ و / و  
وَكَرْدَمٌ<sup>(٦٩)</sup> ، والأقرعان : ابنُ حابسٍ وأخوه مَرِيدٌ ، والحُرَّانُ : الحُرُّ وأخوه أَبِي ، وقالوا :  
الأبوان<sup>(٧٠)</sup> للاب والأُمِّ لاشتراكهما في الولادة .

وهكذا كُلُّ ماثِيٍّ أو جُمعٍ من هذا لا يكونُ إلا بالاشتراك الذي يَقَعُ بينهما حالٌ  
يجمعهما ، فيكون الاسمُ العَلَمُ كالترجمة عن تلك الحال ، فأما أن يُحمل عليه النَّظَرُ وَيَطْرَدُ  
فيه القياسُ فلا .

فإن قال : فإن سيويه قد أجرى ذلك في كتابه مراراً ، قيل له : هذا لا يُفرج عليه  
لأنه قد وَضَعَ الحَقُّ وأَصَلَّهُ ، وَبَيَّنَّ الواجبُ في العَلَمِ وغيره من المعارفِ وأثَبَّتْهُ ، ثُمَّ حاولَ  
في التمثيل ما يكونُ يكثرُ دَوْرُهُ ويَقْرُبُ ماخِذُهُ ، غيرُ ناقِضٍ لما أَصَلَّ ، ولا راجعٌ عَمَّا قَدَّمَ .  
وإنَّ له في الكلامِ وَجْهاً يَخْرُجُ عليه ، ومذهِبنا ينحو نحوه بما قَدَّمنا الاحتجاج فيه ،  
وَلَوْ أن هذا الرَّجُلُ لَمْ يُنَسَقِ الاسمُ على الصِّفَةِ نَطَقاً ويقرب بها لفظاً لأزجينا له الحجةَ  
واعتَللنا له بتلك العِلَّةِ لا سبباً وَقَدْ أَفْصَحَ بما لا عُدْرَ فيه لِمَنْ شَدَّ شَيْئاً مِنَ المَعْرِفَةِ فَلَمْ يَبْقَ إلا  
إنزالُ الظَّنِّ به عَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ القَوْلِ فيه .

## بَابُ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ

جَمِيعُ ما يَأْتِي بَعْدَ هذا البَابِ إلى بابِ الفاعِلِ مُفْتَقِرٌ إلى الاصلاحِ ، خارجٌ عن سننِ  
الصوابِ ، فَمِنهُ ما لا يُعْهَدُ في اللسانِ ، وَمِنهُ ما يُخَالِفُ نَصَّ القُرْآنِ ، وَمِنهُ مُضْمَرٌ لا يَجُوزُ  
إِظْهَارُهُ ، ولا يَسُوعُ في العقولِ اختيَارُهُ ، وتَنَاوَلَهُ مِن غيرِ تلكِ الجِهَةِ اقْرَبُ ، ومُحاوَلَتُهُ لِمَا  
أَصَلَّناهُ في ( المَقَدِّماتِ ) أَذْهَبَ في الحَقِيقَةِ وأَهْذَبَ ، غيرَ أنَّ تلكِ القَوائِنِ التي صَنَعوها

( ٦٨ ) هو معمر بن المثنى التيمي ، عالم باللغة والشعر واخبار العرب ، ت نحو ٢٠٩ هـ . ( طبقات النحويين  
واللغويين ١٧٥ ، انباه الرواة ٣ / ٢٧٦ ) .

( ٦٩ ) مجاز القرآن ٢ / ١٧٣ .

( ٧٠ ) ينظر في كتاب المثنى : العمران ٤ ، القمران ١٠ ، النيران ١٣ ، الزهدمان ٥ ، الحران ٩ ، الأبوان ٧ .

والقواعد التي أثبتوها تجري من أهل هذا الشأن على أصفاقٍ ، وكيف بمناقضة جماع ،  
(وَمِنَ الْعَنَاءِ رِيَاضَةُ الْمَهْرَمِ) (٧١) .

ومع هذا فلا بُدَّ مِنَ الِإِمَامِ بِمَا لَا مَحِيدَ عَنْهُ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْغَضِّ مِنْهُ ، كَالِإِجْمَاعِ  
عَلَى رَفْعِ « الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي » (٧٢) ، « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ » (٧٣) ، وَالنَّصَبُ عَلَى رَأْيِهِمْ وَمَا  
يُوجِبُهُ إِلَيْهِ قِيَامُهُمْ أَحْسَنُ كَالنَّصَبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ / ٧ ظ / خَلَقْنَاهُ  
بِقَدْرٍ » (٧٤) ، لَمْ يَرْفَعَهُ أَحَدٌ (٧٥) ، وَرَفَعَهُ عَلَى تَأْوِيلِهِمْ أَقْبَسُ ، وَسُنْشِيرٌ إِلَى بَعْضِ مَا تُمْكِنُ  
الِإِشَارَةُ إِلَيْهِ عَلَى غَيْرِ عَقَبٍ عَلَى مُؤَلِّفِ هَذَا الْكِتَابِ ، لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ مُتَّبِعٌ لَا مُتَّبِعٌ ، إِلَّا فِي  
أَشْيَاءٍ يَسِيرَةٍ تَفَرَّدَ بِالْقَوْلِ فِيهَا دُونَ إِتْقَانِ مَا فِيهَا ، وَمَقَاصِدُ مَا فِي اللِّسَانِ وَمَعَانِيهَا ، فَمِنْهَا  
مَا قَصَدَ فِيهِ وَلَمْ يَبْعُدْ عَنِ الصَّرَاحِ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَفْهَمُهُ ذُووُ الْأَبْوَابِ وَأَهْلُ التَّقَدُّمِ فِي  
الْحِطَابِ ، كَامْتِنَاعِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ مِنْ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا عَنِ الْأَجْسَامِ ، لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ  
الْجُثَّةَ (٧٦) ، وَإِنَّمَا امْتِنَاعُهَا لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنَ الْجُثَّةِ ، فَلَمْ يَقَعِ لِلْمُخَاطَبِ فَائِدَةٌ كَانَتْ بِهَا  
جَاهِلًا (٧٧) .

ومنها قوله : ( زَيْدٌ الْحَبِيزُ آكِلُهُ ) (٧٨) ، فَلَوْ اجْتَمَعَتِ الْجُرُنُ وَالْإِنْسُ وَكَانَ بَعْضُهُمْ  
لِبَعْضٍ ظَهِيرًا مَا فَهَمُوا هَذَا الْكَلَامَ ، وَلَعَلَّ مَظَاهِرًا عَلَيْنَا جَامِعًا فِي الْبَاطِلِ عَلَى إِمضَائِهِ

(٧١) مثل سائر ، وهو عجز بيت ، وصدرة :

أَتَرَوْضَ عَرْسُكَ بَعْدَمَا هَرَمْتُ

ينظر : الأمثال لأبي عبيد ٢١ ، فصل المقال ١٨٢ .

(٧٢) النور ٢ ، وينظر : التبيان في أعراب القرآن ٩٦٣ .

(٧٣) المائة ٣٨ ، وينظر : مشكل أعراب القرآن ٢٢٥ .

(٧٤) القمر ٤٩ .

(٧٥) قرأه بالرفع أبو السمال . ( مختصر في شواذ القرآن ١٤٨ ) .

(٧٦) ينظر : الإيضاح ٤٨ - ٤٩ .

(٧٧) وقد نُسِبَ إِلَى ابْنِ الطَّرَاوَةِ أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ تَكُونَ ظُرُوفُ الزَّمَانِ إِخْبَارًا عَنِ الْجُثَّةِ إِذَا أَنْفَدَتْ . ينظر : شرح  
التصريح ١ / ١٦٨ . وينظر : الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٢ .

(٧٨) الإيضاح ٤١ .

يَزَعُمُ أَنْ مَا أَلْفَيْنَاهُ مَنْصُوباً فِي النُّسْخِ مَرْفُوعٌ<sup>(٧٩)</sup> ، يَرَى أَنْ ذَلِكَ يَشْتَلِيهِ<sup>(٨٠)</sup> مِنَ الْوَزْطَةِ ، وَيُنْفَسُ مَا حَاقَ بِهِ مِنَ الضَّغْطَةِ ، فَلَعَمْرُ اللَّهِ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنَ الْخَطَأِ أَسْوَأُ مِصْرَعاً ، وَمِنَ الصَّوَابِ أَبْعَدُ مَنْرَعاً لِمَا سَوَّغَهُ مِنْ حَذْفِ الْعَائِدِ ، وَتَكَلَّفَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ الْفَاسِدِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى هَذَا فِي صَدْرِ الرِّسَالَةِ عِنْدَ قَوْلِنَا : ( زَيْدٌ عَمْرًا قَصْدٌ )<sup>(٨١)</sup> ، وَالْبُرْهَانُ الْجَلِيُّ فِي مَنْعِ هَذَا وَنَحْوِهِ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ تَمَّجُّهُ الْأَذَانُ وَلَا تَقْبَلُهُ الْأَذْهَانُ .

## بَابُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَمَكْرَمٌ وَمَحْمُودٌ )<sup>(٨٢)</sup> ، وَالْفَاءُ لَا يَجُوزُ فِي ( مَكْرَمٍ ) الْبَتَّةَ ، لِأَنَّ ( فِي الدَّارِ ) أَمْرٌ ثَابِتٌ وَاسْتِقْرَارٌ حَاضِرٌ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْفَاءُ مَعَ تَوَجُّهِ الْإِمْكَانِ وَوُقُوعِ مَا بَعْدَهَا لِكُونِ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ مُشْتَرَطٌ فِيهِ ، فَإِنْ وُجِدَ الْأَوَّلُ وَجِدَ الثَّانِي لَوْجُودِهِ ، وَإِنْ عُدِمَ عُدِمَ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ التَّصْرِيحِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ : ( الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ) ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الدَّرْهَمُ بِوَجُوبِ الْإِتْيَانِ ، وَإِنْ تَرَكَ الْفَاءَ كَانَ لَهُ دِرْهَمٌ أَيْ أَوْ لَمْ يَأْتِ ، وَالْفَاءُ هُنَا رَابِطَةٌ لِحَوَابِ الشَّرْطِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : ( الَّذِي ) أَوْ ( كُلُّ ) فَكَأَنَّهُ قَالَ : ( مَنْ ) / ٨ / وَ / أَوْ ( مَا ) ، فَحَمِلَ عَلَى مَا لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ لَمْ يَنْقُصَ .

وَقَالَ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ : ( الَّذِي يَطِيرُ الذِّبَابُ فَيَغْضِبُ زَيْدًا )<sup>(٨٣)</sup> ، فَحَمَلَ الْمَسَائِلَ عَلَيْهِ ، وَجَلَبَ الْفَوَائِدَ إِلَيْهِ ، وَوَضَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَاهٍ ، وَبَنَّاؤَهَا مُتَدَاعٍ ، وَالْأُخْرَى بِنِهَايَةِ

(٧٩) ذكره أبو علي النحوي مرفوعاً وأظهر العائد ، ثم ذكره منصوباً وأضمر العائد . الايضاح ٤١ .

(٨٠) أي : ينقذه .

(٨١) تنظر ص ١٨ من التحقيق .

(٨٢) الايضاح ٥٦ . وفيه : فمكرم محمود .

(٨٣) الايضاح ٦٠ .

والأَوْجِبُ فيها أَنْ تكونَ الفاءُ رابطةً تُربطُ المعلولَ بالعلَّةِ ، أو المسبَّبَ بالسببِ نحو قولك :  
 ( سِرْتُ حَتَّى ادْخُلْتُ المَدِينَةَ ) . و ( مَرَضْتُ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ) ، وهذا المعنى سَخِيفٌ لِأَنَّهُ  
 جَعَلَ طَيْرَانَ الذَّبَابِ بطبعه عِلَّةً أو سبباً لِعُضْبِ زَيْدٍ فِي نَفْسِهِ ، وَلَوْ قَالَ : ( يَنْزِلُ الذَّبَابُ  
 عَلَى زَيْدٍ ) أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يَكُونُ سَبباً لِعُضْبِهِ جَازٍ ، فَإِنَّ جَعَلَ الفاءَ عاطفةً ، حَمَلَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ  
 وَلَيْسَتْ مَعَهَا لِمَقَامٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : ( يَقُومُ زَيْدٌ مِنْ نَوْمِهِ فَيَسْتَوِي الزَّرْعُ عَلَى سُوقِهِ ) ، وَمَا  
 أَشْبَهَ هَذَا مِنْ بَرْدِ الكَلَامِ وَسَخِيفِ الخِطَابِ .

وقال : فيما وضع من المسائل ذكرُ يعودُ على الألفِ واللامِ (٨٤) ، وهذا منه ومن غيره  
 خلفٌ من الكلامِ ، لأنَّ العائدُ في هذا ونحوه هو الظاهرُ المذكورُ قبله ، والعائدُ لا يكونُ  
 إلَّا اسماً ، والألفُ واللامُ حرفٌ ، محصُولُ هذا أَنَّ الاسمَ يكونُ حرفاً ، وإذا صحَّ ذلك  
 صحَّ أن يكونَ الحرفُ اسماً ، وإذا كانَ كذلك فقد انتقض اتحادُ الاسمِ بحالٍ لا يكونُ  
 للحرفِ ، واختصاصُ الحرفِ بوصفٍ لا يكونُ للاسمِ .

وخلط بعدُ في سائر المسائلِ ، فسَمَى الفاءَ عاطفةً في مواضعٍ لا تكونُ فيها إلَّا رابطةً  
 بضروبٍ من التخليطِ لا تُضَبِّطُ إلَّا بالمشافهةِ ، واعتَرَضَتْ عليه الواوُ الجامعةُ فاستحالَ بها  
 ما ثبتَ في الفاءِ ، فاعتلَّ بقوله : ( أجنبيَّةٌ من الصلَّةِ ) (٨٥) ولم يفتنْ لما في الفاءِ من ربطِ  
 الصلَّةِ .

ثمَّ أطلقَ الإخبارَ هو وغيره من المتأخرين على ( كانَ ) وسائر العبارات بما لا يفهمُ  
 معناه ، ولا يتوجَّه النظرُ إلى مُتَعَدِّاه حتى أفضى القولُ بهم إلى الإخبارِ عن ( زيدٍ ) من  
 قولك : ( زيدٌ ضربتُ ) (٨٦) ، فكان الجوابُ : ( الذي هو ضربتهُ زيدٌ ) ، وهذا سقطُ  
 كلامٍ لو هذى به صاحبُ برسامٍ (٨٧) لعجز جالينوس عن طبعه ، ويشس كلُّ الناسِ من تلافِي  
 لُبِّه ، ونشر ما استترَلَ هذا النوعُ من الكلامِ ذو الحديدِ / ٨ ظ / والرأي السديدُ ، « وأنى

(٨٤) ينظر : الايضاح ٦١ .

(٨٥) الايضاح ٦٠ .

(٨٦) الايضاح ٦٢ ، وفيه : زيدٌ ضربتهُ .

(٨٧) أي : عِلَّةٌ .

لهم التناوش من مكان بعيد» (٨٨) .

ولعلَّ بعضَ من سمعَ كلامي يقول : وما قدَّرَ هذا النظر ، وإنما (زيدٌ) مبتدأ ،  
(و) ضربتهُ في موضعِ الخبر ، لقد عَظمتَ حقيراً وحَجرتَ واسعاً ، وهو لا يدري ما  
تَوَعَّلَ مِنْ مَهَامِيهِ الظَّنِّ ، ولحج فيه مِنْ غَمَرَاتِ الشُّكِّ حتى حل (زيدٌ ضربتهُ) على (زيدٌ  
مضروبٌ) ، وما كُلُّ سوداءِ تمرَّةٍ ولا بيضاءِ شحمةٍ ، بل لكلِّ مقامٍ مقالٌ (٨٩) ، ولكلِّ فخرٍ  
مجال ، وما توقفَ هذا الرجلُ ، فإنه اتَّبَعَ مَنْ تَقَدَّمَ ، وألقى بيده ، وسلَّم ، لكن إذا أتى  
التصريفُ الى ما لا يُعقلُ ، وَجِبَ أَنْ يُطْرَحَ وَيُهْمَلَ ، ولا يُوضَعُ جواباً عن معقولٍ ، ولا  
يُسَلَّكُ فيه سبيلُ المفيدِ المفهومِ ، فإن ذلك بالمجيبِ إخلالٌ ، وعيبه لا يُستقال ، وفي هذا  
القد تدرُكُه بالعتابِ ، وتُخْصُه باللامِ ، ومع أن سبويه لم يذهب من هذا الباب الذي  
سَمَّوه الإخبارَ إلا فيما تكلمت فيه العرب ، وأتى في الأشعارِ والخطبِ ، ولم يعد فيه الى  
تقديمِ الاسمين نحو : (زيدٌ عمرو الضاربهُ) ونحوه بما تجمَّه الأذانُ ، ولا تقبله  
الأذهانُ .

## فصل

قال في هذا الباب : (ومن إعمالِ الثاني قوله (٩٠) :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ

وَعَزَّةٌ مَطْوُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا) (٩١)

وليس في البيتِ متعلِّقٌ يخرجُ به الى ذلك الباب ، وإنما التقديرُ وَغَرِيمٌ عَزَّةٌ مَطْوُولٌ

(٨٨) سبأ ٥٢ .

(٨٩) ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ١٩٨ .

(٩٠) البيت لكثير عزة في ديوانه ١٤٣ . وينظر في البيت : المقتصد ٣٤٠ ، ايضاح شواهد الايضاح ١٠٠ ،

شرح شواهد الايضاح ٩٠ .

(٩١) الايضاح ٦٦ . وينظر : الانصاف ٩٠ .

مَعْنَى . وَقَدَّمَ اسْمَهَا تَنْبِيْهًا عَلَيْهَا ، وَأَقَى بِالْحَبْرَيْنِ بَعْدَهُ بِمَنْزِلَتِهِ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَدَّمَ مِنْهُ ، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِكَ : ( كَانَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ أَبَوَهُ ) إِذَا رَفَعَ ( زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ أَبَوَهُ )<sup>(٩٢)</sup> . وَلَوْ تَكَلَّفَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَمْ يَخْلُصْ إِلَيْهِ ، وَلَا تَوَجَّهَ لِإِفْصَاحِ بِهِ ، وَكَانَ يَقُولُ : وَعِزَّةٌ مَطْوُولٌ مَعْنَى هُوَ غَرِيْمٌهَا ، فَيَبْرُزُ ضَمِيرُ مَعْنَى هُوَ ( هُوَ ) ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ غَيْرَهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : ( زَيْدٌ ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي أَبَاهُ ) ، لَمْ يَبْجُزْ مَرْفُوعًا مُنْبَهًا عَلَيْهِ ، وَلَا مَنْصُوبًا مَقْصُودًا إِلَيْهِ ، وَفِي الْمُنْبَهِ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودِ إِلَيْهِ وَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى عَلَى حَيَالِهِ نَظَرٌ يَحْسُنُ مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَنْظُومِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمَشْهُورِهِ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) مَا يَلْزَمُ الْإِقْرَارُ بِهِ / ٩ / وَ / وَالتَّسْلِيمُ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

## بَابُ الْفَاعِلِ

فِيَّا لِلْعَجَبِ كَيْفَ تَدَارَسَ فِي رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَسْبِ الْمَفْعُولِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْأَصُولِ ، وَتَصَرَّفَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، وَأَتَقَنَ النَّظَرَ فِي الْعَلَّةِ وَالْمَعْلُولِ ، وَالتَّزَمَ الْعَائِدَ إِذَا جَرَى الْحَدِيثُ عَلَى غَيْرِ أَوَّلِهِ الْإِنْفِصَالِ وَالظُّهُورِ ، وَرَبَّمَا غَايَرَهُ الْكُسُورُ ، وَفَرَّقَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَجَالَ فِي هَذَا الْمِيدَانِ كُلِّ مَجَالٍ ، فَهَلْ هُوَ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَعْلَمُ الرُّكْعَةَ وَالسُّجْدَةَ مِنْ فَرَضِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَيَحْضِي بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَفَرَّغَ مِنَ الْجَمْرَاتِ ، وَأَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَشَدْمًا خَدَعَ نَفْسَهُ ، وَعَبَّنَ رَأْيَهُ مَنْ عَدَلَ عَنِ التَّوَالِيْفِ الْمُسْنَدَةِ وَالْقَوَانِينِ الْمُقَيَّدَةِ ، كَالْجَمَلِ<sup>(٩٣)</sup> ، وَالْكَافِي<sup>(٩٤)</sup> ، وَكِتَابِ سَيَسُوِيَةِ الشَّافِي ، وَفَرَّغَ لِلْإِبْضَاحِ ، وَالشِّيرَازِيَّاتِ ، وَالْخِصَائِصِ<sup>(٩٥)</sup> ، وَالْحَلِيْبِيَّاتِ<sup>(٩٦)</sup> ، تَرْجِمَةً تَرُوقُ بِهَا مَعْنَى ، وَاسْمٌ يَهْوُلُ بِهَا جِسْمٌ ، إِلَّا تَشَدُّقًا بِالْكِتَابِ ، وَإِحَالَةً عَلَى الصُّحُفِ ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ .

(٩٢) بعدها عبارة : إذا نفي وجمع . واطنهما مقحمة .

(٩٣) لأبي القاسم الزجاجي .

(٩٤) لأبي جعفر النحاس .

(٩٥) لابن جني .

(٩٦) الشيرازيات والحليبات لأبي علي النحوي .

## باب الفعل المبني للمفعول

أجاز في هذا الباب : ( أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا )<sup>(٩٧)</sup> ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ ( أَقْبَلْتُ خَالِدًا بَكْرًا ) ، و ( أَنْصَحْتُ سَلْمَى حَبَلًا ) ونحوه<sup>(٩٨)</sup> مما لم يرد به نَظْمٌ وَلَا نَثْرٌ ، وَلَا التَّبَسُّ بِه فِكْرٌ إِلَّا هَمَلًا عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ بَابٍ .

قَالَ سِيبَوَيْهٍ : ( وَاعْلَمْنَا أَنَّكَ لَا تَقُولُ : ( دُونِي ) كَمَا تَقُولُ : ( عَلَيَّ ) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ يَجِيءُ بِمَنْزِلَةِ ( أَوْلَانِي ) قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، فَلِئِذَا عَلِيَ بِمَنْزِلَةِ ( أَوْلَانِي ) ، وَدُونِكَ بِمَنْزِلَةِ خُذْ ، لَا تَقُولُ : خُذْنِي دِرْهَمًا )<sup>(٩٩)</sup> ، فَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ فِي أَنَّهُ لَا يَتَنَقَّلُ ( ضَرَبْتُ ) وَنَحْوُهُ كَمَا لَا يُقَالُ ( خُذْنِي )<sup>(١٠٠)</sup> .

وهذا الفصل يأتي على ثلاثة أحوال : منها ما يجوز فيه النقل ولا يجوز الحذف ، تقول : ( أَوْلَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ) ، وَلَا تَقُولُ : ( وَلِيَّ زَيْدٍ )<sup>(١٠١)</sup> وَتَسْكُتُ ، وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْلُ ، وَهُوَ : ( ضَرَبْتُ ) وَنَحْوُهَا ، تَقُولُ : ( ضَرَبْتُ زَيْدًا ) وَتَسْكُتُ ، وَلَا < تَقُولُ > ( أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ) ، وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْلُ وَالْحَذْفُ مَعًا نَحْوِ ( عَطَا زَيْدٌ دِرْهَمًا ) و ( أَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا ) ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُ ، قَالُوا : ( عَاطٍ بِغَيْرِ أَنْوَاطٍ )<sup>(١٠٢)</sup> ، وَقَالُوا : ( أَعْطَيْتُ فِي نَأْمَتِهِمْ ، وَحَلَمْتُ عَنْ سِبْيِهِمْ ، وَشَدَدْتُ فِيهِ عَلَى حَلْمِهِمْ ) / ٩ ظ / ، وَهَذَا يَأْتِي شَرْحُهُ وَالِاحْتِجَاجُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَقَالَ بَعْدَ هَذَا : وَإِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ عُدِّي بِالْهَمْزَةِ إِلَى ثَلَاثَةٍ<sup>(١٠٣)</sup> ، وَسِيبَوَيْهٍ قَدْ

(٩٧) الايضاح ٧١ .

(٩٨) في الاصل : ما لم .

(٩٩) في الكتاب : ( كما قلت ... ) .

(١٠٠) الكتاب : ١ / ١٢٧ ، وفيه : أَخَذْنِي دِرْهَمًا وَلَا خُذْنِي دِرْهَمًا .

(١٠١) في الاصل : خذت .

(١٠٢) في الاصل : زيداً .

(١٠٣) وهو مثل يضرب لمن يدعي ما ليس يملكه . جمهرة الأمثال ٢ / ٤٦ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٤ ،

المستقصى ٢ / ١٥٦ .

(١٠٤) ينظر : الايضاح ٧١ .

قَصَرَ هذا على سبعة أفعالٍ ، وشرَط امتناعَ الاختصارِ<sup>(١٠٥)</sup> وتلك السبعة : أَعْلَمَ ، وأرى ، وأخْبَرَ ، وخَبَّرَ ، وأُنْبَأَ ، ونُبِّأَ ، و حَدَّثَ ، وهذا الرجلُ قد أطلقَ هذا على كُلِّ حالٍ مِمَّا يتعدى الى منصويين ، فإن كانَ عنده سيبويه مِمَّن يُقتدى به اقتصرَ عليه ، وإن كانَ عنده بخلافِ ذلك وجَّه الرَّدُّ اليه ، ولم يدعِ قوله لَقِيَ لا يُعْبَأُ به ولا يُعْرَجُ عليه .

وأجازَ بعدَ هذا : ( زيدٌ الدرهمُ أُعطيَهُ )<sup>(١٠٦)</sup> ، وإذا جازَ هذا جازَ : ( زيدٌ عمروٌ أُضربتُهُ ) ، فتقولُ من قولك : ( زيدٌ عمرواً ضَرَبَ ) ، وهذا وإن كانَ لا يُعلمُ بسببِ امتناعِهِ فقد ثبتَ قُبْحُهُ بِتَرْكِ استعمالِهِ وَقِلَّةِ وجودِهِ ، وَقَد بَيَّنَّا السببَ المانعَ له في (المقدمات) ، لأنَّ العَرَضَ المقصودَ في هذه الرسالةِ التنبيةُ على موضعِ الخطأِ من هذا الكتابِ والتقصيرِ ، لا ما يُحتاجُ اليه من الشرحِ والتفسيرِ ، لأنَّه مبنيٌّ على تعجيزِ الناظرِ فيه لا تعليمِ المستندِ اليه بما أوقعَ فيه من تقديمِ ما يَبْوِذُهُنُ المبتدئُ عنه ، وتأخيرِ ما لا بُدَّ منه ، وتشعُّبِ كُلِّ بابٍ فيه مِمَّا شُدَّ منه بما فَصَّلَهُ سيبويه على أبوابٍ ، ونَزَلَهُ على نظامٍ بعدَ فراغِهِ من إثباتِ قواعدهِ ، وتقريبِ مسائلِهِ وشواهدِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ<sup>(١٠٧)</sup> على الشاذِّ بزعمِ بيانه ونَسَدَ أَى كانتِ تخوماً<sup>(١٠٨)</sup> تقصرُ منه<sup>(١٠٩)</sup> ، وحَذَفَ ما زادَ فيه حتَّى يُلحِقَهُ بالأصولِ ، ووثبتهُ في العقولِ على تدرِجِ المبتدئِ من سَهْلِ الى حَزَنِ ، وتقليدِ الى فَهْمٍ ، حتى يصلَ الى الغايةِ المقصودةِ ، والنهايةِ المطلوبةِ بحولِ الله تعالى .

- 
- (١٠٥) الكتاب ١ / ١٩ ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٧٥ وقد ذكر سيبويه ثلاثة أفعال هي : أرى ، ونُبِّأَ ، وأَعْلَمَ .
- (١٠٦) الايضاح ٧٢ .
- (١٠٧) لعلها : ركز .
- (١٠٨) لعلها : نجد ما .
- (١٠٩) كذا في الأصل : والعبارة غير واضحة .

## بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ

اقتصرَ في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم بـ ( عسى ) والخبر عنه بالمصدر<sup>(١١٠)</sup> ، فكأنه قال : زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَسَى واستظهر على دَعْوَاهُ بِقَوْلِ الزَّبَاءِ<sup>(١١١)</sup> : ( عَسَى الْغُورِيُّ أَبُوْسَا )<sup>(١١٢)</sup> ، وَأَيُّ تَنَاسُبٍ بَيْنَ هَذَا وَمَا تَقَدَّمَ ؟ وَكَيْفَ خَرَجَ مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ إِلَى الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُطْلَقُ لِأَحَدٍ قَوْلُهُ ؟ حَتَّى يَكُونَ فِي الْحَالِ الَّتِي قَبْلَ ذَلِكَ بِهَا ، لِأَنَّهَا قَالَتْ : عَسَى الْغُورِيُّ أَبُوْسَا ، فِي أَمْرٍ / ١٠ و / تَجْوِزُهُ ، ثُمَّ ثَبَتَ عِنْدَهَا ذَلِكَ الْمَتَوَقَّعُ ، فَاعْلَمْتُ فِي بَقِيَّةِ كَلَامِهَا ( صَارَ ) ، فَكَأَنَّهَا قَالَتْ : صَارَ الْغُورِيُّ أَبُوْسَا ، وَهَذَا التَّحْوِيلُ فِي الْمَقَامِ الْوَاحِدِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَاسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَى وَأَعْمٌ ، وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُشْهَرَ أَوْ يُنْحَى ، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ هَذَا النُّوعَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ يَسْتَفْرَقُ أَكْثَرَ سَبِيوَيْهِ لَمْ يَبْعُدُ .

وفي تقديم ( زيد ) على ( أن يقوم ) بَعْدَ ( عسى ) وتأخيرِهِ عنها وإسنادِهِ إِلَيْهَا لِأَنَّ عَسَى نَظَرٌ<sup>(١١٣)</sup> ، لَمْ نَرِ أَحَدًا أَخْلَصَ إِلَيْهِ ، وَلَا شَرَعَ لِحَالِهِ فِيهِ ، وَقَدْ أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ فِي قَوْلِنَا : يَحْشُرُ مِنَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَلْزِمُ الْإِقْرَارَ بِهِ وَالتَّسْلِيمَ لَهُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

- 
- ( ١١٠ ) الايضاح ٧٥ .  
 ( ١١١ ) وهي الزبَاء بنت عمرو ، تنظر قصتها في : الأغاني ١٥ / ٢٥٣ - ٢٥٦ ، الخزانة ٣ / ٢٧١ .  
 ( ١١٢ ) وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي التَّهْمَةِ وَوُقُوعِ الشَّرِّ . ( مجمع الأمثال ٢ / ١٧ ، المستقصى ٢ / ١٦١ ) .  
 ( ١١٣ ) يعني بذلك قول أبي علي في الايضاح ٧٧ : والضرب الآخر من فاعل ( عسى ) أن تكون أن مع صلتها في موضع اسم مرفوع ..

## بَابُ نَعْمَ

لم ينفرد في هذا الباب بشيء فنخصه بالرد ، ولكنه امثل ما سميع ، واحتمل على ما وجد ، وفي الباب متعقب سلمناه لـ ( المقدمات ) .

## بَابُ التَّعْجَبِ

ذهب في هذا الباب مذهب من تقدم ، وأمضاه على ما ترتب ، إلا أنه أساء العبارة في قوله : ( وزيد وما أشبهه نصب لأنه مفعول به )<sup>(١١٤)</sup> ، وإنما هو منصوب لا مفعول به ، وهذا المنصوب يأتي على أربعة أوجه : مفعول به ، ومضاف اليه ، ومنقول عنه ، ومسؤول منه .

ومما صرح بالخطأ فيه ثقة بمن وافقه عليه زعمه في ( يزيد ) من قولك : ( أحسن يزيد ) أنه فاعل ، والباء فيه بمنزلتها<sup>(١١٥)</sup> في « كفى بالله شهيدا »<sup>(١١٦)</sup> ، وهذا قول لا وجه له<sup>(١١٧)</sup> ، لأن حذف الباء من الآية يوضح معناها ، وحذفها في المسألة يمنع النطق بها ، والصواب ما وجه ابن كيسان فيها<sup>(١١٨)</sup> .

وفي ( عرج ) ونحوه نظر ، وأضحاه في مواضعه ، وبيننا الحيلة فيه ، وبالله التوفيق .

- 
- ( ١١٤ ) الايضاح : ٩١ ، وفيه : ( بأنه ) .  
( ١١٥ ) قال ابو علي النحوي في الايضاح ٩٢ : والجار والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل كما أتت في قولهم : كفى بالله ، وما جاتي من أحد ، كذلك .  
( ١١٦ ) الرعد ٤٣ .  
( ١١٧ ) ما ذكره ابو علي هو رأي الجمهور ، وهو أن الفعل أمر في اللفظ خبر في المعنى ، ينظر : الاصول : ١١٨ / ٧ ، شرح المفصل ١٤٨ / ٧ .  
( ١١٨ ) هو ابو الحسن محمد بن احمد بن كيسان ، اخذ عن المبرد وثعلب ، توفي سنة ٢٩٩ هـ . ( اخبار النحويين ١٠٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١٧٠ ) .  
وقد ذهب ابن كيسان الى ما ذهب اليه القراء والزجاج من أن ( أفعل ) لفظه ومعناه الامر حقيقة . ينظر : شرح المفصل ١٤٨ / ٧ ، شرح التصريح ٨٨ / ٢ .

## بَابُ كَانَ

اتَّبَعَ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْ تَقَدَّمَ ، وَفِي جَمِيعِهِ مَلْتَمَيْتٌ وَمُتَرَدِّمٌ ، لَا يَأْتِي عَلَيْهِ إِلَّا لِلْمَشَافَهَةِ ، وَلَا يَقُومُ لَهُ إِلَّا لِلْمَقَاوَلَةِ ، الْمَأْلُوفُ فِيهِ وَغَيْرُهُ مَوْضُوعٌ عَنْهُ اللَّوْمُ ، غَيْرُ مَوْجِبٍ إِلَيْهِ الْعُتْبُ ، إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَ<sup>(١١٩)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَوْلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ »<sup>(١٢٠)</sup> أَنْ يَكُونَ التَّانِثُ لـ ( آيَةٌ ) فَيَحْدُثُ بِالْمَعْرِفَةِ عَنِ النَّكْرَةِ ، وَأَغْفَلَ قَوْلَ سَيِّبِيهِ<sup>(١٢١)</sup> فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَتْنُهُمْ / ١٠ ظ / إِلَّا أَنْ قَالُوا »<sup>(١٢٢)</sup> ، وَ« تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السِّيَارَةِ »<sup>(١٢٣)</sup> ، فَلَا يَمْتَنِعُ النَّصْبُ فِي « أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ » ، لِأَنَّ ( أَنْ يَعْلَمَهُ ) هُوَ الْآيَةُ ، وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ النَّصْبُ فَالرَّفْعُ<sup>(١٢٤)</sup> عَلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ إِضْمَارًا فِي ( كَانَ ) أَوْ إِغْثَاؤِهَا ، وَالْقَطْعُ عَلَى الْإِلْغَاءِ ، وَمَنْعُ الْإِضْمَارِ فِيهَا مُفَسَّرٌ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) بِمَا يُضْطَرُّ إِلَى الْإِقْرَارِ ، وَيُمنَعُ فِي الْإِنْكَارِ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

## بَابُ مَا

هَذَا وَالَّذِي بَعْدَهُ وَافَقَ فِيهَا مَنْ قَبْلَهُ ، وَلَمْ يَعْدِلْ عَنْ رَأْيِهِ ، وَقَدْ عَهَدْنَا تَرْكَ الْقَوْلِ إِلَّا فِيهَا حَرْفٌ فِيهِ أَوْ قَصْرٌ ، مُبَايِنًا لِمَنْ قَبْلَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَثْبَتَ فِي بَابِ ( إِنْ ) بَيْتًا قَيْدَهُ مُحَرَّفًا ،

( ١١٩ ) الأيضاح ١٠٥ .

( ١٢٠ ) الشعراء ١٩٧ ، وهي قراءة ابن عامر ، أي تكن بالتاء ، ولهم آية بالرفع ، وقرأ الباقون بالياء والنصب . معاني القرآن ٢ / ٢٣٨ ، الكشف ٢ / ١٥٢ ، التيسير ١٦٦ ، وفي المصحف ( يكن . . آية ) .

( ١٢١ ) الكتاب ١ / ٢٥ .

( ١٢٢ ) الأنعام : ٢٣ ، في المصحف ( تَكُنْ فَنَتْنُهُمْ ) ، قرأ حمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص فتنتهم بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . مختصر في شواذ القرآن ٣٦ ، الكشف ١ / ٤٢٦ ، التيسير ١٠١ - ١٠٢ .

( ١٢٣ ) يوسف : ١٠ ، في المصحف ( يلتقطه ) ، وبالتاء قراءة الحسن و ابن كثير وقتادة ، مختصر في شواذ القرآن ٦٢ .

( ١٢٤ ) في الأصل : الرفع .

وَأْتَبَعَهُ تَفْسِيرًا مُّمَوَّهًا مُرْخَرَفًا ، الْخَوْضُ فِيهِ تَضْيِيعُ الزَّمَانِ ، وَإِخْلَالٌ بِالْقِرَائِحِ وَالْأَذْهَانِ ،  
وَخَالَفَ الْجُمْهُورَ فِي رَفْعِ مَا نَصَبُوا ، وَاعْتَرَضَ بِالرَّفْعِ لِمَا أَثْبَتُوا<sup>(١٢٣)</sup> ، وَهُوَ<sup>(١٢٤)</sup> :

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرْتَوِي

بِرَفْعِ ( الْمَاءِ ) وَاعْتِقَادِ النَّصْبِ فِي ( مُرْتَوِي ) لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ ، مِنْ نَصْبِ  
الْفَاعِلِ وَرَفْعِ الْمَفْعُولِ ، إِلَّا أَنْ يَحْكِيَهُ رَوَايَةٌ ، فَروايتها عن أبي عليّ أعلى وأشهرُ ،  
وَتَقْلِيدُنَا لَهُ لَوْ احْتَجَجْنَا إِلَى التَّقْلِيدِ الزَّمِّ وَأَعْدَرُ<sup>(١٢٥)</sup> .

وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ حَقِيقَةٌ ، فَلَيْتَ خَيْرُكَ كُلَّهُ وَشَرُّكَ كَفَافًا ، فَلَمَّا أَوْلَى الْخَيْرَ ( لَيْتَ ) نَصَبَهُ  
لَأَنَّهُ حَرْفٌ نَاصِبٌ يَلْزَمُ عَمَلَهُ كَالْبَاءِ فِي « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »<sup>(١٢٦)</sup> تَخْفِضُ مَا وَرَيْهَا ، وَلَا  
يَنْقُصُ عَمَلَهَا ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ مِضَافٍ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسْبِهِ مُحَدَّثٌ عَنْهُ ، وَرَفْعُ  
الاسْمِ عَلَى جِهَةِ الْمَعَاقِبَةِ بَيْنَهُمَا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّ سَيُوبَةَ لَا يُجِيزُ ( إِنْ مَنْطَلَقَ زَيْدًا ) ، قِيلَ لَهُ : أَمَا بَرَفِعِ  
( مَنْطَلَقَ ) فَلَا ، لِأَنَّ الْحَرْفَ النَّاصِبَ لَا يَتَغَيَّرُ عَمَلُهُ فِيمَا يَلِيهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمَ الْخَيْرِ إِلَيْهِ كَمَا  
يَتَقَدَّمُ مَا كَانَ مِنْ صَلْتِهِ نَحْوِ ( إِنْ بَكَ زَيْدًا مَأْخُودًا ) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ صَلَةُ الشَّيْءِ إِلَى  
مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ إِلَيْهِ ، فَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١٢٧)</sup> :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ  
يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

( ١٢٥ ) الأيضاح : ١٢٣ .

( ١٢٦ ) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، ينظر : شعراء أمويين / ١ - وينظر في البيت : ايضاح ذواها .  
الايضاح ١٤١ .

( ١٢٧ ) وقد قال الامام عبدالقاهر الجرجاني بعد هذا البيت : فأما ما في الكتاب - اي كتاب الايضاح - من  
التصير فلا اعتماد عليه لأنه مخلط . المقتصد في شرح الايضاح ٤٦٧ .

( ١٢٨ ) الرد ٤٣ .

( ١٢٩ ) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه : ٧٦ - وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٣ - والضماع فيه  
نصب المزاج وهو معرفة ، ورفع العسل والماء . وهما نكرتان . وينظر في البيت : شرح ابيات سيبويه  
٥٠ / ١ .

والمحدث عنه ريقُ هذه الجارية ونحوه ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهِ : إِنَّهُ ضَرُورَةٌ كَمَا قَالُوا فِي :  
مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وحكى سيبويه<sup>(١٣٠)</sup> : (إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا) ، فَقَدَّمَ الْخَبَرَ سَمَاعًا / ١١ / و/ من  
العرب ، وَقَالَ : ( إِنَّ الْوَجْهَ : إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ) ، فَهَذَا أَوْضَحُ دَلِيلٍ وَأَهْدَى سَبِيلٍ  
عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبْرِ عَلَى الْأَسْمِ لَا عَلَى الْحَذْفِ ، وَمِنْهُ<sup>(١٣١)</sup> :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا

يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

شَبَّهُ يَدَيْهِ بِالغَيْثِ ، وَلَمْ يُشَبَّهُ الْغَيْثَ بِيَدَيْهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ<sup>(١٣٢)</sup> :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبُنِي

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

والمعنى كَانَ نَهَشَلًا أَوْ مُجَاشِعًا قَبِيلَهَا ، لِأَنَّهُ وَضَعَ ( كَأَنَّ ) هُنَا تَوْهَمًا وَلَمْ يُشَبَّهُ فَيَكُونُ  
مَادِحًا لَا هَاجِيًا .

وَفِي الْبَيْتِ تَقْدِيرٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ خَبْرًا عَنِ ( كَأَنَّ ) ، وَاعْتِقَادُ الْإِلْغَاءِ فِي أَنْ أَوْ  
حَذْفِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ النَّاسِ وَمَا اعْتَقَدُوهُ فِيهَا وَفِي ( كَأَنَّ ) ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا الصَّوَابَ فِي  
ذَلِكَ فِي ( الْمَقَدَّمَاتِ ) بِمَا لَا يَحِيدُ لِأَحَدٍ عَنْهُ .

و ( مُرْتَبٍ ) هُنَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَعْنَى ( مِنْ ) ، فَيَكُونُ الْمَاءُ مِضَافًا إِلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :  
مِنَ الْمَاءِ ، وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِحَالِهِ مِنْ بَابِ الْإِتْحَادِ وَالْاِكْتِسَابِ ، فَيَكُونُ الْمَاءُ مَفْعُولًا بِهِ وَلَا  
مُتَوَجِّهًا لَهُ إِلَى غَيْرِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

( ١٣٠ ) الْكِتَابُ ١ / ٢٨٤ . وَفِي فَهْمِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ لِنَصِّ الْكِتَابِ نَظْرٌ

( ١٣١ ) الرَّجَزُ لِرُوثِيَّةٍ فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ١٧٩ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٨٥ ، وَالشَّاهِدُ  
فِي حَمْلِ الصُّيُوفِ عَلَى الْمُنْصُوبِ بِـ ( أَنْ ) ( وَلَوْ رَفِعَ حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِهَا أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَاضْمَارِ  
الْخَبْرِ لِمَازٍ .

( ١٣٢ ) الْفَرَزْدَقُ ، دِيْوَانُهُ ٥١٨ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ سَيْبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ : ١ / ٤١٣ عَلَى دُخُولِ ( حَتَّى ) عَلَى جُمْلَةِ  
الْإِبْتِدَاءِ .

## بَابُ إِنَّ وَأَنَّ

كلامه في هذا الباب واهي القواعد، عديم الفوائد، بعيد التأويل، قليل التحصيل، لا يمكن التنبؤ عليه إلا بالمشافهة فيه، إلا أنه شرع في التفرقة بين الكسر والفتح في قول العرب: أول قولي: أني أحمد الله، بفتح أن وكسرها، هذا نص سيويه<sup>(١٣٣)</sup>، والفتح قبل الكسر، فقال: (إذا كسرتها كان قولك: (أول قولي)<sup>(١٣٤)</sup>) مبتدأ محذوف الخبر، تقديره (أول قولي إنني أحمد الله ثابت أو موجود)<sup>(١٣٥)</sup>، أخبر مخاطبه أن قوله: هذا الكلام ثابت وكان يظنه غير ثابت، وأن آخره بخلاف ذلك.

وقوله: (أو موجود)، فخير فيهما، فكأنه أخبر مخاطبه أن أول قوله هذا الكلام موجود وآخره معدوم، فدخل الآخر في العدم، وقد أثبتته بإضافته إلى ضمير الكلام الموجود، فأما تناقض هذا الكلام، وتراكم هذا الظلام، وموقع هذا التحرير (ثابت) و(موجود)، واعتقادهما نائين عن الخبر المفقود، وهذا الكلام دون هذا الإضمار صحيح المعنى، معقول المغزى، واطهاره / ١١ ظ / مجل به، مخرج له عن معناه إلى ما لا يعقل ولا يحصل.

ثم قال: (وإذا فتحت الهمزة من (اني) كان التقدير أول قولي أني أحمد الله)<sup>(١٣٦)</sup>، فجعل إعادة قوله بلفظه تقديراً له وعبارة عنه!  
ثم قال: (كأنه قال: أول قولي الحمد لله)<sup>(١٣٧)</sup>، فما زاد في هذا النص شيئاً على إعادة اللفظ، وبهذا سلم من الهديان الذي قدم.

- 
- (١٣٣) قال سيويه ١ / ٤٧١: وتقول: أول ما أقول أني أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله، وأن في موضعه، وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إنني أحمد الله.  
(١٣٤) نص الايضاح: (كان قولك: أول ما أقول مبتدأ . . . . .)  
(١٣٥) الايضاح ١٣١.  
(١٣٦) الايضاح ١٣١.  
(١٣٧) الايضاح ١٣١.

وصوابُ النَّظَرِ في هذا الكلامِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ يُحْمَلُ بِمَا مَعَ الْفِعْلِ ، فيكونُ بما فيه تقديران : أحدهما أَنْ تكونَ ( ما ) مع ما بَعْدَهَا بمنزلةِ الْحَدِيثِ ، فيكونُ التَّقْدِيرُ أَوَّلُ نَكَلْمِي تَحْمِيداً لِه ، وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي أَنْ تكونَ نَكْرَةً يَلْزِمُهَا النَعْتُ أَوْ الوَصْلُ ، فيكونُ التَّقْدِيرُ أَوَّلُ كَلَامِي وَأَوَّلُ دَعَوَايِ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ وَلَا إِضْمَارٌ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ حَذْفٌ لَوُجِدَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَاتْسَاعِ مَوْقِعِهِ لِلْسَامِعِ ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ .

وما ينبغي أن تدع الإشعارَ بموضع أن المشددة المفتوحة بأن لها في الكلامِ حالاً يُثَبَّتُ ، ومقاماً من التقديمِ والتأخيرِ لم يُعْرَفْ ، وَقَدْ حَكَمِي سَيَبِيهِ فِي أَبْوَابِهَا مَوَاضِعَ سَأَلَ عَنْهَا الْخَلِيلُ فَلَمْ يَزِدْهُ عَلَى قَوْلِهِ : لَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاضِعِ ( إِنَّ ) ، فَمِنْهَا قَوْلُهُ : زَعَمَ أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ<sup>(١٣٨)</sup> ، وَقَوْلُهُ : هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هُنَا<sup>(١٣٩)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ كَسْرُهَا ، وَالْإِبْتِدَاءُ يَقَعُ هُنَا لِأَنَّكَ تَقُولُ : كَمَا أَنْتَ هُنَا .

وهذه إشارةٌ بسيرةٍ فيما تنطوي عليها هذه الأبواب من وجوه النَّظَرِ ، وَتَرَاحُمِ الْمَعَانِي عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا لَوَحَتْ لَكَ هَذَا لِيَكُونَ مِنْكَ بِنَفْقَدٍ وَكَيْدٍ ، وَاعْتِنَاءٍ شَدِيدٍ ، فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَفَتَ الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ حُلُولِهِ وَمُرِّهِ ، وَمَا اخْتَصَرَهُ سَيَبِيهِ فِي صَفْحَاتٍ كَثِيرَةٍ بَسَطَهُ فِي كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ ، فَصَارَ النَّازِرُ فِيهِ بَيْنَ قَوْتِ الرَّاحَةِ وَعَدَمِ الْمَعْرِفَةِ ، وَكَلَامِ سَيَبِيهِ أَسْهَلُ لِلْفَكِّ ، وَأَجَلُّ لِلشَّكِّ ، وَأَقْرَبُ لِلْمَتَنَاوُلِ ، رَاشِرْفُ لِلْمُحَاوِلِ مِنْ هَذِهِ الْخَزَعِبَلَاتِ وَالْأَسْمَاءِ الْمَهُولَاتِ ، وَاللهِ الْمَعِينُ .

وَقَالَ : ( مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي ، فَتَفْتَحُ أَنْ بَعْدَ مُذْ )<sup>(١٤٠)</sup> ، وَذَلِكَ أَصَوْبٌ مِنْ قَوْلِهِ : فَتَحَ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَ الْهَمْزَةَ ، وَيَنْبَغِي لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : فِي الطَّاءِ ضَمُّ الْإِطْبَاقِ ، / ١٢ و / فِي الصَّادِ فَتَحَ الصَّفِيرِ ، وَفِي الْمِيمِ كَسْرُ الْعُنَّةِ ، وَيُحَاوَلُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ ،

(١٣٨) الْكِتَابُ : ١ / ٤٦٧ .

(١٣٩) الْكِتَابُ : ١ / ٤٧٠ وَ ٤٧٢ . وَفِيهِ : هَا هُنَا .

(١٤٠) الْإِبْضَاحُ : ١٣١ .

يُفصح عن كُلِّ واحدٍ منها بطبعه ، وَيَعْدُلُ عن اسمِهِ وَوَضَعِهِ ، فَمَا أَقْبَحَ بِالرُّجُلِ السَّرِيِّ ،  
المتَّمِيزَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، أَنَّ يَفْوَهُ بِمَثَلِ هَذِهِ الْحَالِ ، وَيَجُولُ لِسَانَهُ فِي هَذَا السَّخْفِ مِنْ  
الْمَقَالِ ، فَإِنَّ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ هَذَا بِالْأَلْفِ لِلتَّلْبِاسِ بِهَمْزَةِ فَارٍ وَبِشْرٍ وَنَوْرٍ ، قِيلَ لَهُ : شَأْنُ  
هَذِهِ الْمَرَاتِبِ أَلَّا يَلْحَقُهَا هَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّغْيِيرِ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَلَا بُدَّ أَنْ تُقَدَّرَ حَذْفُ الْمِضَافِ قَبْلَ أَنْ جَعَلَتْ مُذْ حَرْفًا أَوْ اسْمًا )<sup>(١٤١)</sup> ،  
فَشَكَ أَوْ خَيْرٌ ، وَلَسْنَا نَنْتَقِدُ هَذَا عَلَيْهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، اضْطَرَبَ فِيهَا تِسْعَ مَرَّاتٍ ، فَهَذَا الشُّكُّ  
مَوْضُوعٌ عَنْهُ ، وَلَكِنَّهُ أَسَاءَ التَّأْوِيلَ فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى ( أَنْ ) ، وَهَذَا مِمَّنَّعَ فِيهَا ثَقِيلَةٌ أَوْ  
خَفِيفَةٌ<sup>(١٤٢)</sup> ، فَأَمَّا حِكَايَةُ سَبِيوهِ : ( لِحَقِّ أَنْهُ مَنْطَلِقُ )<sup>(١٤٣)</sup> فَفِيهِ نَظَرٌ ، وَبَيْنَا الْقَوْلَ عَلَيْهِ فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١٤٤)</sup> :

كَأَبَةٍ أَنَّهُا فَقَدَتْ عَقِيلًا

وقوله :

بِأَيَّةِ أَنِّي قَدْ فُجِعْتُ بِفَارِسٍ  
إِذَا عَرَدَ الْأَبْطَالُ أَقْبَلَ مُعْلِيًا

وقوله :

مَخَافَةٌ أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ لَثْنُ بَدَا  
لِي الْمَهْجَرُ مِنْهَا مَا عَلَى هَجْرِهَا صَبْرُ

(١٤١) الايضاح ١٣٢ ، وفيه : (ولا بد من ان .

(١٤٢) وقد تبعه في هذا المنع تلميذه السهيلي . ينظر : الروض الأنف : ٣ / ٢٣٢ ، وبذلك خالفا مذهب الجمهور .

(١٤٣) الكتاب : ١ / ٤٧٧ وفيه : ( لِحَقِّ أَنْهُ ذَاهِبٌ ) ، وقال بعده : وليست في كلام كل العرب .

(١٤٤) هذا عجز بيت لا يُعرف قائله ، ذكره سبويه في الكتاب : ١ / ٤٧٧ ، وصدوره : تظلُّ الشمسُ كاسفةً عليه والشاهد فيه اضافة ( كآبة ) الى المصدر المؤول بعدها .

## بَابُ ظَنَنْتُ

أعاد سيبويه في كتابه هذا الباب أربع مرّات : الأولى الباب الذي قال فيه : ما يتعدى الى مفعولين ولا يجوزُ الاختصارُ على أحدهما<sup>(١٤٦)</sup> ، ثُمَّ فرغ له ثانيةً مع ألف الاستفهام<sup>(١٤٧)</sup> ، فَبَسَطَ القول فيه على نحو الإشارة والإلمام ، ثُمَّ أعادهُ ثالثةً في باب ما لا يعمل فيه ما قبله<sup>(١٤٨)</sup> ، ثُمَّ تكلم عليه رابعةً في أبواب أم وأو<sup>(١٤٩)</sup> ، محاولاً في ذلك كله الإيجاز والاختصار ، ولَفَّه هذا الرجل في أسطرٍ يسيرة المقدار ، سَلِيمةٍ مِنَ التطويل والإكثار ، وهذا ما لا يصحُّ ولا يتمُّ لأحدٍ إلّا عَصْفاً ونَفْثاً في العفرِ .

وأجاز في هذا الباب نَصَبَ الاسمينِ متقدّمينِ اغتراراً بجوازيهما مرفوعين<sup>(١٥٠)</sup> ، وهذا مرفوعٌ عنه لأنَّ غيره قد ألمَّ به ، وقد أشرنا الى منعه فيما مضى<sup>(١٥١)</sup> .

وخيرٌ في هذا الباب عند قوله : ( زيدٌ ظننته منطلقاً ) في أن يعودَ الهاءُ على ١٢ / ظ / ( زيد ) أو يكونَ ضميرَ الحدّث<sup>(١٥٢)</sup> ، ولا بُدُّ إذا كانت كذا من الرفعِ في الخبرِ .

وزعم أنه في التهمةِ يجوزُ فيه الاختصارُ على مفعولٍ واحدٍ<sup>(١٥٣)</sup> ، وهذا الكلامُ يدلُّ على أنه يجوزُ فيه أكثرُ من واحدٍ ، ويضعُ عنه هذا الوهم الذي أخرجه من الظنِّ الذي هو توهم المعنى داخل الذهن الى الفعل الذي هو توجيهُ التهمةِ الى المتهم ، وإنما الصوابُ أن يجيءَ به من بابٍ مقتصرأ على واحدٍ نحو قوله تعالى : « تظنن أن يُفعلَ بها فاقرةٌ »<sup>(١٥٤)</sup> .

( ١٤٥ ) الكتاب ١ / ١٨ . وعنوانه ( هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما ) .

( ١٤٦ ) الكتاب ١ / ٦١ ، في ( باب الأفعال التي تستعمل وتلغى ... ) .

( ١٤٧ ) الكتاب ١ / ١٢٠ ، في ( باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى الى المفعول ولا غيره ) .

( ١٤٨ ) الصواب أنها وردت في باب فيه أن مخففة ، ينظر : الكتاب ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ .

( ١٤٩ ) الايضاح ١٣٤ .

( ١٥٠ ) يعني سيبويه ، نظّر الصفحة ١٨ من التحقيق ، والكتاب ١ / ٦١ .

( ١٥١ ) الايضاح ١٣٦ .

( ١٥٢ ) الايضاح ١٣٧ .

( ١٥٣ ) القيامة : ٢٥ .

## باب اسمِ الفاعلِ وما أشبهه

قد بينّا في غير موضعٍ من كتبنا أنّ ما خاَصَ فيه النحويّونَ مِنَ المضارعةِ بينَ أسماءِ الفاعلينَ والأفعالِ ، ووجوبِ العملِ والإعرابِ باطلٌ لا وَجَهَ له<sup>(١٠١)</sup> ، وكذلك قَوْلُهُمْ : ضارِبٌ زيداً<sup>(١٠٢)</sup> أمسٍ ، محالٌ على جهتهِ<sup>(١٠٣)</sup> ، لا يَجُوزُ التكلّمُ به ، ولا تُجَدُّه أبداً مستملاً في الكلامِ ، ولا مالوفاً بينَ العوامِّ ، وإنما هو لفظٌ تعاوَرَه أهلُ النَّظَرِ في النحوِ بينهم ، فارتاضت في السنتهم ، وانقادت له طباعُهُم ، من غيرِ سماعٍ مِنَ العربِ .

والصوابُ ما حكاه سيبويه في آخرِ بابِ إجراءِ الصفةِ فيه على الاسمِ<sup>(١٠٤)</sup> ، وهو قَوْلُهُ : ( فَإِنْ جَعَلْتَهُ اسماً<sup>(١٠٥)</sup> لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تقول : مررتُ برَجُلٍ ملازمُهُ رجُلٌ ) ، أي : مررتُ برَجُلٍ صاحبٍ ملازميتهِ رجُلٌ ، فصارَ كقولك<sup>(١٠٦)</sup> : مررتُ برَجُلٍ<sup>(١٠٧)</sup> أخوهُ رجُلٌ ، وتقولُ على هذا<sup>(١٠٨)</sup> : مررتُ برَجُلٍ ملازموه بنو فلانٍ ، فقولك : ملازموه يدلُّ أنّهُ اسمٌ ، ولو كانَ عملاً قلتُ<sup>(١٠٩)</sup> : مررتُ برَجُلٍ ملازمه قومه ، كأنك قلتَ : مررتُ برَجُلٍ ملازمٍ إياه قومه<sup>(١١٠)</sup> ، فهذا هو الصوابُ الذي لا معترَضَ عليه إن شاء الله .

- (١٥٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٨٢ ، ٨٧ ، المتضبط ٢ / ١١٩ ، الأصول ١ / ١٤٥ .  
 (١٥٥) في الأصل : ضارب .  
 (١٥٦) وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي . شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٥٠ ، شرح التصريح ٢ / ٦٦ .  
 (١٥٧) ليس الكلام في هذا الباب وإنما في الباب الذي قبله وهو ( ما تجرى عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له ) - ( الكتاب ١ / ٢٢٦ - ٢٢٨ ) .  
 (١٥٨) في الكتاب : فإن جملة اسماً .  
 (١٥٩) في الكتاب : فصار هذا كقولك .  
 (١٦٠) في الأصل : برجال .  
 (١٦١) في الكتاب : على هذا الحد .  
 (١٦٢) في الكتاب : ( فقولك : ملازموه بذلك على .. ولو كان عملاً لقلت ) .  
 (١٦٣) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

وأما البيت الذي أجراه على المسألة قبله من الاضطرابِ فليس كذلك ، لأن المسألة متقاذفةُ الأجزاء ، غيرُ جاريةٍ من الوضعِ على استواء ، والبيتُ على نَسْبٍ متقابلة ، وأجزاءٍ مؤتلفة ، ليس فيها أكثرُ من إضمارِ فعلٍ دَلَّ عليه ما قبله ، فأغنى عن إعادته ، وهو<sup>(١٦٤)</sup> :

يوماً تراها كشيبه أردية العَص

بِ يَوْمًا أَدِيمًا نَفِلاً

وتقديره : وَيَوْمًا تَرَى أَدِيمًا نَفِلاً . < وشبهه > بهذا قوله / ١٣ و / تعالى : « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا »<sup>(١٦٥)</sup> ، والمسألة ( هذا ضاربُ زيدِ اليومِ وغداً عمراً )<sup>(١٦٦)</sup> ، وإنما مثالُ هذا البيت : ( هذا ضاربُ زيدِ اليومِ وعمراً غداً ) ، وهذا كلامٌ صحيحٌ مفهومٌ متقابلُ الأجزاء منظومٌ .

## بَابُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

قَصِدُ فِي هَذَا الْبَابِ التَّنْبِيهُ عَلَى حَسَنِ وَشَدِيدِ وَنَحْوِهِ تَمَّا لَا يَكُونُ لَفْظُهُ لَفْظَ ( فَاعِلٍ ) ، وَهَذَا جَهْلٌ بِالْغَرَضِ الْمَقْصُودِ فِيهِ ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِي : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَحَسَنٍ وَجْهًا ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَحَسَنِ وَجْهِ ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثَابِتٍ عَقْلُهُ ، أَوْ ثَابِتٍ عَقْلًا ، وَثَابِتِ الْعَقْلِ ، وَثَابِتِ عَقْلٍ ، وَثَابِتِ الْعَقْلِ ، وَهُوَ لَفْظُ ( فَاعِلٍ ) جَارٍ عَلَى ثَبْتِ كَمَا يَجْرِي ضَارِبٌ عَلَى ضَرْبٍ .

وَأَمَّا الْغَرَضُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ تُشَبَّهَ السَّبَبُ الْوَاقِعُ بَعْدَ ( قَاعِدٍ ) وَنَحْوِهِ تَمَّا لَا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ - وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْحَقِيقَةِ - بِمَا يَقَعُ بَعْدَ ( ضَارِبٍ )

( ١٦٤ ) البيت للأعشى في ديوانه ٢٨٣ . وهو في الإيضاح ١٤٨ .

( ١٦٥ ) الأنعام : ٩٦ ، وفي المصحف « وَجَعَلَ اللَّيْلَ » ، وهي قراءة الكوفيين ، وقرأ الباقون ( جاعل ) على العطف على ( فاعل ) الذي قبله ، وخفض الليل . الكشف ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، التيسير ١٠٥ .

( ١٦٦ ) الإيضاح : ١٤٤ .

وَنَحْوِهِ مِمَّا يَتَعَدَّى فِعْلُهُ فِيهَا يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ مِنَ النَّصَبِ وَالْخَفْضِ وَهُوَ مَفْعُولٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ حَسَنِ وَشَدِيدٍ وَنَحْوِهِمَا قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ أَخُوهُ وَطَالِحٍ غَلَامُهُ وَوَاضِحٍ خَذَهُ وَطَامِحٍ مَنْصَبُهُ وَشَائِعٍ ذِكْرُهُ ، وَمَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ ، وَلَا يُسَمَّى شُهْرَةً .

وَمَا سَطَّرَهُ سَيُوبِيهِ فِي كِتَابِهِ وَعَدَّدَهُ فِي تَضَاعُفِ أَبْوَابِهِ مِنْ نَحْوِ مُسْلِمٍ وَشَابٍّ وَكَهْلٍ وَشَيْخٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَجْرِي وَصْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أُنْيَتُهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١٦٧) :

أَرَأَيْتَ إِنْ صَرَخْتَ بِلَيْلٍ هَامَتِي  
وَخَرَجْتُ مِنْهَا بَالِيًا أَثْوَابِي

ومثله (١٦٨) :

يا صاحِ يا ذا الضامِرِ العنَسِ

ومثله (١٦٩) :

لاحقُ بَطْنٍ بَقَرًا سَمِينِ

وَمَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ قَصَرَ هَذَا الْبَابَ عَلَى ( حَسَنِ ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَأْتِي عَلَى وَزَنِ ( فاعِلٍ ) ، اسْتَظْهَارُهُ بَعْدَ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ حِينَ شَاكَلَ لَفْظَ ضَارِبٍ لِيَضْرِبَ (١٧٠) ، فَصَارَتْ هَذِهِ الْمَشَاكَلَةُ عِنْدَهُ مَوْجِبَةً لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَهُ ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْرِضَ لِيَقْبَلَ مِثَالًا يَجْرِي عَلَيْهِ لِيَعْمَلَ عَمَلَهُ كَأَنَّهُ ( فاعِلٌ ) بِوِزْنِ كَابِلٍ / ١٣ ظ / ، فَالْكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذَا تَضْيِيعٌ لِلزَّمَانِ وَتَحْيِيرٌ لِلأَذْهَانِ ، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ .

(١٦٧) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي في شعره : ١١٥ .

(١٦٨) البيت لحزوز بن لوزان في الكتاب ١ / ٣٠٦ ، ولخالد بن المهاجر في الأغاني ١٦ / ١٤١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٣ ، مجالس نعلب ٢٧٥ ، والشاهد فيه رفع وصف النادى وهو مضاف إضافة غير محضة .

(١٦٩) البيت لحميد الأرقط في الكتاب ١ / ١٠١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ١٥٩ ، الاصول ١ / ١٥٧ ، والشاهد فيه إضافة ( لاحق ) الى ( بطن ) على تقدير اثبات ( ال ) وحذفها للاختصار .

(١٧٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥١ : ( وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تكن على اوزان الفعل كما كان ضاربٌ في وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه ) .

## فصل

وزَعَمَ في هذا الباب أَنَّ الأبوابَ مِنْ قولِهِ : « مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الابوابُ »<sup>(١٧١)</sup> مرتفعٌ على البَدَلِ مِنَ الْمُضْمَرِ في ( مُفْتَحَةٌ ) لا على مُفْتَحَةٌ ، لأنَّهُ لا عائدٌ فِيهِ على « جَنَاتِ عَدْنِ »<sup>(١٧٢)</sup> ، وهذا نَفْسُهُ يَلْزَمُ في البَدَلِ ، لأنَّ بَدَلَ البَعْضِ والاشتمالِ لا بُدَّ فِيهِ مِنْ عائدٍ على الأوَّلِ ، فالذي فَرَّعَهُ فِيهِ وَقَعَ .

وَمَنَعَ الألفَ واللامَ التي للتعريفِ في هذا ونحوه أَنْ تُعاقِبَ الأضافةَ ، وليسَ في هذا البابِ مسألةٌ فيها لامٌ التعريفِ إلا وهي معاقبةٌ للعائدِ على ما قَبْلَهُ ، وإلا فَمَا الألفُ واللامُ في قولك : ( مررتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ؟ )<sup>(١٧٣)</sup> وقد جَلَبَ سببويه على هذا باباً مِنَ البَدَلِ حكايةً عن العربِ قولهم : ( مُطَرْنَا السَّهْلُ والجَبَلُ ) ، أي : سَهَلْنَا وجَبَلْنَا ، و ( ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ والبَطْنَ ) ، أي : ظَهْرُهُ وبَطْنُهُ<sup>(١٧٤)</sup> ، وأرى هذا الرَّجُلَ لَمْ يَفْهَمَ قولهُ : ( جَعَلَ النَّهَارَ في قَيْدٍ واللَّيْلَ في بَطْنٍ منحوتٍ ، أو جَعَلَهَا الاسمَ أو بَعْضَهُ )<sup>(١٧٥)</sup> بعدَ اسْتَظْهَارِهِ بالبيتِ ، وهو قولهُ<sup>(١٧٦)</sup> :

أما النهارُ ففِي قَيْدٍ وسلسلَةٍ

والليلُ في بَطْنٍ مَنحوتٍ مِنَ السَّجِجِ

نَمَّ اسْتَظْهَرَ على البَدَلِ الذي وَجَّهَ الأبوابَ عليه بقوله : وفي التنزيلِ « وَفُتِحَتْ

(١٧١) ص ٥٠ .

(١٧٢) الإيضاح ١٥٤ .

(١٧٣) وافق ابن الطراوة الكوفي في جواز معاقبة ( آل ) الضمير ، ومنع ذلك أكثر البصريين . معاني القرآن

٤٠٨ / ٢ ، مشكل أعراب القرآن ٢ / ٦٢٧ ، الجني الداني ١٩٨ - ١٩٩ .

(١٧٤) الكتاب ١ / ٧٩ .

(١٧٥) الكتاب ١ / ٨٠ .

(١٧٦) البيت للجرفنش بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٣٧ ، وهو بلا عزو في الكتاب

٨٠ / ١ ، المقتضب ٤ / ٣٣١ ، الأنصاح ١٣٤ ، والشاهد في إخباره عن النهار بكونه في قيد وسلسلة ، وعن الليل باستقراره في جوف منحوت اتساعاً وبجازاً .

السماء فكانت ابوابا» (١٧٧) ، فصارت ذلك بمنزلة ضرب زيد رأسه (١٧٨) ، وليس في الآية للبدل طريق بوجه ، ولا سبب منه يتعلق بها ، لأن مثل هذا من الكلام : ( شُيدت الدارُ فكانت ملجأً حصيناً ومكاناً مكيناً) ، وليس للبدل هنا مذهب ولا إليه مُنقلَب بالحاقها به ، والاستشهاد بها عليه سهو لا يُعذر مثله فيه ، أو عي مكانه من الادراك لا يقتضيه .

## بَابُ الْمَصَادِرِ الَّتِي أُعْمِلَتِ عَمَلَ الْفِعْلِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ « وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً » (١٧٩) ، فَنَصَبَ ( شَيْئاً ) بِقَوْلِهِ : ( رِزْقاً ) (١٨٠) ، وَهَذَا خَطَأً لِأَنَّ ( الرِّزْقَ ) اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ الطَّحْنِ وَالرِّعْيِ ، لَا يَجُوزُ عَمَلُ شَيْءٍ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ / ١٤ / وَ / ابن محمد المعروف بابن النحاس (١٨١) هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ فَقَالَ : لَوَقَلْتُ : أَعْجَبَنِي طَحْنُ زَيْدٍ الدَّقِيقِ ، وَخَبْزُ زَيْدٍ الرِّغِيفِ ، وَدَهْنُ زَيْدٍ الْحَيْتَةِ ، لَمْ يَجُزْ حَتَّى تَقُولَ : مِنْ طَحْنِ زَيْدٍ وَخَبْزِهِ وَدَهْنِهِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ قُوَّةِ زَيْدٍ عِيَالَهُ إِذَا أَرَدْتَ بِالْقُوَّةِ ذَاتَ الشَّيْءِ الْمُقْتَوَى ، فَإِنْ أَرَدْتَ مَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهُ قُلْتَ : عَجِبْتُ مِنْ قُوَّةِ زَيْدٍ عِيَالَهُ فَفَتَحْتَ الْقَافَ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ وَالرِّعْيِ ، كَمَا قَالَ (١٨٢) :

سُمِّيتَ بِالْفَارُوقِ فَافْرُقْ فَرَّقَهُ

وَأَرْزُقْ عِيَالَ الْمُسْلِمِينَ رَزَّقَهُ

- 
- (١٧٧) النبا : ١٩ .  
 (١٧٨) الايضاح : ١٥٤ .  
 (١٧٩) النحل : ٧٣ . وينظر : نتائج الفكر ٢٩٨ - ٢٩٩ فقد تابع السهيلي شيخه ابن الطراوة في هذه الآية .  
 (١٨٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥٦ : ( كأنه قال : لا يملك أن يرزق شيئاً ) .  
 (١٨١) وقد أخذ ابن النحاس عن المبرد ، وتوفي سنة ٣٣٨ هـ ، ( طبقات النحويين واللغويين ٢٣٩ ، ابناء الرواة ١ / ١٠١ ) .  
 (١٨٢) عريف القوافي يرثي سليمان بن عبد الملك ، ويذكر عمر بن عبدالعزيز كما في الكامل في اللغة والادب . ٨٤٠ .

فَأَمَّا ( شَيْئًا ) فِي الْآيَةِ فَأَيْمًا يَنْتَسِبُ انْتِصَابَ الْحَدِيثِ كِنَايَةً عَنِ الْعِلَّةِ (١٨٣) ، كَمَا قَالَ : « لَا تُحْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » (١٨٤) وَالْمَعْنَى قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ : « لَقَدْ كِدْتُ تَرَكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا » (١٨٥) كَأَنَّهُ قَالَ : رُكُونًا قَلِيلًا ، وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ، وَهُوَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَفْشَى مِنْ أَنْ يُحْتَجَّ لَهُ ، أَوْ يُنْبَهَ أَحَدٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ ، كَقَوْلِهِمْ : ( انْتَظِرْنِي شَيْئًا ) ، وَ ( لَمْ أَقُلْ لَهُ شَيْئًا ) .

## فصل

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئًا مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَمَعَهُ الْفَاعِلُ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (١٨٦) :

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ

لَسَعِينِيكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفٍ

فَذَهَبَ إِلَى أَنْ ( مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ ) فَاعِلٌ ( رَسْمٍ ) ، وَالِدَارُ مَفْعُولٌ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَمِنْ أَنْ رَسَمَ الدَّارَ مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ بَكَيْتَ ؟ وَهَذَا التَّقْدِيرُ زَيْفٌ لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الرَّسْمَ اسْمٌ بِمَا بَقِيَ فِي الدَّارِ مِنَ الرَّمَادِ وَالزَّبِيلِ وَنَحْوِهِمَا يَمَّا يَتَذَكَّرُ بِهِ مَنْ دَمَنَهَا وَأَقَامَ بِهَا ، وَالطَّلُّ اسْمٌ بِمَا شَخَّصَ بِهَا مِنْ نَوِيٍّ أَوْ وَتِدٍ أَوْ أَنْفِيَةٍ وَنَحْوِهَا يَمَّا هُوَ مَائِلٌ فِيهَا ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ امْتَنَعَ مِنْ أَنْ يَرْفَعَ شَيْئًا أَوْ يَنْصَبَ كَمَا امْتَنَعَ الرِّزْقُ وَالْحَبِيزُ وَالذَّهْنُ مِنْ ذَلِكَ .

وَبَعْدُ ، فَالْمَرْبَعُ مَحَلُّ الْقَوْمِ حَيْثُ كَانُوا ، وَالْمَرْبَعُ مَحَلُّهُمْ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً ، فَالرَّسْمُ

( ١٨٣ ) ينظر : مشكل اعراب القرآن ١ / ٤٢٤ .

( ١٨٤ ) البقرة ٤٨ .

( ١٨٥ ) الاسراء : ٧٤ .

( ١٨٦ ) البيت للحطيطية في ديوانه ٢٥٣ ، وينظر : الايضاح ١٥٨ ، الامالي الشجرية ١ / ٣٥١ ، ايضاح

شواهد الايضاح ١٧١ ، الخزانة ٨ / ١٢١ .

هو المربعُ والمَصِيفُ ، وارتفاعُهُ على القَطْعِ كما تقول : مررتُ برجلينِ مسلمٍ وكافرٍ ، قال الله تعالى : « قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنِيتِنِ التَّقَنَّا : فِتْنَةٌ تُقَاتَلُ فِي سَبِيلِ / ١٤ ط / الله واخرى كافرةٌ يرونهم مثليهم رأيي العين »<sup>(١٨٧)</sup> ، واذا نَظَرْتُ في تقديرِهِ وجدتَ المربعَ كذا رسم الدار ، والرَّبْعُ هو الدار نَفْسُهَا ، وَمَنْ صار الى هذا الحَدِّ سَقَطَتْ مكالته ، وَلَمْ تَلْزَمْ مراجعته ، ونحنُ نرتأيه عن هذه الرِّلَّةِ ، ولكنه أتى عليه من باب الغفلة .

## فصل

وَزَعِمَ في هذا البابُ أَنَّ حَمَلَ النعتِ على موضعِ المنعوتِ جائزٌ<sup>(١٨٨)</sup> ، وهذا لا يكونُ إلا في النداءِ والتَّبَرُّثِ لمكانها من البناءِ ، وكذلك التوكيدُ لا يكونُ إلا بلفظِ المؤكِّدِ ، لكنَّ البدلَ والعطفَ لا يمتنعُ الحملُ على الموضعِ فيهما لما يأتي بيانهُ في ( المقدماتِ ) .  
فأما البيتُ<sup>(١٨٩)</sup> فالمعقَّبُ فيه<sup>(١٩٠)</sup> مفعولٌ به ، وهو الرادُّ<sup>(١٩١)</sup> حَقُّ المظلومِ عَقَبَةٌ بعدَ عَقَبَةٍ ، كأنه قال : طَلَبَ المظلومُ المعقَّبَ حَقَّهُ .

( ١٨٧ ) آل عمران ١٣ .

( ١٨٨ ) قال أبو علي في الايضاح ١٥٩ : وَيَجُوزُ على هذا : ( أعجبتني ضربُ زيدٍ وعمرو ) ، فترفعُ عمراً بحمله على المعنى اذا كان ( زيدٌ ) فاعلاً لأن موضعه اذا كان فاعلاً رفع ، وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله :

طَلَبَ المعقَّبَ حَقَّهُ المظلومُ .

( ١٨٩ ) يعني بيت لبيد في ديوانه : ١٢٨ :

حتى تهجر في الرواحِ وهاجها

طَلَبَ المعقَّبَ حَقَّهُ المظلومُ

وقد ذكر أبو علي عجزه في الايضاح : ١٥٩ .

( ١٩٠ ) في الاصل : به .

( ١٩١ ) في الاصل : الرد .

## فصل

وأجاز في هذا الباب : ( أعجبي الضرب زيداً عمراً )<sup>(١٩٢)</sup> ، وهذا باطل لا وجه له ،  
وتوهم فاسد لا يُعياً به ، لأن ( الضرب ) هنا هو اسم الجنس المأخوذ في غير ماحق ،  
لا يتوجه فيه إلا ما يتوجه في ( رجل ) من بابه ، لأنه في مقابلته ، وموضوع يازائه ، ويدل  
على فساد امتناع وجوده في نثر أو نظمٍ بغير نظرٍ فيه ولا بحث ، فأما قوله<sup>(١٩٣)</sup> :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

فَلَامُ التَّعْرِيفِ فِيهِ مَعَايِبُهُ الْعَائِدُ عَلَيْهِ ، تَقْدِيرُهُ : ضَعِيفُ نِكَايَتِهِ أَعْدَاءُهُ ، كَأَنَّهُ  
قَالَ : قَلِيلَةٌ إِسَاءَتُهُ عَدُوُّهُ ، ثُمَّ وَفَّقَ < السِّى > الصَّوَابَ بِغَيْرِ كَفِيلٍ يَمْنَعُ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ .  
بِقَوْلِهِ : وَلَمْ يَجِءْ مِنَ الْمَصَادِرِ شَيْءٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مُعْمَلًا فِي التَّنْزِيلِ<sup>(١٩٤)</sup> ، وَهَذَا الْحُمُقُ  
الَّذِي لَا رَعِيَّ عَنْهُ ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِقْرَارِ بِهِ .

ومثله قول الآخر<sup>(١٩٥)</sup> :

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي

لِحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

أَرَادَ عَنِ ضَرْبِي مِسْمَعًا ، وَعَاقَبْتَ لَأَمْ التَّعْرِيفِ الْعَائِدِ ، وَأَمَّا مَعَ وُجُودِ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ بَعْدَهُ فَبَاطِلٌ لَا تَقُولُهُ الْعَرَبُ ، وَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النَّظَرُ ، وَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ  
الْعَلَطِ ، كَحَطِّ الْمُبْتَدِئِ عَلَى النُّقْطِ .

(١٩٢) الايضاح ١٦٠ ، وينظر في جوازه : المقتضب ١ / ١٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٦ .

(١٩٣) البيت غير منسوب في : الكتاب ١ / ٩٩ ، الايضاح ١ / ١٦٠ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٧ ،  
الخرزانه ٣ / ٤٣٩ .

(١٩٤) الايضاح ١٦٠ وفيه : ( ولم اعلم شيئاً من المصادر بالالف واللام معملاً في التنزيل ) .

(١٩٥) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي في شعره : ٤٦٤ ، الكتاب ١ / ٩٩ ، وفيهما : كررت ، والبيت في  
الايضاح ١٦١ .

وتكَلَّفَ بَعْدُ فِي الْبَيْتِ مَا لَمْ يُجْتَجِ إِلَيْهِ ، وَلَا حَمَلَهُ أَحَدٌ عَلَيْهِ تَمَّ تَقْفُ عَلَيْهِ مِنْ قِصْرِ  
 / ١٥ و / الكتاب ، واستظهر بجوارزه بيت يصف فيه حماراً شبه مركوبه وهو<sup>(١٩٦)</sup> :

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لِنْفَحِ  
 أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الْأَنْصَابُ

أي : غلبته بخشونتها وامتناعها من أن يشلها ، ومنه « وعزني في الخطاب »<sup>(١٩٧)</sup> ،  
 والأنصبل يعني البهيمى ، وهي إذا يبست ساقه على المغتذي بها والمتناول لها ، وليس لعل  
 هنا موضع معنى يقطع على تقديرها ، ولا ضرورة يرجع الى إضمارها ، وترك الفضول  
 توفيقاً ، والله المستعان .

## فصل

ومن بعد هذا في الأبواب الى قول أبي عثمان<sup>(١٩٨)</sup> من هذا الكتاب من التسامح الجلي  
 بين النحويين ما لا يُصرح بالحقيقة فيه إلا ببعض ما راموا ، وتقيد ما أصلوا من عقد  
 منحلّة ، وعباراتٍ مُختلفةٍ ، إلا أنه خلط في الباب عند قوله : ( دَهَبْتُ بِهِ ، وَنَمْتُ  
 بِهِ )<sup>(١٩٩)</sup> ، ثُمَّ قَالَ : ( وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ )<sup>(٢٠٠)</sup> :

دِيَارُ الَّتِي كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِئَى

تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاءُ الرِّكَائِبِ

أي : نجعلنا نحلاً ، وهذا معنى سَخِيفٌ ، وَلَفْظٌ مُتَّقِصٌ ، لأن مِئَى موضع ليس  
 لأحد فيه على أحدٍ فَضْلٌ يَخْتَصُّ بِهِ فَيَقْبِحُ لَهُ الْحُلُولُ عِنْدَ عَرْضِ عَلَيْهِ أَوْ إِذْنِ مِنْهُ ، وَأَيْضاً

(١٩٦) البيت للأخطل ، شعره : ٥٨ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ١٨٠ .

(١٩٧) ص : ٢٣ .

(١٩٨) هو بكر بن محمد بن بقية المازني ، استاذ المبرد ، توفي سنة ٢٤٧ هـ . ( اخبار النحويين البصريين  
 ٧٤ ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢ ) .

(١٩٩) الايضاح ١٦٩ .

(٢٠٠) قيس بن الخطيم ، ديوانه ٧٧ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢٠٢ ، وفيه أن رواية أبي علي في  
 الايضاح : تحل ، بكسر الحاء ، من حلّ يحلّ حلالاً . وأكد هذه الرواية ابن بري في شرح شواهد  
 الايضاح ١٤٨ .

فَإِنْ ( أَحَلَّتْ زَيْدًا ) لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ يَمَّا يُنْقَلُ عَنْهُ وَلَا يُحَذَفُ مِنْهُ مِمَّا بَيْنَا الصَّوَابَ فِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ : ( أَضْرِبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ) ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ : فَتَلِكْ دِيَارَ الَّتِي لَنَا عِنْدَهَا مِنَ الشُّوقِ (٢٠١) اليها ، والرغبة اليها مثل الذي لها عندنا ، ودل على ذلك بقوله : كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِثْيَ تَحُلُّ بِنَا ، أَي : تَحُلُّ بِنَا عَقْدَ نِطَاقِهَا ، أَي : نَرْتَاخُ إِلَى ذِكْرِهَا ، وَثَبَّتْ مَا عِنْدَهَا مِنْ أَمْرِنَا ، وَلَمْ يَمْنَعِهَا الْكُؤُنُ بِمِثْيَ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي نُهَيَّيْ عَنْ الرَّفْتِ فِيهِ ، لِغَلْبَةِ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهَا ، وَتَمَكُّنِهِ مِنْ قَلْبِهَا ، وَأَمَّا مَنَعَتَهُ التَّقِيَّةَ مِنَ الْوَاشِيَاتِ عَلَيْهَا الْمُنَوَّعَاتِ بِمَا يَطْلَعُنَ مِنْهَا ، وَضَرَبَ النِّجَاءَ وَالرَّكَائِبَ مَثَلًا لَهَا ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : فَلَانٌ يَحُلُّ بِفَلَانٍ عَقْدَ نِطَاقِهِ / ١٥ ظ / ، أَي : يَسْتَرِيحُ < عِنْدَ > ذِكْرِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

لَا تَجْعَلُونَا إِلَى مَوْلَى يَحُلُّ بِنَا

عَقْدَ النِّطَاقِ إِذَا مَا أَمْرُهُ مَالًا

وَيَقُولُونَ فِي هَذَا الْمَعْنَى : ( فَلَانٌ يَحُلُّ بِنَا ) وَلَا يَذْكُرُونَ النِّطَاقَ . كَمَا يَقُولُونَ فِي الَّذِي لَا يَرْتَدِعُ عَنْ مَكْرُوهِهِ : ( فَلَانٌ لَا يَقْرَعُ ) (٢٠٢) ، أَي : لَا يَقْرَعُ سِنًّا ، وَهُوَ فِي فِعْلِ النَّادِمِ ، كَمَا قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( حِينَ يَقْرَعُ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ ، وَيَشْرَبُ الْمَاءَ مَمْرُوجًا بِدَمٍ ) ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : « وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ » (٢٠٣) أَي أَسْرَعُوا بَيْنَكُمْ بِالنَّمِيمَةِ وَلَمْ يَذْكُرِ النَّمِيمَةَ ، وَعَلَى هَذَا يُقَالُ لِلْسَّاعِي فِي أَمْرِ الْمَلِكِ : طَالِبٌ ، وَلَا يُذَكَّرُ الْمَلِكُ ، كَمَا قَالَ (٢٠٤) :

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وَكذَلِكَ يُقَالُ لِكُلِّ سَمْعَانِي عِلْمٍ : طَالِبٌ ، وَلَا يُذَكَّرُ الْعِلْمُ ، وَلِكُلِّ نَافِذٍ فِي الْمَعْرِفَةِ وَاحِدٌ ، وَلِكُلِّ مُسِيرٍ وَبَاعٍ (٢٠٥) ، وَهُوَ كَثِيرٌ .

( ٢٠١ ) في الأصل : لها عندها أن الشوق ، والصواب ما أثبتنا .

( ٢٠٢ ) اللسان والتاج ( قرع ) .

( ٢٠٣ ) التوبة ٤٧ .

( ٢٠٤ ) امرؤ القيس في ديوانه : ٣٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤١ ، وصدوره :

قَلَوْ أَنْ مَا أَسْعَى لِأَدْنِ مَعِيشَةٍ

( ٢٠٥ ) كذا في الأصل .

## فصل

وهذا السبيل قوله في بيت الهذلي<sup>(٢٠٦)</sup> :

قَدْ أُوبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ طَاوِيَةٌ

مَهْمَا تُصَبُّ أَفْقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِيمُ

زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ آيَتِهِ الْمَاءُ ، أَي : جَعَلْتَهُ يَأْبَى الْمَاءَ ، وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ ، وَاعْتَمَدَ فِي الطَّوَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْحُمْرَ حُرِمَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ بِذَلِكَ طَاوِيَةٌ مُشْرَتَبَةٌ إِلَى كُلِّ نَاحِيَةٍ تَشِيمُ مِنْهَا بَرَقاً لِحَاجَتِهَا إِلَى الرَّيِّ ، فَكَيْفَ تَأْبَى الْمَاءَ وَهَذَا حَالُهَا ، مَعَ أَنَّ (أَبَى) لَا يَجُوزُ فِيهِ النِّقْلُ ، لِأَنَّهُ تَحَرَّكَ نَفْسَانِي كَمَا لَا تَقُولُ : (أَمْدَحْتُ زَيْدًا عَمْرًا) ، وَلَا (أَذَمْتُهُ بَكْرًا) .

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ (أَبَيْت) لَا مِنْ (أَبْت) ، يُقَالُ : (شَاءَ أَبَوَاء) إِذَا قَرَّبَتْ بَوْلَ الْأُرْوَى فَعَرَضَهَا دَاءً يَمْنَعُهَا مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ حَتَّى تَمُوتَ ، فَضُرِبَ لِلْحُمْرِ الْمَثَلُ بِهَا ، أَي : مَنَعَتْ الرَّمَاءُ كُلَّ مَاءٍ فَصَارَ ذَلِكَ كَالدَّاءِ لَهَا ، قَالَ<sup>(٢٠٧)</sup> :

أَقُولُ لَكِنَّا زِي : تَوَكَّلْ فَإِنَّهُ

أَبَا لَا إِحَالَ الضَّأْنَ مِنْهُ نَوَاجِيَا

فِيَالِكِ مِنْ أُرْوَى تَعَادِيَتِ بِالْعَمَى

وَلَا قِيَتِ كِلَابًا مَطْلًا وَرَامِيَا

## فصل

وَقَالَ فِي بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ : (صَارَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا أَوَّلًا فَتَعَدَّى الْفِعْلُ

إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ)<sup>(٢٠٨)</sup> .

(٢٠٦) ساعدة بن جؤية ، ديوان الهذليين ١ / ١٩٨ . ورواية الايضاح ١٧٣ : فهي ضاروة .

(٢٠٧) ابن احر الباهلي في شعره : ١٧٢ .

(٢٠٨) الايضاح ١٧٥ .

فَمَا أَفِيحَ قَوْلِهِ : صار / ١٦ و / الفاعلُ مفعولاً ، والصوابُ صارَ المرفوعُ منصوباً ،  
وصارَ المُسندُ اليه منقولاً عنه .

ثُمَّ قَصَدَ بَعْدَ هَذَا قَوْلَ سَيُوبِهِ<sup>(٢٠٩)</sup> : ( أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا هَذَا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا ،  
فـ ( الْعِلْمُ الْيَقِينُ ) يَنْتَسِبُ بِفِعْلِ ذَلِّ عَلَيْهِ ( أَعْلَمَ )<sup>(٢١٠)</sup> ، فَلَيْتَ شِعْرِي لَوْ تَكَلَّفَ إِظْهَارَ  
هَذَا الْفِعْلِ كَيْفَ كَانَ قَائِلًا بِأَيِّ سَبِيلٍ مِنَ الصَّوَابِ كَانَ سَالِكًا ، وَمَا أَبْعَدُ مَنْ يَعْتَقِدُ فِي هَذَا  
الْكَلَامِ إِضْمَارًا مِنَ الْفَهْمِ عَنِ سَيُوبِهِ فِي قَوْلِهِ : ( وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْحَدِيثَ لِتَبَيُّنِ أَيِّ فِعْلٍ  
فَعَلْتَ ، أَوْ توكِيدًا )<sup>(٢١١)</sup> لَشَدِّ مَا سَأَلَهُ سَمْعًا ، وَأَعْرَضَ عَنْهُ صَفْحًا<sup>(٢١٢)</sup> .

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٌّ مَرِيضٌ

يَرَى مُرًّا بِهِ الْعَذَبَ الزَّلَالَا<sup>(٢١٣)</sup>

ثُمَّ جَلَبَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامًا وَاهِيَّ الْمَبَازِي ، مُخْتَلِّ الْمَعَانِي ، مُوضِحًا لِمَا قَدَّمَهُ ، وَمُثَبِّتًا لِمَا  
أَوْجَبَ مِنْ ذَلِكَ وَالزَّمَمَهِمَا ، ذَكَرَ فِيهِ ( تَعَدَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَصَادِرِ وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ  
وَالْمَفْعُولِ لَهُ )<sup>(٢١٤)</sup> وَالْحَالَ<sup>(٢١٥)</sup> ، ثُمَّ مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ : ( ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ بَكْرِ تَقْوِيمًا لَهُ  
مُجْرَدًا مِنْ ثِيَابِهِ ضَرْبًا شَدِيدًا )<sup>(٢١٦)</sup> ، وَلَمْ يَقْظُنْ لِقَوْلِهِ : تَقْوِيمًا لَهُ ، كَيْفَ يَكُونُ لَوْ جَعَلَ  
التَّقْوِيمَ عَمَلًا لَزَيْدٍ فَقَالَ : تَقْوِيمًا لِي ؛ وَمَا وَجَّهَ امْتِنَاعِهِ هُنَا وَجَوَّازِهِ فِيهَا تَقَدَّمَ ؟

( ٢٠٩ ) الكتاب ١ / ١٩ ، وفيه : ( أَعْلَمْتُ هَذَا زَيْدًا قَائِمًا الْعِلْمَ الْيَقِينَ إِعْلَامًا ) .

( ٢١٠ ) الإيضاح ١٧٦ .

( ٢١١ ) الكتاب ١ / ١١٧ وعبارته : ( وَإِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُبَيَّنَّ أَيُّ فِعْلٍ فَعَلْتَ ، أَوْ تَأَكِيدَ ) .

( ٢١٢ ) ذهب ابن الطراوة إلى أن الفعل يجوز أن ينصب أكثر من مصدر . ينظر : ابن الطراوة النحوي :  
١٨٥ .

( ٢١٣ ) البيت للمنتهي في التبيان ٣ / ٣٤٤ وروايته :

يجد مرابه الماء الزلالا

( ٢١٤ ) في الأصل : به .

( ٢١٥ ) الإيضاح ١٧٦ ، وقبلة : فإذا استوفت هذه الأفعال التي ذكرناها في أبوابها مفعوليها فتعدت إلى  
أسمائهم تَعَدَّتْ ...

( ٢١٦ ) المصدر السابق ، وفيه : أمام زيد .

## فصل

وحكى قول أبي عثمان المازني : ( لا يجوزُ أن يُنقلَ من هذه الأفعالِ غيرُ ما استعملَ منها )<sup>(٢١٧)</sup> ، يعني أن النقلَ إنما يكونُ في الشيءِ سماعاً من العربِ ، وقد أشرتُ فيما مضى من هذه الرسالة<sup>(٢١٨)</sup> الى ما يجوزُ فيه النقلُ ولا يجوزُ فيه الحذفُ ، وما يجوزُ فيه الحذفُ ولا يجوزُ فيه النقلُ ، وما يجوزُ فيه ، موفى حقّه من البيان ، مُعطى قسطه من كلامِ سيويه ونصّ القرآنِ في ( المقدمات الى علمِ الكتابِ وشرحِ المشكلات على توالي الأبواب ) .

### باب المفعول فيه

قال : ( فجميعُ الأفعالِ يتعدى الى جميعِ ظروفِ الزمانِ )<sup>(٢١٩)</sup> ، وكان ينبغي أن يقول : الى جميعِ أسماءِ الزمانِ ، لأنه إذا كان ظرفاً فقد تعدى اليه متعدياً كائناً ما كان ، وإنما حاد / ١٦ ظ / عن أسماءِ الزمانِ لأنَّ المحرّم ونحوه والجمعة والسبت من أسماءِ الزمانِ لا يجيء منها شيءٌ ظرفاً لفعلٍ من الأفعالِ .

وقال : ( نكرتها ومعرفتها ومؤقتها ومبهمها )<sup>(٢٢٠)</sup> ، وهذا رأيٌ قد استهوى غيره من أهلِ هذا الشأنِ ، فإنهم يعرفون من الزمانِ والمكانِ في هذه الحالِ .

والحقُّ أن الفعلَ لا يتعدى الى الزمانِ والمكانِ إلا مبهماً ، فكما لا يُقالُ : جلستُ مكة ، وكذلك : جلستُ الجمعة ولا البيت ، وبمثلة ( جلستُ يومَ الجمعة ) . ( جلستُ مكانَ الجارية ) ، لأنها مبهمان نُعتا بالاضافة ، ولم تُخرِجها الاضافة عن اختصاصيهما بالزمانِ والمكانِ ، وقد بينت الأبحاث الأربعة فيما تقدّم من الرسالة ، ونقول الآن : إن

( ٢١٧ ) المصدر السابق ، وفيه : منه .

( ٢١٨ ) تنظر الصفحة ٣٨ من التحقيق .

( ٢١٩ ) الايضاح ١٧٧ ، وفيه : تتعدى

( ٢٢٠ ) الايضاح ١٧٧ .

الزمانَ والمكانَ إذا ذُكِرَ أحدهما لم يقترن به من الحركاتِ جرى في الكلام (٣٣) وضعا يقطع العمل عليه ، لأنه لا يخلو منه ويقتضيه ، لأنه موضوع له في جواب ( أين ) أو ( متى ) ، وإذا ذُكِرَ أحدهما لما يتوجّه عليه من الحالات (٣٤) جرى في الكلام حظاً يصل العمل اليه لتوجّه عليه ، ويستوفيه لأنه يجرّه أو يعدّه في جواب ( كم ) أو ( ما ) .

وإذا ذُكِرَ أحدهما لما يطرأ عليه من الحالات لا لما يقترن به من الحركاتِ جرى في الكلام مجرى غيره من الأسماءِ معرّفاً أو منكراً ، ظاهراً أو مضمراً ، مشاراً نحوه أو مضافاً اليه أو منتهياً عليه ، محبّراً به أو عنه ، في إيجابٍ ممكنٍ أو نفيهِ .  
فالنوعُ الأوّلُ ينتصبُ في فعلٍ حقيقةً ويرتفعُ مجازاً ، لأنه للاستقرار لا للاخبار ، فعملُ فَعَلٍ وفَعِلٍ فيه واحدٌ ، وكذلك الحدّثُ لأنه لنفسه لا لما يدل عليه من فاعلٍ ومفعولٍ .

والنوعُ الثاني يرتفعُ في فعلٍ حقيقةً ولا يجوزُ النصبُ فيه لأنه محلُّ المفعولِ به من مضافٍ اليه وموضوعٍ فيه أو منقولٍ عنه أو مسؤولٍ منه ، وما نصّه سيويه - رحمه الله - من النصبِ فيه من الوهمِ الذي لا انفكاكُ للسانٍ منه ، ولا تحيدٌ لأحدٍ عنه .  
والنوعُ الثالثُ يجري بوجهِ الاعرابِ استعارةً أو مجازاً أو توسّعاً على ما سطر في الأبوابِ ، فهذه / ١٧ و / قواعدُ القولِ على الزمانِ والمكانِ الذي لا يجرهما الحادي ولا يضلُّ عنها الشادي إن شاء الله ، وهو المستعملُ ، ثمَّ نعوذُ الى عمودِ الكلامِ فيما وَقَعَ المقصودُ اليه من التثنيةِ عليه بحولِ الله .

ثمَّ قالَ : ( وإثما يتعدى الى جميعِ ضروبِ أسماءِ الزمانِ كما يتعدى الى جميعِ ضروبِ أسماءِ المصادرِ ، لاجتماعهما في أنّ الدلالةَ وَقَعَت عليهما من لفظِ الفِعْلِ ) (٣٥) .  
وهذا خطأٌ فاحشٌ ، لأنَّ لَفْظَ ( ضَرَبَ ) غيرُ لَفْظِ ( أَمَسَ ) ، و ( يَضْرِبُ ) غيرُ

( ٢٢١ ) كذا في الأصل .

( ٢٢٢ ) في الأصل : الحالات .

( ٢٢٣ ) الابضاح : ١٧٧ وفيه : وإنما تعدى .. كما تعدى ... ضروبِ المصادرِ ...

لفظ ( اليوم ) ، و ( سَيَضْرِبُ ) غير لفظ ( غَدِ ) ، فَإِنَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَانْجِرَارِهِ مَعَهُ فِي أَحْوَالِهِ مِنْ  
الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ كَمَا يَنْجَرُّ الشَّكْلُ وَالصُّورَةُ مَعَ اللَّوْنِ الْمَلُونِ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِيهَا مَضَى (٣٣١) .  
ثُمَّ قَالَ : ( فِي جَمِيعِ ضُرُوبِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ) (٣٣٢) ، فَأَسَاءَ الْعِبَارَةَ بِقَوْلِهِ : ضُرُوبِ ،  
وَأَخْطَأَ فِي إِطْلَاقِ التَّعْدِي عَلَى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ التَّسْعَةُ عَشَرَ لَا يَتَعَدَّى  
الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ بِسَبِيلِهَا .  
ثُمَّ قَالَ : ( فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي تَعْدِي الْفِعْلِ ) (٣٣٣) ، وَلَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ لَمَّا ، وَهَذِهِ أَعْرَاضُ  
لَا تَسْعُهُ الْعُقُولُ ، وَأَوْقَارٌ لَا تَنْهَضُ بِهَا الْفُيُولُ ، فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

## فصل

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( وَمَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ اسْمًا نَحْوَ ذَاتِ مَرَّةٍ ) (٣٣٤) ،  
قَالَ سَيُوبُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي بَابِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حِينًا لِسَعَةِ الْكَلَامِ وَالِاخْتِصَارِ :  
( إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ لِحْتَمِمْ ذَاتِ مَرَّةٍ وَذَاتِ لَيْلَةٍ ) (٣٣٥) ، ثُمَّ قَالَ : ( قَالَ رَجُلٌ مِنْ  
خَثَمِمْ ) (٣٣٦) :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ  
لَأَمْرٍ مَا يُسْوَدُ مِنْ يَسْوَدٍ (٣٣٧)

- 
- ( ٢٢٤ ) تنظر الصفحة ٢٢ من التحقيق .  
( ٢٢٥ ) الايضاح ١٧٧ . وفيه : الى جميع . وتقدم ذكر هذه العبارة مع النص المنقول سابقاً .  
( ٢٢٦ ) المصدر السابق ، وفيه : ( فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي هَذَا الْمَعْنَى اجْتِمَاعًا فِي تَعْدِي الْفِعْلِ ) ، وَيَبْدُو أَنَّ سَقَطَ وَقِعَ فِي  
نسخة ابن الطراوة من كتاب الايضاح .  
( ٢٢٧ ) الايضاح ١٧٨ وفيه : وما استعمل .  
( ٢٢٨ ) الكتاب : ١ / ١١٥ ، وفيه : ( مَفَارِقًا لِذَاتِ مَرَّةٍ وَذَاتِ لَيْلَةٍ ) .  
( ٢٢٩ ) هُوَ أَسْبَنُ بِنِ مَدْرَكَةِ الْحَثَمِيِّ فِي جَمَازِ الْقُرْآنِ ٢ / ٢٠١ ، الْحَيَوَانَ ٣ / ٨١ ، وَغَيْرِ مَنْسُوبٍ فِي : الْبَيَانَ  
وَالْتَبْيِينَ ٢ / ٣٥٢ ، الْمُقْتَضَبُ ٤ / ٣٤٥ .  
( ٢٣٠ ) الكتاب : ١ / ١١٦ ، وَيَنْظُرُ رَأْيَ السَّهْلِيِّ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ : ٣٩٠ .

ثُمَّ قَالَ فِي الْبَابِ < الَّذِي > قَبْلَ هَذَا : ( وَتَقُولُ فِي الْأَمَاكِنِ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : دَارُهُ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ ) (٢٣١) ، ثُمَّ ذَكَرَ ( سَحَرَ ) وَبَابُهُ إِذَا أُرِدَتْ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ، فَفَرَنَهُ بِمَا لَا يَتِمَكَّنُ فِي نَفْسِهِ نَحْوَ قَبْلُ وَبَعْدُ وَدُونَ وَيَبِينُ (٢٣٢) .

وهذا تَخْلِيطٌ لَا تَقْوَمُ بِهِ دَلَالَةٌ (٢٣٣) ، وَلَا تَصَحُّ مَعَهُ مَعْرِفَةٌ ، وَنَحْنُ نَتَجَفَّى عَنْهُ فِي قَوْلِهِ : ( رُبَّمَا كَانَ الْعَمَلُ فِيهَا كُلِّهَا ، وَرُبَّمَا كَانَ فِي بَعْضِهَا ) (٢٣٤) / ١٧ ظ / ، لِأَنَّ غَيْرَهُ قَدْ شَارَكَهُ فِي هَذَا الظَّنِّ ، فَلَيْسَ قَصْدُنَا بَسْطُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَظَرٌ وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ قِيَاسٌ أَوْ سَمَاعٌ ، فَقَدْ وَكَلْنَا ذَلِكَ إِلَى ( الْمَقْدَمَاتِ ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ثُمَّ قَالَ : ( سَرَتْ فَرَسَخًا وَبَرِيدًا وَمِيلًا ) (٢٣٥) ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَا يَكُونُ ظَرْفًا ، وَهَذَا أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَهُ مِمَّا شُورِكَ فِيهِ ، غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْحَقِّ عَلَيْنَا أَنْ نَشِيرَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ لِمَنْ فِيهِمْ عَنَا مَا أَصَلْنَا فِي الْقَوَاعِدِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ظَرْفًا إِلَّا مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لـ ( مَتَى ) وَ( أَيْنَ ) ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضَى لِمُسْتَوْفٍ ، فَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي جَوَابِ ( مَا ) وَ( كَمْ ) فَهُوَ عَلَى غَيْرِ نَصْبِ الظَّرْفِ (٢٣٦) ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْفٍ لَا مُقْتَضَى ، فَلَمَّا أَلْفَاهِ النَّحْوِيُّونَ لَفْظًا وَاحِدًا التَّبَسُّ أَوْ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ حَتَّى نَصَبُوا عَلَى الظَّرْفِ مَا لَا يَكُونُ ظَرْفًا أَبَدًا ، وَأَجَازُوا فِيهِ النَّصْبَ فِي فِعْلِ حَقِيقَةٍ ، وَجَعَلُوا الرَّفْعَ مَجَازًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا الصَّوَابَ فِي هَذَا كُلِّهِ مُنْصَلًا أَوْ مُجْمَلًا فِي الْأَنْوَاعِ

( ٢٣١ ) الْكِتَابُ : ١ / ١١٣ .

( ٢٣٢ ) لَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَلِيٍّ النَّحْوِيُّ : قَبْلُ وَبَعْدُ وَدُونَ وَيَبِينُ مَقْرُونَةٌ بِـ ( سَحَرَ ) يَلِ قَالَ فِي الْإِيضَاحِ : ١٧٨ : وَمَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ اسْمًا فَنَحْوُ ذَاتِ مَرَّةٍ ، وَبِكْرًا ، وَبِكْرَةً ، وَبَعِيدَاتٍ بَيْنَ ، وَسَحْرًا إِذَا غَشِيَتْ سَحْرًا بَعِينَهُ . . .

( ٢٣٣ ) فِي الْأَصْلِ : بِهَا .

( ٢٣٤ ) الْإِيضَاحُ ١٧٨ .

( ٢٣٥ ) الْإِيضَاحُ ١٧٩ .

( ٢٣٦ ) يَعْنِي أَنَّ مَا يَقَعُ فِي جَوَابِ ( مَا ) وَ( كَمْ ) لَيْسَ ظَرْفًا ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ يَنْتَسِبُ عِنْدَهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ مُوَافِقًا الْكُوفِيِّينَ . يَنْظُرُ : ابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ ١٣٨ .

الثلاثة المذكورة ، وما أعلمُ للنحويين وهما أوحش من تجويزهم ( سيرَ يزيدِ يومان فرسخين )<sup>(٢٣٧)</sup> ، فجمع هذين المقدَّرين من الزمانِ والمكانِ في عملٍ واحدٍ ، وما لم يوجد ولا يوجدُ لأحدٍ من العربِ ولا يسوغُ لذي عقلٍ من غيرهم من الأممِ على استفاضة ذلك عند أهلِ هذا الشأنِ واصفاقهم بغيرِ دليلٍ من شعرٍ ولا من قرآنٍ إلا وضعا ألفوه ، وقولاً مرقوا فيه واعتادوه ، وليسَ هذا بأيسرَ من تجويزهم ( هذا ضاربُ زيدٍ أمس ) ، وهذا مما لا يسيغه الخاصةُ دونَ معاناةِ النظرِ ، ولكن بالذوقِ والحسِّ ، وعُدُّ الجميعِ ملاقاتةَ الذهنِ له قبلَ تمكَّنِ الفهمِ ، والزيادةُ تجري في المعتادِ تجري الطبعِ في المطبوعِ .

وقال : ( فتضمَّ الى العددِ التعريفَ )<sup>(٢٣٨)</sup> بعدَ قوله : ( عشرينَ فرسخاً ) ونحوه مما يكونُ تمييزاً ، وهو يريدُ العدةَ ، والعددُ هو المعدودُ ، والتعريفُ لا يلحقه في القولِ الأشهرِ ، ولو قاله في الثلاثةِ والمئةِ كان جائزاً .

## فصل

وقال في المكانِ : ( ومعنى / ١٨ و / المُبهم [ أن ] لا يكونُ له نهايةٌ معروفةٌ ولا حدودٌ محصورةٌ كالجِهاتِ الستِ )<sup>(٢٣٩)</sup> ، وتركَ الوسطَ وهو النقطةُ التي لا تنقسم عندهم ، والفعلُ يتعدى اليه كما يتعدى الى غيره من الجهاتِ ، وكما تقول : جلستُ بينهم وبينهما ، ولا يتراخى ذلك عنهما ، ومنه ( طففتُ حولَ البيتِ ) ، و ( سَعيتُ بينَ الصفاِ والمرورةِ ) ، ولكنه سمعَ بالمبهمِ فلم يوقع صريحَ الفهمِ عليه ، وإنما معناه أن ( خَلَفَ ) مبهمٌ على كلِّ

( ٢٣٧ ) في الكتاب ١ / ١١٤ : ( وتقول : سير عليه فرسخان يومين ، لأنك شغلتَ الفعلَ بالفرسخين ، فصار كقولك : سير عليه بغيرك يومين ، وإن شئت قلت : سير عليه فرسخين يومان ، أيهما رفعت صار الآخر ظرفاً ) .

( ٢٣٨ ) الايضاح ١٧٩ .

( ٢٣٩ ) الايضاح : ١٨١ ، والزيادة منه وفيه ، أن لا تكون لها .

مكانٍ ، ( وَقَبْلَ ) مُبْهَمٌ عَلَى كُلِّ زَمَانٍ ، وكذلك الناحيةُ والجانبُ ، وذاتُ اليمينِ وذاتُ الشمالِ ، وشرقيُّ كذا ، وحلَّةُ كذا ، قال (٢٤٠) :

كَأَنَّ الثُّرَيَّا جِلَّةَ الْغَوْرِ مُنْخَلٌ

أي : قَصْدُهُ ، ومنه قولُ العربِ : هو موضعه ومكانه ، والموضعُ لا يترأخى عن شاغِلِهِ ولا يستحقُّ ما فُصِّلَ عنه أن ينيبَ إليه ، وكذلك اليمينُ والشمالُ لا يترأخيان تراخيَ الفوقِ والتحتِ والوراءِ والأمامِ ، لأنَّهما لَيْسَا بمذهبٍ لمتوجِّهِ ، تقول : ارتفع واستقلَّ وتقدَّم وتأخَّر ، ولا تقولُ ذلك في اليمينِ والشمالِ .

وأما قولُهُم : ( يا مِنْ بأصحابك وشائِمٌ بهم ) ، فإنَّما هو مِنَ اليَمَنِ والشامِ وإنَّ لم يكن ثَمَّ يَمَنٌ ولا شامٌ ، وإنَّما المعنى انحرِفَ بهم عن خطِّ الأمامِ الى إحدى الحاشيتين ، ولذلك دَخَلتَ عليهما العواملُ التي لا تَدْخُلُ على ( الأمامِ والخلفِ والفوقِ والتحتِ ) ، تقول : ( أَعَدُّ عَلَى يَمِينِ الأَمِيرِ ) ، وكذلك في شمالِهِ ، و ( تَنَحَّ عَنْ يَمِينِهِ ) ، و ( يَمِينُهُ أَشْرَفُ مِنْ شِمَالِهِ ) ، و ( لِيَمِينِهِ فَضْلٌ عَلَى شِمَالِهِ ) ، ولا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي الأربَعَةِ لِانْحِصَارِ هَذَيْنِ وَتَرَاخِي تِلْكَ .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا كَلَاماً سُورِكَ فِيهِ فَلَمْ نَعْرِضْ لِلرَّدِّ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَكَّنَ الْقَوْلَ فِيهِ حَتَّى بَدَأَ عَوَارُهُ ، وَتَبَيَّنَ شَبِيهُهُ وَعَارُهُ بِقَوْلِهِ : ( بِصُورٍ وَخِلْقٍ ، فَهُوَ بِذَلِكَ إِلَى الأَناسِي وَغَيْرِهِمْ أَقْرَبُ ) (٢٤١) ، وَهَذَا ظَنُّ مَالِهِ صُورَةٌ أَوْ يَعِينُهُ (٢٤٢) ، لا يَصِلُ الفِعْلُ إِلَيْهِ عَلَى تِلْكَ الجِهَةِ البَتَّةِ ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْتَ : ( جَلَسَ زَيْدٌ أَمَامَ الجَبَلِ ) ، فَلِلجَبَلِ مِنْ زَيْدٍ نَسَبَةٌ يُقَالُ لَهَا : أَمَامٌ ، وَلِزَيْدٍ مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ حَالٌ / ١٨ ظ / يُقَالُ لَهُ بِهَا : مُتَقَدِّمٌ ، وَلِلجَلُوسِ مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ وَضَعٌ يُقَالُ لَهَا بِهِ : ظَرْفٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلجَلُوسِ لِأَنَّهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ

( ٢٤٠ ) لا يُعْرَفُ قَائِلُهُ ، وَصَدْرُهُ فِي الكِتَابِ ١ / ٢٠١ وَالنِّكْت ٤٢٢ :

سَرَى نَعْدَمَا غَارَ الثُّرَيَّا وَنَعْدَمَا

وَجَاءَتْ فِيهِ ( حِلَّةٌ ) - بِكسْرِ الحاءِ وَفَتْحِهَا .

( ٢٤١ ) الأيضاح ١٨١ ، وَفِيهِ : ( فَهِيَ فِي ذَلِكَ كالأَناسِي وَنحوِهِمْ مِنَ الجِثِّ المَخْصُوصَةِ ) .

( ٢٤٢ ) كذا فِي الأَصْلِ .

النحويين أجمعين : ظرفٌ للقيامِ وظرفٌ للمفعول ، ولم يقل أحدٌ : ظرفٌ لزيدٍ ، ولو قال :  
 ( وَضَع ) كَانَ أَصَوْبَ ، لَأَنَّ الظَّرْفَ يَفْضَلُ عَمَّا فِيهِ ، وَالْوَضْعُ مُطَابِقٌ لَهُ .  
 وَقَدْ تَلَأَفَى سَبِيوِيهِ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ اسْتِثْقَاقِ الْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ حِينَ ذَكَرَ ( الْمَثْرَبَةَ )  
 وَ ( الْمَشْرِقَةَ ) وَنَحْوَهُمَا بِقَوْلِهِ : ( لَمْ يَرِدْ مَصْدَرًا وَلَا مَوْضِعًا لِلْفِعْلِ )<sup>(٢٤٣)</sup> ، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْضِعِ  
 الْفِعْلِ وَمَكَانِ الشَّيْءِ ، وَهَذَا حَسَنٌ جِدًّا لِأَنَّ مَا قَالَهُ فِي آخِرِ بَابِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى  
 فَاعِلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ حِينَ ذَكَرَ الْجَبَلَ وَالْوَادِي وَنَحْوَهُمَا لَا تَقْتَرِنُ بِهِ الْحَرَكَاتُ وَلَا تَقْطَعُ عَلَيْهِ  
 الْعَوَامِلُ<sup>(٢٤٤)</sup> .

## فصل

وزعم في هذا الباب أن قول الشاعر<sup>(٢٤٥)</sup> :

لَدُنْ بِهِزْ الكَفِّ يَعْسَلُ مِنْهُ

فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلُبُ

أَنَّهُ مَحذُوفٌ مِنْهُ حَرْفُ الْجَزْرِ كَأَنَّهُ عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ<sup>(٢٤٦)</sup> .

قَدْ ظَنَّ قَوْمٌ هَذَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَالَ سَبِيوِيهِ : ( وَمِثْلُ ذَلِكَ )<sup>(٢٤٧)</sup> ،

( ٢٤٣ ) الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، وفيه ( لم ترد مصدراً ولا موضع فعل ) .

( ٢٤٤ ) قال سبويه في الكتاب ١ / ١٦ : فالأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر . . .

( ٢٤٥ ) ساعدة بن جؤية الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٩٠ ، الكتاب ١ / ١٦ .

( ٢٤٦ ) الايضاح ١٨٢ .

( ٢٤٧ ) الكتاب ١ / ١٦ . ومذهب البصريين أن ظرف المكان ينتصب على الظرفية إن كان مبهماً ، أو كان

مصوغاً من الفعل يشترك مع عامله في لفظه ، فإن لم يكن كذلك وجب جرؤه بـ ( في ) ، ينظر : النكت

١٦٨ ، المرجل ١٥٦ - ١٥٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

مشيراً الى المكان الذي قَدْ ذَكَرَهُ ، لأنَّ الطريقَ صفةٌ غالبَةٌ على كلِّ مكانٍ مستطَرِقٍ مِنْ بَرٍّ وَبَحْرٍ وَأَرْضٍ ، قَالَ تَعَالَى : « نَقَعُدُّ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ »<sup>(٢٤٨)</sup> ، وليس الطريق الذي يقبل صورة الأثار خاصّة ، ولكنّه على ما يتوجّه سلوكه ويَمَكُنُ وطْؤُهُ ، وأيضاً فإنَّ الثعلب لا يُوَاطِئُ الطُرُقَاتِ ولا يَأْلَفُ العِمَارَاتِ ، وقد حكى سيبويه عن العرب ( دُهِبَ بِهِ السُّوقُ وَسُئِلَ بِهِ الطَّرِيقُ )<sup>(٢٤٩)</sup> ، وقد تَفَشَّى هذا في العامّة ، فلا يقولون : غَيْرُهُ مَرَّ طَرِيقَكَ حَتَّى قَالُوا : ( مَرُّوا طَرِقَاتِكُمْ ) ، ومثله هُوَ دَرَجَ السَّيُولِ ، وَقَوْتُ الْيَدِ<sup>(٢٥٠)</sup> ، وَقَوْلُهُ<sup>(٢٥١)</sup> :

يَهْرِي نَخَارِمَهَا هُوِيًّا الْأَجْدَلِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢٥٢)</sup> :

فَلَا بَغْيَ نَكْمُ قَنَا وَعَوَارِضًا

وَأَلْقَيْلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعَدِ

فَإِنَّ الْعَرَبَ<sup>(٢٥٣)</sup> احْتَمَلَتْ ( بَغَى ) على الحذف لقوّة الدلالة على الحرفِ فقالوا في

الكلام : ( ابغني خادماً ) بوصل الألفِ وقطعها ، ومثله قوله<sup>(٢٥٤)</sup> :

١٩/ وَ/ لَشْنُ لَبْنُ الْمِعْزَى بِمَاءِ مُوَيْسِلِ

بَغَايِي دَاءً لِأَنِّي لَسَقِيمٌ

وكذلك ( الى ) في حذف العربية لقوّة الدلالة على الضمِّ .

( ٢٤٨ ) الجن ٩ .

( ٢٤٩ ) الكتاب ١ / ١١٩ ، وينظر في تعليل ذلك : النكت ٣٢٥ .

( ٢٥٠ ) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٦ ، النكت ٤٢٧ .

( ٢٥١ ) أبو كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ٩٢ ، وصدرة :

وإذا زُمِيَتْ بِهِ الفجاج رأيتُهُ

( ٢٥٢ ) عامر بن الطفيل ، ديوانه ٥٥ . والشاهد فيه نصب ( قنا وعوارضاً ) على إسقاط حرف الجر ضرورة

لأنها مكانان محتصان لا ينتصبان انتصاب الظروف . وينظر : الكتاب ١ / ٨٢ .

( ٢٥٣ ) ينظر : اللسان ( بغا ) .

( ٢٥٤ ) البيت لواقد بن الغطريف في اللسان ( بغا ) .

## فصل

وزعم في هذا الباب أن قول العرب : ( هما حِطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا ) من الشاذ الذي يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ<sup>(٢٥٥)</sup> ، وهذا سهوٌ وجهلٌ ما نصّه سيبويه في كتابه في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : ( ويقال : ( هما حِطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفِهَا ) ، يعني : الحِطَّانِ اللَّذِينَ اكْتَنَفَا جَنَبِي أَنْفِي الطَّيِّبَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ الْأَعْمَشِيُّ<sup>(٢٥٦)</sup> :

نَحْنُ الْفُؤَارِسُ يَوْمَ الْجِنْرِ ضَاحِيَةً  
جَنَبِي فُطَيْمَةَ لَا مِيلَ وَلَا عَزْلُ<sup>(٢٥٧)</sup>

فهذا النص الذي لا يمكن دفعه ولا يسع جهله ، ومنه قول الفرزدق<sup>(٢٥٨)</sup> :

فَبِتَّنْ جَنَابَتِي مُطْرَحَاتِ  
وَبِتُّ أَحْلُ مَعْقُودِ الْخَتَامِ

## فصل

وجعل بإزاء : ( جَنَابَتِي أَنْفِهَا ) : ( مَنَاطُ الثُّرَيَّا<sup>(٢٥٩)</sup> ) ونحوه ، وليس من بابهِ ، وإنما هو من باب ما شُبِّهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصِمَةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِمِ ، وهذا المكان أجراه سيبويه على الشذوذ<sup>(٢٦٠)</sup> ، وهو قياسٌ مُطْرَدٌ لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌ ، وذلك أن ( مُفْعَلًا ) لا يعملُ فيه

( ٢٥٥ ) الايضاح : ١٨٢ .

( ٢٥٦ ) ديوانه ١١٣ وفيه : يَوْمَ الْعَيْنِ .

( ٢٥٧ ) الكتاب ١ / ٢٠٢ .

( ٢٥٨ ) ديوانه ٨٣٦ وروايته :

فَبِتَّنْ بِنَانِي مُصْرَعَاتِ  
وَبِتُّ أَفْضُ اغْلَاقِ الْخَتَامِ

( ٢٥٩ ) الايضاح : ١ / ١٨٢ .

( ٢٦٠ ) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٦ : ( وليس يجوزُ هذا في كُلِّ شَيْءٍ ، لَوْ قُلْتُ : هُوَ مَنِيَّ مَجْلِسِكَ ، وَمُنْكَأُ

زَيْدٍ ، وَمَرِيضُ الْفَرَسِ ، لَمْ يَجِزْ ، فَاسْتَعْمَلَ مِنْ هَذَا مَا اسْتَعْمَلَ الْعَرَبُ ، وَأَجْزَمُ مِنْهُ مَا أَحْزَمُوا ) ،

وينظر ١ / ٢٠٥ في المثال نفسه .

الاستقرار ، وإنما يعمل فيه ما اشتق من لفظه ، فإذا كان تشبيهاً جازاً لأن الوقوع في غيره مما يُشبه به .

وأنشد<sup>(٣٣١)</sup> :

كَانَ مِنَّا بَحِيثٌ يُعَكِّى الْإِزَارَ

وحكى عن أبي عمر<sup>(٣٣٢)</sup> أن الإزار هنا المرأة ، وهذا التفسير خطأ لأن العكوهو الشد ، ولا معنى له في المرأة .

وأنشد<sup>(٣٣٣)</sup> :

كَانَ مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حَقْوِمِهَا

وإنما هو من حَقْوِيَّة ، الهاء للسكت ، وقبله :

أَتَى امْرُؤٌ ابْكِي عَلَى جَارِيَةٍ

فَلَوْ هَلَكْتُ بِكَيَا عَلَيْهِ

كانا مكان الثوب من حَقْوِيَّة

واستشهد<sup>(٣٣٤)</sup> على قوله تعالى : « بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »<sup>(٣٣٥)</sup> بقول الزجاج

> في < :

- 
- ( ٢٦١ ) الايضاح ١٨٢ بلا عزو . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢١٧ ، شرح شواهد الايضاح ١٥٩ .
- ( ٢٦٢ ) أبو عمر الجرمي صالح بن اسحاق ، ت ٢٢٥ هـ . ( مراتب النحويين ٧٥ ، أخبار النحويين البصريين ٥٥ ) . وفي الأصل : أبو عمرو . والصواب ما أثبتنا . ( ينظر : الايضاح ١٨٣ والمقتصد ٦٤٥ ) .
- ( ٢٦٣ ) لأبي جندب الهذلي ، ديوان الهذليين ٣ / ٨٦ .
- ( ٢٦٤ ) الايضاح ١٨٤ .
- ( ٢٦٥ ) سبأ ٣٣ .
- ( ٢٦٦ ) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري ، أحد علماء بغداد ونحاتها ، توفي سنة ٣١١ هـ . ( أخبار النحويين ١٠٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١١١ ) .

تَرَوِحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

عَدَاً بَجَنِّي بَارِدِ ظَلِيلٍ<sup>(٢٧٧)</sup>

كأنه أراد: تَقِيلِيهِ ، وإذا كَانَ العائدُ محذوفاً لم يُقدَّرْ إِلَّا حَقِيقَةً لَا مجازاً ،  
والصوابُ : ( أَنْ تَقِيلِي فِيهِ ) .  
وَأَنشَدَ<sup>(٢٧٨)</sup> :

كَأَنَّ مَجْرَ الرَّامِسَاتِ ذُبُوهَا

فَزَعَمَ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ<sup>(٢٧٩)</sup> ، كأنه / ١٩ ظ / قال : موضعُ مَجْرِ الرَّامِسَاتِ ،  
وهذا تَكْلُفٌ ، وَمَا يَمْنَعُ المَجْرَ أَنْ يَكُونَ موضعَ الجَرِّ كما أَنَّ المَقْتَلَ موضعَ القَتْلِ ؟ أَنشد  
سَيُوبِيَةَ فِي بابِ ما يَكُونُ مِنَ المِصَادِرِ مَفْعُولاً :

(وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ

مُغَارِ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خَشَعَا<sup>(٢٨٠)</sup>)

فَصَيَّرَ مُغَاراً وَقَتاً وَهُوَ ظَرْفٌ<sup>(٢٨١)</sup> ، وَأَنشَدَ المَوْءُؤُفُ<sup>(٢٧٢)</sup> مِثْلَهُ لِذِي الرُّمَّةِ<sup>(٢٧٣)</sup> :

وظَلَّتْ بِمَلْقَى وَاجِفِ جَرَعِ المِعَى

قِياماً تُفَالِي مُضْلِحِماً أَمِيرُهَا

وقبله :

---

(٢٦٧) الرجز لأحيحة بن الجلاح في ديوانه ٨١ . ونسب الى أبي النجم العجلي في ابضاح شواهد الايضاح  
٢٢٥ وليس في ديوانه .

وينظر : شرح شواهد الايضاح ١٦٤ .

(٢٦٨) للناطقة الذبياني في ديوانه ٤٣ ، وعمزه :

عليه قضيمٌ ثَمَّتته الصوائعُ

١ (٢٧٠) البيت لحميد بن ثور في الكتاب ١/١٢٠ ، الكامل ١٧٢ ، وقد أُخِلَّ به ديوانه ، ونُسب في

فُرحة الأديب ٨٥ إلى الطَّمَاحِ بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلي .

(٢٧١) الكتاب ١/١٢٠ . وفي الأصل : مغار . (٢٧٢) الايضاح ١٩٠ .

(٢٧٣) ديوانه ٢٤٢ - ٢٤٤ . وفيه : مُطْلِحِماً . والمصلحُم والمطلخُم بمعنى المتكبر .

تَرَى كُلَّ مَلْسَاءِ السَّرَاةِ كَأَنَّهَا  
كسَاهَا قَمِيصاً مِنْ هَرَاةٍ طُرُورُهَا  
تَلَوِّخَنَ وَاسْتَطَلَقْنَ بِالْأَمْسِ وَالْهَوَى  
إِلَى الْمَاءِ لَوْ تُلْقَى إِلَيْهَا أُمُورُهَا  
وَوَلَّتْ بِمَلْقَى وَاجِفٍ .. الْبَيْتِ .

وبعده :

بِیَوْمٍ كَأَيَّامٍ كَأَنَّ عُیُوتَهَا  
إِلَى شَمْسِهِ خَوْصُ الْأَنْبَاسِيِّ عُورُهَا  
وَإِنَّمَا أَوْعَيْنَا لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَحْتَمَلْ فِيهِ عَلَى الْحَالِ فِي سَائِرِ الْكِتَابِ لِيُعْلَمَ أَنَا  
اكتَفَيْنَا فِيهِ مِنَ التَّصَفُّحِ بِالنَّظَرَةِ وَالِاتِّصَارِ مِنَ الْفِيلِ عَلَى الذَّرَّةِ ، وَلَوْ عُنِينَا بِحَقِيقَةِ الرَّدِّ صِرْنَا  
إِلَى مَا يُزْرِي عَلَى الْكَدِّ وَلَا يُنَالُ بِالْعَدِّ ، بَلْ نَعُودُ إِلَى مَا شَرَطْنَا مِنَ الْإِفْصَاحِ بِمَا لَا يَنْبَغِي  
تَرْكُهُ ، وَالتَّجَافِي عَمَّا شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ .

### باب المفعول معه

اقتصر المؤلف في هذا الباب على بعض الصفية ، ولم يشرع فيه بشيء من المعرفة ،  
فَسَلَّكَ طَرِيقَ النَّصْبِ وَتَاهَ فِيهِ ، وَلَمْ يُثَبِّتْ قَوَاعِدَهُ وَلَا شَيْئاً مَبَانِيهِ ، فَفَقَرْنَا بَيْنَ ( مَا صَنَعْتَ  
وَأَبَاكَ ) وَبَيْنَ ( اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحُشْبَةُ )<sup>(٢٧٤)</sup> ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ<sup>(٢٧٥)</sup> ، وَلَا عَمَالَةَ أَنَّ الْأَمْرَ  
عِنْدَهُ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : ( لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا )<sup>(٢٧٦)</sup> ، وَ ( مَا

( ٢٧٤ ) الايضاح ١٩٣ .

( ٢٧٥ ) الايضاح ١٩٥ .

( ٢٧٦ ) الكتاب ١ / ١٥٠ .

زَلْتُ أَسِيرًا وَالنَّيْلَ ، و ( ما زَلْتُ وزِيدًا حَتَّى فَعَلَ ) (٢٧٧) .

وَقَدْ بَعْضُ سَيُوبِهِ هَذَا الْبَابُ بِقَوْلِهِ : ( مَفْعُولٌ بِهِ وَمَفْعُولٌ مَعَهُ ) (٢٧٨) ، وَأَعْرَضَ صَفْحًا عَنِ بَابِ الرَّفْعِ ، وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : ( أَنْتَ وَشَأْنُكَ ) ، و ( كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ) ، و ( أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ ) (٢٧٩) ، وَلَيْسَ لِلنَّصَبِ فِي هَذَا كُلِّهِ سَبِيلٌ ، وَلَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ مِمَّا السَّوْجَهُ فِيهِ الرَّفْعُ وَيَتَوَجَّهُ / ٢٠ و / فِيهِ النَّصَبُ : ( مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ) (٢٨٠) ، و ( مَا أَنْتَ وَالْفَخْرُ ) ، و ( كَيْفَ أَنْتَ وَقِصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ) ، وَكَذَلِكَ مَا الْخَفْضُ فِيهِ السَّوْجَهُ وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ النَّصَبُ (٢٨١) نَحْوُ قَوْلِهِمْ : مَا لَزِيدٍ وَالْعَرَبُ يَسُبُّهَا بِأَشَدِّ مَا جَدَّ فِي الْعَرَبِ وَأَمَعَنَ فِيهَا بَرْدُ الطَّلَبِ وَأَحْسَنَ ، وَالَّذِي بَيْنَ (الْوَاوِ) و (مَعَ) فِي هَذَا الْبَابِ بَعِيدٌ ، لِأَنَّهَا فِي فِيهِ صِدْدَانٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : (جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو) كَانَ (زَيْدٌ) تَابِعًا ، وَفِي قَوْلِكَ : (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا) مَتَّبِعًا ، وَبَيَانُ هَذَا فِي قَوْلِكَ : (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ) ، صَارَ الْبَرْدُ شَرْطًا فِي الطَّيَالِسَةِ ، وَلَوْ قُلْتَ : (مَعَ) انْقَلَبَ الْمَعْنَى ، وَهَذِهِ إِشَارَةٌ حَالَةٌ وَلَمَحَّةٌ دَالَّةٌ .

---

( ٢٧٧ ) في الكتاب ١ / ١٥٠ : ما زلت وزيدا حتى فعل ، أي ما زلت بزيدا حتى فعل . وهو الصواب . وفي

الأصل : ما زلت بزيدا . . .

( ٢٧٨ ) المصدر نفسه .

( ٢٧٩ ) الكتاب ١ / ١٥٤ .

( ٢٨٠ ) الكتاب ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

( ٢٨١ ) الكتاب ١ / ١٥٢ .

## بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ

وهذا<sup>(٢٨٢)</sup> أيضاً قَصْرُهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهِيهِ فِي الْمَصْدَرِ ، وَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ فِي الْجَوْهَرِ ، وَلَا أَجْرَى الْخَافِضَ بَاباً يُعْلَمُ بِهِ مَوْضِعُ إِثْبَاتِهِ مِنْ حَذْفِهِ ، وَلَا مَا يَتَوَجَّهُ فِي إِهْامِ الْمَصْدَرِ وَحَلِّهِ ، وَمَا الدَّلِيلُ الْمَفْرَقُ صِحَّةً وَدَفْعَةً فِي قَوْلِكَ : ( أَعَدَدْتُهَا أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ ) وَنَحْوِهِ ، وَثُوبٌ بَعْدَ هَذَا انْقِضَ فَائِدَتُهُ عَلَى الْحَدِّ الْمَتَرْتَبِ فِيهِ ، وَالنِّزَاعُ الْمَكْتُوبُ فِيهِ .

---

( ٢٨٢ ) ينظر : الايضاح ١٩٧ .

## باب الحال

عَدَّدَ في هذا البابِ أنواعَ الحالِ ، وجالَ فيها كُلَّ مجالٍ ، غيرَ أَنه حَذَفَ التفسيرَ وأوجَزَ ، فلا العَدَّةُ أنجزَ ، ولا الفائدةُ أحرزَ ، وَسَوَى بينَ الحالِ والظرفِ في العاملينِ<sup>(٢٨٣)</sup> ، وبينها بَعْدَ المشرقينِ ، لأنَّ العاملَ في الحالِ لا يكونُ إِلَّا لفظيًّا ، والعاملَ في الظرفِ لا يكونُ إِلَّا معنويًّا ، وقد فَرَّقَ سيويه بينَ الحالِ والظرفِ في أولِ كتابه ، وأفرَدَ له باباً على حِباله<sup>(٢٨٤)</sup> ، هذا مع استوائهما في قَطْعِ الفِعْلِ عليهما وتَضَمُّنُهُ لهما ، وجوازِ التصرفِ بالتقديمِ والتأخيرِ فيهما ، وإخراجِ التمييزِ في بعضِ الأحوالِ عنهما ،

وإنَّ الذي بَيَّنَّ وبينَ بني أبي  
وبينَ بني عَمِّي لمخْتَلِفٌ جِدًّا  
لكلِّ سبيلٍ عن أخيه ومذهبٍ  
فإلَّا يَكُنْ نَقْضاً بحالٍ يَكُنْ ضِدًّا<sup>(٢٨٥)</sup>

ثمَّ جاءَ بَعْدُ باحتجاجِ ضعيفٍ ليفصلَ بينَ العواملِ في الأحوالِ وبينها في الظروفِ ، فوضَعَ مُثلاً واهيةً الأصولِ غيرَ صحيحةِ التأويلِ ، منها / ٢٠ ظ / (زيدٌ في الدارِ قائماً)<sup>(٢٨٦)</sup> ، ولمَّ يَعْرِضْ لزمانِ فعلٍ مَنْ أَذْهَلَهُ صَنْطُ الحالِ ، وعدلَ بنظرِهِ ضيقُ المجالِ .

- 
- (٢٨٣) الايضاح ١٩٩ .  
(٢٨٤) قال سيويه في الكتاب ١ / ٢٠ : ( هذا بابٌ ما يَعْمَلُ فيه الفِعْلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفِعْلُ وليس بمفعول ) .  
(٢٨٥) اليبان للمقنع الكندي في : حماسة البحري ٢٤٠ .  
(٢٨٦) الايضاح ١٩٩ ، وفيه : ( في الدارِ زيدٌ قائماً ) .

ثُمَّ قَالَ : فالعاملُ في قائماً ( المعنى الذي هو في الدارِ )<sup>(٢٨٧)</sup> ، ولم يُصرَحْ بذلك المعنى ، فإن كان مستقراً فهو عاملٌ لفظيٌّ<sup>(٢٨٨)</sup> عَمَلُهُ في الصحيحِ والسقيمِ ، والظاهرِ والمُضَمَّرِ ، والجوهرِ والغرضِ عملٌ واحدٌ ، وإن كان شيئاً عَمَلُهُ وَنَجْهَلُهُ سَلَمْنَا ذلك له حَتَّى يفتح الله علينا بحوله .

ثُمَّ صرَّف<sup>(٢٨٩)</sup> على هذا المثالِ ضرورَ التصريفِ مِن منكَرٍ ومعروفٍ ، ومختلفٍ ومألوفٍ ، وهو لا يَعْلَمُ أَنْ للتقديمِ حُكْمًا يوجبُهُ ، وللتأخيرِ مانعاً يَحْجِبُهُ ، ولا تَثْرِيْبَ عليه في هذا فكلُّهم يَجْهَلُهُ ، لأنهم يُجِيزُونَ ( منطلقُ زيدٌ ) ، وما أجازَهُ إِلَّا الخليلُ ، رحمه الله . والذي يَمْنَعُ ( قائماً في الدارِ زيدٌ ) ، و( قائماً زيدٌ في الدارِ ) ، و( زيدٌ قائماً في الدارِ ) ، تعلقُ الجارِ بِهِ ، فإن نصبَ بقيَ المبتدأُ بلا خبيرٍ ، وما بَعْدَ هذا مِنَ القولِ تُشَدِّقُ وهذرٌ ، وَحَدُّ الى غيرِ وزر .

ثُمَّ صَحَّحَ<sup>(٢٩٠)</sup> وَحَشَرَ ما فَرَّقَ سيبويه في الكتابِ على مراتبِ في الأبوابِ ، استطالةً على المبتدئين ، ومباهاةً على السامعين ، وإنما مثله فيما جَمَعَ في هذا البابِ مِنَ التراجمِ المسطَّرةِ ، ولم يَضَعِ الى جنبِ كُلِّ واحدةٍ منها قضايا معبَّرةً ، ولا فوائدَ مجردةً ، ثُمَّ تَكَلَّفَ القيامَ على الكلامِ ، والوفاءَ بالسؤالِ والجوابِ ، مَثَلُ مَنْ جَمَعَ أسماءَ السورِ المئةِ والأربعِ عشرةَ ، ولم يأتِ بما فيها مِنَ الآياتِ المحكماتِ ، والفواصلِ المعجزاتِ ، ثُمَّ كَلَّفَ القيامَ بالمفروضاتِ ، والوضوءِ والصلاةِ والزكاةِ والحجَّ والجهادِ ، وغيرِ ذلك مما فَرَضَ دينَ الله تعالى على العبادِ ، وما يَنْبَغِي لِمَنْ يُؤَخِّدُ عنه ، وَيُرْجِعُ الى رأيه وَيُسْتَمَعُ منه ، أَنْ يَرْضَى ويمتَعَ بهذه المرتبةِ ، وَيُنزِلَ نفسه في هذه المنزلةِ ، وبالله التوفيقُ .

( ٢٨٧ ) الايضاح : ١٩٩ .

( ٢٨٨ ) في الأصل : لفظياً .

( ٢٨٩ ) الايضاح : ٢٠٠ .

( ٢٩٠ ) في الأصل : صح .

## بَابُ التَّمْيِيزِ

قال : ( جُمْلَةُ التَّمْيِيزِ أَنْ يَحْتَمَلَ الشَّيْءُ وَجْهًا فُتَيِّنُهُ بِأَحَدِهَا )<sup>(٢٩١)</sup> ، وهكذا الشرطُ في الحالِ سِوَاءَ ، فَلَمْ يَقَعْ فَرْقٌ ، وَأَخْبَرَ عَنِ الْجُمْلَةِ بِأَنْ تَحْتَمَلَ ، وَهَذَا خَلْفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : ( جَمَاعَةُ الْقَوْمِ أَنْ يَقَوْمُوا ) ، و ( جُمْلَةٌ / ٢١ و / الْبُرُّ أَنْ يُكَالَ ) .

وقال : ( الشَّيْءُ ) ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ يَكُونُ فِعْلًا فَيَكُونُ الْبَيَانُ لِبَابِ الْحَالِ ، وَيَكُونُ اسْمًا لِبَابِ التَّمْيِيزِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ بَيَّنَّتْ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) ، مِنْهَا أَنَّ الْحَالَ تَبْيِينُ مَا أَنْبَهُمْ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ ، وَالتَّمْيِيزُ تَبْيِينُ مَا أَنْبَهُمْ عَلَيْهِ الْمَعْمُولُ فِيهِ .

وقال في الباب : ( فَالْمَنْصُوبُ هُوَ الْمَرْفُوعُ )<sup>(٢٩٢)</sup> ، يَعْنِي أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي يُمَيِّزُ بِهِ حَالَ مَحَلِّهِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ : ( اِمْتَلَأْ مَاءً ) ، وَلَا يُقَالُ : ( اِمْتَلَأْ الْمَاءَ ) ، وَتَقُولُ : ( أَنْتَ أَضَلُّ النَّاسِ عِبْدًا ) ، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِالْمَخَاطَبِ ، وَهَذَا تَضْيِيعٌ وَتَفْرِيطٌ لَا يَلِيْقُ بِأَعْيَانِ مَنْ نُحُوْتُهُ يَرْتَبِطُ بِهَا عَيْنُ الْبَحْرِ الشَّارِبِ مِنْهَا لِحِينِهِ ، فَالْمَارَّةُ تَحَامَاهُ ، وَتَرْجُرُ الْجَاهِلُ عَنْهُ وَتَنْهَاهُ .

( ٢٩١ ) الايضاح ٢٠٣ .

( ٢٩٢ ) الايضاح ٢٠٣ والعبارة فيه : ( فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى ) .

## باب الاستثناء

قال : ( ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلامٍ موجبٍ أو غير موجبٍ )<sup>(٢٩٣)</sup> ،  
عجعةٌ ولا طحنٌ ، ومن قصرَ الإيجاب على الاستثناء دون غيره مما يُخبرُ به وعنه من  
فَاعِلٍ ، ومفعولٍ ، ومبتدأ ، وكان ، وإن ، وظن ؟ لقد نحا الغرضُ بهمته ، وأيقظ من  
الغفلة . . .<sup>(٢٩٤)</sup>

وقال : ( أو غير موجبٍ ) ، ولو قال : منفي لكان أقرب<sup>(٢٩٥)</sup> وأهدب ولم يتكلف لفظ  
غيرٍ فيما لا يعودُ بخيرٍ ولا مِيرٍ ، وإنما يقوم العذرُ في هذا إذا ضاقت اللغَةُ عن نفي الخفيف  
والثقل ، أو عدل الأدب عن اللفظ القبيح إلى الجميل كقولك : لا ثقيلٌ ولا خفيف في  
السماء والنجوم ، والبخيل غير الكريم .

ثم قال : ( فإن كان الكلام غير موجبٍ ، فإنه لا يخلو ] من [ أن يكون تاماً أو غير  
تام )<sup>(٢٩٦)</sup> ، وهذا أيضاً كالأول ، لأنه لو قال : ناقصاً كان أخصر ، وعلى المعنى أدل ،  
وليس في العالم شيء يخرج من هاتين الحالتين ، فما بال غير الموجب يختص بهذا الوصف  
دون غيره من الخلق .

ثم قال : ( فغير التام ما جاءني إلا زيد ، والتام : ما جاءني أحد )<sup>(٢٩٧)</sup> ، وهذا  
الكلام فارغٌ ، لا مفيدٌ ولا سائغٌ ، ولو ساء في التام وغير التام قوله وثبت في ذلك رأيه كان  
الأصوب أن يوصف بالتام ( ما جاءني إلا زيد ) ، ويوصف بالنقصان ( ما جاءني  
أحد ) ، / ٢١ ظ / لأن الأول عامٌ في نفي جميع الأشياء ، والثاني خاصٌ في نفي ما ليس  
بأحدٍ ، والعام أتم من الخاص ، بل كل واحدٍ من الكلامين صحيح المعنى ، قائم الغناء ،

( ٢٩٣ ) الابيضاح : ٢٠٥ .

( ٢٩٤ ) مكان النقاط كلمتان لم استطع قراءتهما .

( ٢٩٥ ) في الأصل : ولو قال : أو غير موجب منفي وأهدب . وهي غير مفهومة ، وأرى الصواب فيما أثبت .

( ٢٩٦ ) الابيضاح : ٢٠٥ ، والزيادة منه .

( ٢٩٧ ) الابيضاح ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وفيه : فمثال غير التام . . . ومثال التام نحو : ما جاءني أحد . . . ) .

سريع الدلالة .

وَنَتَجَاوَى لَهُ عَنِ قَوْلِهِ : ( وَكَذَلِكَ : لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، حَمَلَتْ عَبْدَ اللَّهِ عَلَى مَوْضِعِ ( لَا ) مَعَ أَحَدٍ )<sup>(٢٩٨)</sup> ، لِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ قَدْ شَمَلَ النَّاسَ حَتَّى أَجَازُوا الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ فِي ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) ، وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَخْتَارُ النَّصَبَ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُنْقَطِعٌ ، وَسَوَّغَ بَعْضُهُمْ اسْتِثْنَاءَ الْكَثِيرِ مِنَ الْقَلِيلِ ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ »<sup>(٢٩٩)</sup> وَقَدْ ثَبَتَ فَسَادُ هَذَا الْقَوْلِ فِي رِسَالَةٍ مَشْهُورَةٍ<sup>(٣٠٠)</sup> بِأَيْدِي النَّاسِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

### بَابُ مَا جَاءَ بِمَعْنَى ( إِلَّا ) مِنَ الْكَلِمِ

جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ بِكَلَامٍ مُخْتَلٍ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ( أَصْلُ ( غَيْرِ ) أَنْ تَكُونَ صِفَةً ، وَأَصْلُ ( إِلَّا ) أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً ، ثُمَّ تَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى صَاحِبَةٍ ، فَيَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : جَاءَ فِي الْقَوْمِ غَيْرُ زَيْدٍ )<sup>(٣٠١)</sup> ، فَأَجَازَ الصِّفَةَ بِ ( غَيْرِ ) بَعْدَ زَعْمِهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ تَكُونَ صِفَةً ، وَإِنَّمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُجَيءَ بِمَسْأَلَةٍ فِيهَا ( إِلَّا ) ، فَتَكُونُ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ بَابِهَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يُعْطِ فِي ذَلِكَ قِيَاسًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، وَلَا حَدًّا يُنْتَهَى إِلَيْهِ ، وَلَا فِي الْقَوْمِ إِذْ خَيْرِيَيْنِ النِّعَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، بَيْنَ الْجِنْسِ وَالْفَسَادِ ، وَبَيْنَهُمَا رَكْضُ الْجِيَادِ ، وَطَلَقَ الْأَهْمَادُ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ » )<sup>(٣٠٢)</sup>

( ٢٩٨ ) الأيضاح ٢٠٦ .

( ٢٩٩ ) الحجر ٤٢ .

( ٣٠٠ ) وهي رسالته في منع استثناء الكثير من القليل .

( ٣٠١ ) الأيضاح ٢٠٩ ، وفيه : فيجوز في قولك ( جاءني القوم غير زيد ) أن تجعل ( غير ) صفة للقوم فنقول :

( جاءني القوم غير زيد ) .

( ٣٠٢ ) النساء ٩٥ ، قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب على الاستثناء من القاعدين ، وقرأ الباقون بالرفع

على ان ( غير ) صفة للقاعدين . ( الكشف ١ / ٣٩٦ ، التيسير ٩٧ ) ، وينظر في اعرابها : مشكل

اعراب القرآن ٢٠٦ والدر المصون ٤ / ٧٦ .

مَنْ رَفَعَهُ جَعَلَهُ صَفَةً للقاعدين . وَمَنْ جَرَّ جَعَلَهُ صَفَةً للمؤمنين ، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ  
 استثناءً (٣٠٣) ، وهذا تقصيرٌ ، لا يجوزُ هنا استثناءُ البتَّةِ ، يدلُّك على ذلك أنك لا تقول :  
 لا يَسْتَوِي القاعدونَ من المؤمنين إلا ذوي الضَّرَرِ ، ولا يجوزُ الاستثناءُ لأنك إنما تعني به  
 قوماً بأعيانهم ، ولا يُمكنك إخراجِ واحدٍ منهم ، وَقَدْ أثبتَهُ فيهم المسوي لهم ، والايجابُ  
 قبل النفي ، ولكنْ تَنصِبُهُ على الحالِ ، لأنَّهُ بمنزلةِ النعتِ في حَمَلِ القاعدين على الجنسِ  
 لا عَنَى التَّعْيِينَ والعَهْدِ .

وَنَحْوُ مِنْهُ / ٢٢ / و « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ » (٣٠٤) ، و « جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا  
 زَيْدًا » (٣٠٥) ، لا يجوزُ الاستثناءُ في شيءٍ مِنْهُ ، لَأَنَّ الجوابَ قَدْ ثَبِتَ سَبَبُهُ ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ  
 بِحَلِّ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَاتَّبَعُهُ فِي هَذَا الرَّأْيِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّي (٣٠٦) وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ (٣٠٧) ، إِلَّا  
 أَنَّهُمَا تَلَافِيَا ذَلِكَ التَّلَافِي ، وَتَدَارِكَا مِنْ قَوْلِهِ مَا وَهَى ، بِزَعْمِهَا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ ، فَتَهَافَتَا  
 فِي الْعَقْلِ ، وَزَادَا فِي الطَّيْنِ بَلَّهُ ، ( ضِغْتُ عَلَى إِبَالَةٍ ) (٣٠٨) ، وَكَيْفَ يَكُونُ مَنْقُوعاً مِنْ  
 الْأَوَّلِ وَقَدْ دَخَلَ الْمُسْتَثْنَى فِي الْعَمَلِ ، وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْضاً لِمَا قَبْلَهُ ، فَلَا يُسْتَثْنَى مِنْهُ  
 وَلَا يَدْخُلُ فِي الْعَمَلِ وَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ، فَيَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ الْإِنْقِطَاعُ عَنْهُ ، فَلَا يَكُونُ النَّصْبُ إِلَّا  
 عَلَى الْحَالِ ، وَهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ سَبِيحِيه لِأَنَّ فَائِدَتَهُ وَفَائِدَةُ النَّعْتِ فِي هَذَا سَوَاءٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
 ثُمَّ تَلَا (٣٠٩) قَوْلَهُ تَعَالَى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » (٣١٠) ، وَحَمَلَ عَلَى هَذَا مَا

- (٣٠٣) الايضاح ٢٠٩ .  
 (٣٠٤) الأنبياء ٢٢ .  
 (٣٠٥) الايضاح ٢٠٩ . والعبارة فيه : ( جاءني القوم إلا زيد ) .  
 (٣٠٦) مشكل اعراب القرآن ٤٧٨ . ومكي بن أبي طالب القيسي المغربي ، ت ٤٣٧ هـ . ( معجم الادباء  
 ٩ / ١٦٩ ، انباه الرواة ٣ / ٣١٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٨ ) .  
 (٣٠٧) أحمد بن عمار المقرئ ، ت بعد ٤٣٠ هـ . ( جذوة المنقبس ١٠٦ ، الصلة ١ / ٨٦ ، معرفة القراء  
 الكبار ٣٢٠ ) .  
 (٣٠٨) جهرة الأمثال ٢ / ٦ . ويضرب مثلاً للرجل يحْمَلُ صاحبه المكروه ، ثم يزيده منه .  
 (٣٠٩) الايضاح ٢٠٩ .  
 (٣١٠) الأنبياء ٢٢ .

قَدَّمَنَاهُ يَمَا يُنَعْتُ بِهِ وَيُسْتَنَى مِنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ سَيبُوهُ<sup>(٣١١)</sup> عَلَيْهِ وَمَنَعَ النَّصْبَ فِيهِ بِمَا لَا غَايَةَ بَعْدَهُ .

## بَابُ الْإِسْتِنَاءِ الْمُنْقَطِعِ

خَلَطَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَبَيْنَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ<sup>(٣١٢)</sup> : ( مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا وَإِلَّا حِمَارٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ »<sup>(٣١٣)</sup> مَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ ، قَالَ سَيبُوهُ : ( هَذَا بَابٌ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى وَلَكِنْ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ . . . » الْآيَةُ )<sup>(٣١٤)</sup> .

## فصل

قَوْلُهُ : ( ذِكْرُ الضَّرْبِ الثَّانِي )<sup>(٣١٥)</sup> ، لَيْسَ فِي هَذَا الضَّرْبِ شَيْءٌ يَخْتَصُّ بِالرَّدِّ دُونَ شَيْءٍ حَتَّى يَصْلُحَ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَيَجْرِي الْقَوْلُ فِيهِ عَلَى أَصْلِهِ ، وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ وَمَا لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ ، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ نَصْبِهِ فِي :

- 
- ( ٣١١ ) ينظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ . ( هذا باب ما يكون فيه ( إلا ) وما بعده بمنزلة مثل وغير ) . .  
( ٣١٢ ) الايضاح ٢١١ .  
( ٣١٣ ) هود : ٤٣ .  
( ٣١٤ ) الكتاب ١ / ٣٦٦ ، وينظر في الآية : معاني القرآن ٢ / ١٥ والبحر المحيط ٥ / ٢٢٧ .  
( ٣١٥ ) الايضاح ٢١٢ .

## ما أنتِ جازة<sup>(٣١٦)</sup>

وبينه في « أمة واحدة »<sup>(٣١٧)</sup> ، وهذا لا يتم إلا بتفرغ كثير ، وعناية شديدة ، وقد  
قدّمنا العذر في هذا بما نحن بسبيله من لوم البحث وزهد إتياء الوقت . / ٢٢ ظ /  
فصيم تدير الكأس والشرب نوم  
وتطلع شمساً والعيون الذكرا رمد<sup>(٣١٨)</sup>  
ولو علمنا أن إيضاح الحق مجدي والإفصاح به ينمى لبيتنا منه ما يروق فضله ، ولا  
يسع ذوهمة جهله ، ولكنه كما قال<sup>(٣١٩)</sup> :  
هذا زمان الكأس فيه على  
تية الملوك وأخلاق المساكين

## باب تمييز الأعداد

لم يتلبس في هذا الباب بشيء من علمه ولا تعليمه ، ولا وصف على ترتيب ، وإذا  
نظر الناظر فيه خرج منه كما دخل فيه ، إلا أنه قال : ( أسماء الأعداد تمييزاً لآبامها من  
حيث كانت تقع على جميع المعدودات )<sup>(٣٢٠)</sup> ، ولو قال : ( لأنها مبهمّة على جميع  
المعدودات ) لاستغنى عن قوله : ( من حيث كانت تقع ) ، وجعل الأعداد مبهمّة على  
المعدودات ، وهذه عشرة لا يتنعّش منها ، وزلة لا يتوجّه العذر عنها ، لأن العدد هو

( ٣١٦ ) هذا جزء من بيت للأعشى ، وقامه في ديوانه ١٥٣ :

باتت لئخزتنا غفاره يا جارتا ما أنتِ جازه

( ٣١٧ ) الأنبياء : ٩٢ ، المؤمنون : ٥٢ . ولم يستشهد بها في الإيضاح ، وإنما استشهد بقوله تعالى : « هذه ناقة  
الله لكم آية » ( الاعراف ٧٣ ) ، وشبه نصب ( جارة ) على الحال بنصب ( آية ) فيها على الحال .

( ٣١٨ ) كذا في الأصل .

( ٣١٩ ) كذا في الأصل .

( ٣٢٠ ) الإيضاح ٢١٥ وليست فيه كلمة ( تمييز ) .

المعدود ، كما أن النقص هو المنقوص ، والخطب هو المخبوط ، والنصد < هو > المنضود ،  
والقبض < هو > المقبوض ، قالوا : دخل في القبض ، وهذا مقيس مطرد ، إنما جرى  
لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يقول : ما كان اسماً لعدة نحو ثلاثة وعشرة وعشرين ومئة  
ونحوها ، فلا بد من تبيين جنس ما أضفت إليه ، أو فسرت به ، كأنها مبهمة على كل عدد  
أو على كل معدود ، أي ذلك شاء .

## باب كم

شغل في هذا الباب بخلط الألفاظ بالإعراب ، وتقديم ما عهد تأخيرهُ ، وترك ما  
يتعين تفسيرهُ ، مع كثرة الخطاب ، وقلة الصواب ، فمن اقتصر عليه خرج منه كما دخل  
فيه ، فكتاب ( الجمل ) في هذا وغيره أنفع في المعرفة ، وبالله التوفيق .

## باب النداء

وهذا أيضاً من سوء العبارة ، وبعيد الإشارة ، وتقديم ما ينبغي تأخيرهُ ، وتعليقه  
بما يتعد تأويله على رتبته فيما تقدم ، ومن أشبه أباه فيما ظلم<sup>(٣١١)</sup> ، إلا أنه قال : ( الأساء  
المناداة )<sup>(٣١٢)</sup> ، بهذا اللفظ ، ولعله من الكاتب / ٢٣ و / وهم ، وفيه الإضافة إلى  
( أن ) ، وفي غيره من الأبواب في مثل قوله : ( بدلالة أن كل موضع يقع فيه اسماً )<sup>(٣١٣)</sup> ،  
وهذه عجمة قبيحة ، تنبوعها الأسماع ، ولا تقبلها الطباع ، وقد مر الكلام في هذا فيما

( ٣٢١ ) ينظر : الفاخر ٨٤ ، مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ .

( ٣٢٢ ) الايضاح ٢٢٧ .

( ٣٢٣ ) الايضاح ٢٢٩ . وعبارته : ( بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب ) .  
وهذا الذي أثبت ابن الطراوة فيه اقتطاع للنص وإفساد للعبارة لكي يستطيع وصفها بالعجمة .

مَضَى مِنَ الرِّسَالَةِ (٣٢٤) ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَقَالَ فِي النِّكْرَةِ : ( بِدَلَالَةِ أَنْ بَدَاءَهُ شَائِعٌ ) (٣٢٥) ، فَأَخْبَرَ عَنِ النَّدَاءِ وَهُوَ يُرِيدُ الْمُنَادَى ، حِينَ ذَهَبَ بِهِ الْفِكْرُ وَازْدِحَامُ النَّظْرِ ، حَتَّى قَلَبَ الْخَبَرَ عَنْ وَجْهِهِ وَصَيَّرَهُ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، وَفِي هَذَا الْمُنَادَى الْمُنْكَوِرِ نَظْرٌ يَتَّبِينُ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) .

وَقَالَ : ( فَإِنْ وَصَفْتَهُ بِمُضَافٍ ) (٣٢٦) ، وَفِي هَذَا نَظْرٌ لَا نَعْرَضُ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ رَأْيِي النَّاسِ كُلَّهُمْ رَاجِعٌ إِلَيْهِ (٣٢٧) ، وَصَوَابُ ذَلِكَ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَالَ : ( وَعَطَفَ الْبَيَانَ كَالصَّفَةِ ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ زَيْدٌ وَزَيْدٌ ) (٣٢٨) ، وَهَذَا تَوْكِيدٌ لَا عَطْفُ بَيَانٍ ، لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا يَجْرِي الْوَصْفُ ، فَلَا يَكُونُ لَفْظُهَا وَاحِدًا ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ يَلْزِمُهُ لَفْظُ الْمَوْكَدِ ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ كَمَا يَجُوزُ فِي التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ الَّذِي هُوَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَبَابُهُ (٣٢٩) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (٣٣٠) :

يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

فَعَلَى غَيْرِ هَذَا ، وَفِيهِ نَظْرٌ .

وَقَالَ : ( الْمُضَافُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ) (٣٣١) ، وَالْأَسَاءُ يُعْمَلُ فِيهَا وَلَا تَعْمَلُ .

- 
- (٣٢٤) تنظر الصفحة ٤٧ من التحقيق .  
(٣٢٥) الايضاح ٢٢٩ وعبارته لا غبار عليها وهي : ( فأما المفرد النكرة فلم يبين لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة أن نداءه شائع ) .  
(٣٢٦) الايضاح ٢٣٠ .  
(٣٢٧) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ .  
(٣٢٨) الايضاح ٢٣١ ، وفيه : ( يا زيدُ زيدٌ على اللفظ ، ويا زيدُ زيداً على الموضع ) .  
(٣٢٩) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ ، المقتضب ٤ / ٢١٠ ، الانصاح ٢٠٣ .  
(٣٣٠) رؤية في ملحقات ديوانه ١٧٤ . وينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، تحصيل عين الذهب ٣٠٤ / ١ .  
(٣٣١) الايضاح : ٢٣٥ .

## بَابُ النَّفْيِ بِلَا

أَنْشَدَ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلَهُ (٣٣١) :

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً

وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٍ

قال : ( إن شئت جعلت مضبوحة صفة على الموضع وأضمرت الخبر ، وإن شئت

جعلته خبراً ) (٣٣١) ، وهذا جهل بالمعنى المقصود اليه ، أو رد على سيويه . . . . قال بعد

وضع البيت : ( لما صار خبراً جرى على ) (٣٣١) التأليف ، ونصب نفسه للتصنيف أن مجهل

هذا القدر من المنصوبات ، ويلحق على هذه المسطرات ، إلا أن يزعم أن رأيه خلافها ،

فمن الحق أن يعارض بسية سيويه ، ثم يدفع قوله ، ويرد عليه بما اتجه له من الحق

واعتمد عليه ، ولا يجوز النعت في هذا بحال ، لأنه لم يرد أن ينفي الولدان المصوحين

/ ٢٣ ظ / فيخرجهم من الدنيا أو من الوجود ، وإنما زعم أنهم لا يصبحون لعدم اللب

وشدة الزمان (٣٣٥) ، وما أراه إلا قاس قوله على قول الآخر (٣٣٦) :

وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

فهذا غير ذلك ، فلم يفرق بينهما ، ولا فهم عن سيويه فهماً .

( ٣٣٢ ) البيت لرجل من النبيت في الشعر والشعراء ٢٤٥ وايضاح شواهد الايضاح ٢٧١ ، ونسب الى حاتم

الطائي ، ينظر : ديوانه ٣١١ ( ما نسب الى حاتم وليس له ) ، وهو ملفق من بيتين هما :

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً      فِي الرَّأْسِ مِنْهَا فِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيحٌ

إِذَا اللَّفَّاحُ غَدَّتْ مَلْفَى أَصْرَتِهَا      وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٌ

( ٣٣٣ ) الايضاح : ٢٤٠ . ومكان النقاط كلمة غير مقروءة .

( ٣٣٤ ) الكتاب ١ / ٣٥٦ ، وفيه : لما صار خبراً جرى على الموضع ، ويبدو ان هناك سقطاً في النص .

( ٣٣٥ ) ينظر في توجيه المعنى : النكت ٦٠٧ ، شرح المفصل ١ / ١٠٧ .

( ٣٣٦ ) امرؤ القيس ، ديوانه ٢٢٧ ، الكتاب ١ / ٣٥٣ ، والشاهد فيه رفع (مطلوب) حملاً على موضع

( لا ) وما عملت فيه ، وصدده :

وَيْلِمَهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةٌ

## بَابُ النِّكَرَةِ الْمُضَافَةِ

نَصٌّ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي بَعْدَهُ كَلَامُ سَبِيحِيهِ مُفْرَقًا ، مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا ، بِالْفَاظِ هَجِينَةٍ ، وَعِبَارَاتٍ غَيْرِ مُبَيِّنَةٍ ، نَحْوِ قَوْلِهِ : ( لَا مُرُورَ ثَابِتٌ بِزَيْدٍ ) (٣٣٧) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ اللَّفْظِ الرَّكِيكِ ، وَاللَّفْظِ الْبَعِيدِ ، وَكَيْفَ يَقَعُ مَعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى فِي أَنْ الْعَرَضُ لَا يَثْبُتُ زَمَانَيْنِ .

اعْهَدْ لِمَا تَعَلَّقُوا فَمَا لَكَ بِالَّذِي

لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ  
هَيْهَاتَ مَا يَتَعَلَّقُ هَذَا الْجَارُ وَالظَّرْفُ بِهِ الْطَّفُ مِنَ السَّرَابِ ، وَأَبْعَدَ مِنْ فَرْخِ  
الْعُقَابِ ، وَأَقْرَبَ لِلْمَتَنَاوِلِ الذِّكْيِ ، وَأَيْسَرَ عَلَى الْمَحَاوِلِ الْخَفِيِّ ، مِنْ كَسْرِ الطَّرْفِ ،  
وَالْتِمَاسِ الْكَفِّ لِلْكَفِّ .

فَإِنَّ أَنْتَ لَأَقِيَتْ فِي نَجْدَةٍ  
فَلَا يَتَهَيَّبُكَ أَنْ تُقَدِّمًا

## بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرُورَةِ

قَالَ فِيهِ : ( وَضَرَبَ يَنْجُرُّ بِإِضَافَةِ اسْمٍ مِثْلِهِ إِلَيْهِ ) (٣٣٨) ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَا مَا قَالَهُ  
فِي بَابِ النَّدَاءِ : ( الْمُضَافُ عَامِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ) (٣٣٩) .

وَقَالَ فِي مِنْ : ( وَتَكُونُ زَائِدَةً فِي نَحْوِ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ) (٣٤٠) ، وَلَوْ قُلْتَ : ( مِنْ  
رَجُلٍ ) كَانَ أَوْضَحَ لِمَا أَرَادَ ، وَذَكَرَ الْبَاءَ ، وَسَطَّرَ مِنْ مَعَانِيهَا الْإِلْصَاقَ وَالزِّيَادَةَ (٣٤١) ،

( ٣٣٧ ) الايضاح ٢٤٧ .

( ٣٣٨ ) الايضاح ٢٥١ .

( ٣٣٩ ) الايضاح ٢٣٥ .

( ٢٤٠ ) الايضاح ٢٥١ . وينظر في معاني ( من ) : مغني اللبيب ٣٥٣ .

( ٣٤١ ) المصدر نفسه .

وَأَلْفَيْتُ لَهَا فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا ، وَلَعَلَّ لَهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٣٤٢)</sup> ، لِأَنَّهَا أُمَّ حُرُوفِ  
 الْإِضَافَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّحْصِيلَ إِنَّمَا يُوجَدُ بِالِاسْتِقْرَاءِ لِكَلَامِ الْعَرَبِ لَا مِنْ مَعْدَلٍ  
 مَقْصُورٍ عَلَى الْكُتُبِ ، وَظَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ : ( أَلْقَى بِيَدِهِ ) زَائِدَةٌ<sup>(٣٤٣)</sup> ، وَلَا عَتَبَ عَلَيْهِ فِي  
 هَذَا ، فَقَدْ وَقَعَ لِغَيْرِهِ فِي ( خَشَّنتُ صَدْرَهُ ) وَ( بِصَدْرِهِ ) ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « تُنَبِّئُ  
 بِالذُّهْنِ »<sup>(٣٤٤)</sup> ، بِضَمِّ التَّاءِ ، وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٣٤٥)</sup> :

يُقَرُّ بَعَيْنِي أَنْ أَرَى مَنْ مَكَانَهُ

دُرَا عَقِدَاتِ الْأَبْرِقِ الْمَتَقَاوِدِ

/ ٢٤ و / وَالصَّوَابُ مَا حَكَاهُ ابْنُ كَيْسَانَ فِي قَوْلِهِ<sup>(٣٤٦)</sup> :

سَوْدُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وَذَكَرَ اللَّامَ وَقَالَ : ( مَعْنَاهُ التَّحْقِيقُ وَالْمَلِكُ )<sup>(٣٤٧)</sup> ، وَلَسْتُ أُدْرِي مَا التَّحْقِيقُ فِي هَذَا

الْمَوْضِعِ ؟ وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا لَااطْلَاقِ الْمَلِكِ حَتَّى تُخْرِجَهَا الْقِرَائِنُ إِلَى الْاسْتِحْقَاقِ ، وَقَدْ تُخْرَجُ مِنْ

بَابِ الْمَلِكِ بِلَا قَرِينَةٍ إِذَا قُطِعَ عَلَيْهَا الْمَعْنَى ، فِي مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ سَيُوبَةُ ( مَنْ لِي إِلَّا أَبُوكَ

صَدِيقًا )<sup>(٣٤٨)</sup> وَنَحْوِهِ ، لِأَنَّ فِي ( مَنْ ) مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِيْهَامِ لِمَكَانِهَا مِنَ الْاسْتِفْهَامِ .

(٣٤٢) ينظر في معاني الباء : رصف المباني ١٤٢ ، المجدي في اعراب القرآن المجيد ١٣٩ ( مجلة الموردم ١٧

ع ٤ ) ، مغني اللبيب ١٠٦ .

(٣٤٣) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٤) المؤمنون : ٢٠ ، في المصحف ( تَبَّتْ بِالذُّهْنِ ) ، وقد قرأ بضم التاء وكسر الباء ابن كثير وأبو عمرو ،

وقرأ الباكون بفتح التاء وضم الباء ، ينظر : المنسب ٢ / ٨٩ ، الكشف ٢ / ١٢٧ ، التيسير

١٥٩ ، وينظر في تحليل القراءتين : مشكل اعراب القرآن ٤٩٩ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٩٤ .

(٣٤٥) هونهان بن عكي العشمي . في الكامل في اللغة والادب ٧٠ .

(٣٤٦) البيت للراعي النميري أو القتال الكلابي ، ينظر : ديوان الراعي ١٢٢ ، ديوان القتال ٥٣ ،

وصدره : هن الحرائر لا ربأت أخيمرة .

(٣٤٧) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٨) الكتاب ١ / ٣٧٢ .

وَذَكَرَ (رُبُّ) وَأَمْضَى الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَطَعَ عَلَى الْمَضِيِّ فِيمَا يَقَعُ بَعْدَهُ<sup>(٣٤٩)</sup> ، وَقَدْ جَاءَ بِقَوْلِهِ<sup>(٣٥٠)</sup> :

فَإِنْ أَهْلَكَ نَرُبُّ فَتَى سَيْبِكِي

عَلِيٍّ غَضَبٍ رَخِصِ الْبَنَانِ

وَقَدْ أَحْكَمْنَا<sup>(٣٥١)</sup> الْقَوْلَ عَلَى (رُبُّ) ، وَمَا هِيَ فِي نَفْسِهَا وَمَوْضِعِهَا ، وَمَا يَتَوَجَّهُ فِيهَا بَعْدَهَا ، وَرَفَعَ الشُّكَّ الْوَاقِعَ فِيهَا ، عَلَى التَّمَامِ وَغَايَةِ الْإِحْكَامِ فِي (الْمَقَدَّمَاتِ) بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

## فصل

جَرَى فِيهَا بَعْدَ هَذَا مَجْرَى النَّاسِ إِلَى بَابِ مَنْذُ ، إِلَّا أَنَّهُ وَجَّهَ فِي (عَلِيٍّ) ، < الْحَرْفِيَّةِ > وَسَيَبِيهِ قَدْ ذَكَرَهَا مِرَاراً فَلَمْ يُجْرِجْهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ<sup>(٣٥٢)</sup> ، وَأَبَيَّنَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْجَرِّ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ اتَّسَعَتْ فِيهَا كَثِيراً ، وَقَدْ ذَكَرَهُ سَيَبِيهِ هَاهُنَا عَلَى الْوَفَاءِ وَغَايَةِ الْاِكْتِفَاءِ فِي بَابِ عَدَدٍ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلْمُ<sup>(٣٥٣)</sup> ، فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ .

(٣٤٩) قال ابو علي في الايضاح : ٢٥٣ : ( ولما كانت رُبُّ إنما تأتي لما مضى ، وجب أن تكون (رُبُّما) كذلك أيضاً تدخل على الماضي ) .

(٣٥٠) جحدر اللص في ( شعراء أمويون ) ١ / ١٨٦ . وفي الأصل : فتى هالك . ولم يرد البيت في الايضاح في الكلام على ( رب ) ٢٥١ - ٢٥٤ .

(٣٥١) ذهب ابن الطراوة الى أن ( رُبُّ ) اسمٌ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْأَعْرَابِ مُوَافِقاً الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ . ينظر : ابن الطراوة النحوي ١٤٢ .

(٣٥٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٣٥ ، ١٠٤ .

(٣٥٣) قال سيبويه : ( وهو اسمٌ ولا يكونُ إِلَّا ظَرْفًا ، وبذلك على أَنَّهُ اسْمٌ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ ) ، واستشهد ببيت مزاحم بن الحارث العقيلي . ينظر الكتاب ٢ / ٣١٠ .

## بَابُ مَنْذُ وَمُنْذُ

قَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا مَضَى أَنْ (مُنْذُ) مَحذُوفَةٌ مِنْ (مُنْذُ) ، وَأَنَّهَا اسْمَانِ لِلزَّمَانِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا اضْطِرَابَ سَبِيوِيهِ - رَحِمَهُ اللهُ - تِسْعَ مَرَّاتٍ ، وَأَحْكَمْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا كُلِّهِ فِي (المَقْدِمَاتِ) ، وَمَا وَجَّهَ الْخَفْضَ وَالرَّفْعَ بَعْدَهَا ، وَلِزَوْمِ الْخَفْضِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَهَا ، بِمَا يَعْضُدُهُ الْبِرْهَانُ ، وَتَشْهَدُ لَهُ الْأَشْعَارُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَلِّفَ اعْتَرَضَ عَلَيْنَا فِي أَنَّهَا حَرْفٌ بِقَوْلِهِ : (مُنْذُ كَمْ سِرَتْ؟ فَمُنْذُ حَرْفٌ لَا يَصَالُهَا الْفِعْلُ إِلَى كَمْ) (٣٥١) ، وَإِنِّي لِأَعْجَبُ مِنْهُ كَيْفَ عَدَلَ فِي النَّظْرِ إِلَى هَذَا الْمَرْمَى الْعَظِيمِ الْبَعِيدِ ، وَأَجَالَهُ الْفِكْرَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الرَّئِيسِ ، وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ سَبِيوِيهِ - رَحِمَهُ اللهُ - بِبَالٍ ، وَلَا التَّبَسُّؤَ لَهُ بِبَابِ الْاسْتِفْهَامِ بِحَالٍ فِي نَحْوِ : (غَلَامٌ مَنْ ضَرَبْتِ؟) (٣٥٢) وَ(صَاحِبٌ مَنْ أَنْتِ؟) وَنَحْوِهِ مِنْ / ٢٤ ظ / الْمَسْطُورِ الْمَشْهُورِ ، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ (٣٥٣) :

بَعِيرُكَ خَيْرٌ أَيْنَ كَمْ أَنْتِ حَجَّةٌ  
فَقُلْتُ لَهَا لِأَمْرِ بَعْدُ رَوْحٌ  
بَعْدَ قَوْلِهِ :

تَقُولُ ابْنَةُ الْبَكْرِئِيِّ لَمَّا تَبَيَّنَتْ  
تَخْضُخُضَ دَامِسَ وَابْيَضَاضَ سَحٍّ  
فَأَيْنَ : اسْمٌ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى كَمْ .

وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْتَظْهِراً لِقَوْلِهِ ، وَعَاضِداً لِمَذْهَبِهِ : (أَنْتِ عِنْدَنَا مُدِّ اللَّيْلِ ، فَقَدْ أَصَفْتَ الْكُونَ إِلَى اللَّيْلِ) (٣٥٤) ، وَأَنْتِ إِنَّمَا تَطْلُبُ هُنَا كَائِنًا لَا كُونًَا ، إِلَّا عَلَى رَأْيِهِ مَا عَسَى ، ثُمَّ فَسَّرَ فَقَالَ : (أَنْتِ عِنْدَنَا فِي اللَّيْلِ) (٣٥٥) ، فَعَدَلَ إِلَى (فِي) ، وَهَذَا كُلُّهُ خَلْفٌ

(٣٥٤) الايضاح ٢٦١ .

(٣٥٥) ينظر : الكتاب ١ / ٤٤٣ .

(٣٥٦) لم أقف على اليقين ، وهما مختلفا الوزن .

(٣٥٧) الايضاح ٢٦١ .

(٣٥٨) الايضاح ٢٦١ .

من التأويل ، وزَيْفٌ مِنَ التَّقْدِيرِ ، والصَّوَابُ ( أَنْتَ عِنْدَنَا أَمَدٌ اللَّيْلَةَ ) ، و ( أَمَدٌ ) فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ وَضَعُ مِنَ الْمَعْنَى لَا يَكُونُ فِي الْمُدَّةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ لِلزَّمَانِ .  
ثُمَّ جَاءَ بَعْدُ بِكَلَامٍ خَلْفٍ ، يَحُلُّ بِالذَّهْنِ اسْتِمَاعَهُ ، وَيَقْدَحُ فِي الْفَهْمِ ارْتِجَاعَهُ مِثْلَ قَوْلِهِ : ( وَلَا تُسْتَعْمَلُ اسْمًا إِلَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ ) (٣٥٩) ، وَاعْتِدَارُهُ مِنَ التَّنْكِيرِ ، وَقَوْلِهِ : ( لِأَنَّ الْغُرُضَ السُّؤَالَ عَنْ عِدَّةِ الْمُدَّةِ الَّتِي انْقَطَعَتْ الرَّوْيَةُ فِيهَا ) (٣٦٠) ، فَقَرَنَ بِالنَّفْيِ السُّؤَالَ ، وَأَضَافَ إِلَى الْخِطَابِ الْمُحَالِ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ النَّفْيُ بَعْدَ الْإِيجَابِ عَلَى جِهَةِ الرَّفْعِ لَا عَلَى جِهَةِ الْجَوَابِ ، فَمَا يَحْتَاجُ النَّافِي غَيْرَ مَا يَحْتَاجُ السَّائِلُ مِنَ الْخِطَابِ ، وَكَذَلِكَ مَذْهَبُهُ فِي الْجُمْلَةِ وَالْجُمْلَتَيْنِ تَفْرُقُهُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ ، ثُمَّ لَمْ يَعْرِضْ لَهُ سَبِيوِيهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ ، عَلَى كَثْرَةِ مَا حَكَى عَنِ الْعَرَبِ مِنْهُ ، وَأَمَعَنَ النَّظْرَ فِيهِ فِي عِدَّةِ أَبْوَابٍ مِنْ جَائِزِ وَصَوَابِ .  
وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : ( مَا رَأَيْتُهُ مُدًّا يَوْمَيْنِ ) كَانَ تَقْدِيرُهُ : ( مَا رَأَيْتُهُ مُدَّةً يَوْمَيْنِ ) ، وَإِذَا زَفَعْتَ كَانَ الْمَعْنَى مَا رَأَيْتُهُ مُدًّا كَانَ يَوْمَانِ (٣٦١) ، وَأَسَاءَ الزَّمَانِ تُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ ظَاهِرَةً وَمُقَدَّرَةً نَحْوَ قَوْلِهِ :

حِينَ النَّزُولِ يَكُونُ غَايَةَ مِثْلَنَا

وَيُرْوَى ( حِينَ النَّزُولِ ) بِالضَّمِّ ، وَمِثْلُهُ (٣٦٢) :

أَيَّامَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ

قَالَ سَبِيوِيهِ : ( مَعْنَاهُ أَيَّامَ كَانَ قَوْمِي ) ، فَإِذَا صِرْتَ إِلَى مَا أَنْتَ فِيهِ لَمْ يُجْزِ إِلَّا

الْحَفْضُ ، لِامْتِنَاعِ إِضْمَارِ كَانَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٣٥٩) الايضاح ٢٦١ .

(٣٦٠) الايضاح ٢٦١ ، وفي الاصل : هذه المدة .

(٣٦١) يعني أن ابن الطراوة يوافق الكوفيين في أن الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ فاعل لفعل محذوف . ينظر :

الانصاف ٣٨٢ ، شرح المفصل ٨ / ٤٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٠ .

(٣٦٢) للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤ ، وتسامه :

..... كالذي رلزم الرحالة أن تميل مميلا .

وقد استشهد به سبيويه ١ / ١٥٤ على إضمار فعل ، والتقدير :

أزماناً كان قومي مع الجماعة ، والرواية في ديوانه والكتاب : (أزمان) .

## بَابُ الْقَسَمِ

من الحقِّ على مَنْ سَلِمَ جِسْمُهُ ، وَنَصَحَ نَفْسَهُ ، أَنْ يُطَالَعَ هَذَا الْبَابَ فِي كِتَابِ  
 (الْجَمَلِ) (٣٦٣) ، لِيُفْصَلَ بَيْنَ مَا تَقَيَّدَ مِنْهُ ، وَبَيْنَ مَا عَبَّرَ / ٢٥ / وَ هَذَا الرَّجُلُ عَنْهُ ، فَإِنَّ  
 فَعَلَ ذَلِكَ وَأَنْصَفَ ، وَقَفَّ مِنْ تَرْتِيبِهِ لَهُ ، وَوَضَعَ فُضُولِهِ وَأَجْزَاءَ فُرُوعِهِ عَلَى أُصُولِهِ ،  
 وَإِتْقَانِ عَوَامِلِهِ وَأَجْوِبَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ ، عَلَى مَا يَتَّبِعُ فَضْلُهُ ، وَلَا يَسَعُ جَهْلُهُ ، وَلَا  
 يَشْغَلُ شَأْنُهُ بِالْتَفَرُّقَةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، وَتَضْيِيعِ زَمَانِهِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَلَا سِيَّما بِتَقْدِيمِهِ  
 (لِعَمْرُكَ) وَتَأْخِيرِهِ (لَزَيْدٍ مَنْطِقًا) (٣٦٤) وَنَحْوِهِ مِنَ التَّخْلِيصِ الْمَفْرُطِ ، وَالْوَضْعِ الْمَفْرُوقِ ،  
 فَإِنَّ (لِعَمْرُكَ) مَفْتَقَرٌ إِلَى نَظَرٍ كَثِيرٍ ، بِعِنَايَةٍ وَكَيْدَةٍ ، وَمِنَازَعَةٍ بَعِيدَةٍ ، لِأَنَّهُ يَمَّا يُرْفَعُ وَأَصْلُهُ  
 النَّصَبُ ، وَجِبَابٌ وَقِيَاسُهُ الْخَبْرُ ، وَتَقَدَّمَ فِيهِ اللَّامُ وَهِيَ تَرْبِطُ الْجَوَابَ ، وَأَنْتَ لَوْ أَظْهَرْتَ  
 الْخَبَرَ صَارَ الْمَعْنَى حَذْرًا وَتَعَلَّقَ بِالشَّرْطِ ، وَلَا يُحْتَاجُ فِي (زَيْدٍ مَنْطِقًا) إِلَى شَيْءٍ مَّا وَقَعَ فِي  
 (لِعَمْرُكَ) ، وَنَحْوِهِ (أَيُّنُ اللَّهُ) .

ثُمَّ قَالَ : (وَالْبَاءُ الَّتِي أَضَافْتَ الْحَلْفَ إِلَى الْمُحْلُوفِ بِهِ) (٣٦٥) ، وَلَا تَرْتَبُ عَلَيْهِ فِي هَذَا  
 الْمَكَانِ غَيْرَهُ مِنَ التَّقْرِيبِ ، وَلَوْ قَالَ فِيهَا مَكَانَ قَوْلِهِ : (وَالْبَاءُ مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ) كَانَ  
 صَوَابًا ، وَلَكِنَّهُ سَمَّى الْحَرْفَ بِغَيْرِ أَصْلِهِ ثُمَّ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، فَالْبَاءُ (٣٦٦) فِي الْقَسَمِ  
 لِلْإِلْصَاقِ وَأَصْلُهَا الْإِضَافَةُ ، ثُمَّ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَعْنَى مَا ذَكَرْتُ ، لِأَنَّهَا أُمَّ حُرُوفِ  
 الْإِضَافَةِ .

وَقَالَ : (عَهْدُ اللَّهِ) (٣٦٧) ، وَهَذَا لَا يُقَالُ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ سَيُوهُ (٣٦٨) تَقْرِيْبًا كَمَا قَالَ :

(٣٦٣) الْجَمَلُ فِي النَّحْوِ ٧٠ - ٧٥ .

(٣٦٤) يَنْظُرُ : الْإِبْضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٥) الْإِبْضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١ / ٥٢٤ .

(٣٦٧) الْإِبْضَاحُ ٢٦٣ .

(٣٦٨) الْكِتَابُ ٢ / ١٤٦ ، وَفِيهِ : (وَتَصْدِيقُ هَذَا قَوْلِ الْعَرَبِ : عَلِيٌّ عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلُنْ ، فَعَهْدٌ مَرْتَفَعَةٌ ،

وَعَلِيٌّ مُسْتَقَرٌّ لَهَا ، وَفِيهَا مَعْنَى الْيَمِينِ) .

( ضربتُ زيداً ضربةً ) ونحوه مما يُقدَّر لفظه ولا يجوزُ النطقُ به ولا استعماله ، وقال في حذف لا : ( للدلالة عليها ) (٣٦١) ، والصوابُ ( للاستغناء عنها ) .

### بابُ الأسماءِ المجرورةِ

زَعِمَ في هذا البابِ أَنَّ الإضافةَ المحضةَ ( هي التي لا يُنَوَى فيها الانفصالُ ) (٣٦٠) ، ثُمَّ قَالَ : فَاَلْمَحْضَةُ مَا تُقَدَّرُ بِاللَّامِ ، وَهُوَ يَعْنِي ( غَلَامٌ زَيْدٌ ) ، وَمَا تُقَدَّرُ بِـ ( مِنْ ) (٣٦١) ، وَهُوَ يَعْنِي ( ثَوْبٌ خَزٌّ ) ، وَمَا أُدْرِي كَيْفَ يَتَرْتَّبُ هَذَا فِي وَهْمٍ ، أَوْ يَتَعَلَّقُ مِثْلُهُ بِفَهْمٍ ، وَإِضَافَةُ ( الْغَلَامِ ) بِحَدْفِ التَّنْوِينِ خَالِصَةٌ ، وَإِضَافَةُ ( الثَّوْبِ ) بِغَيْرِ لَزْوِمِ التَّنْوِينِ عَارِضَةٌ وَتَعْرِيفٌ ، وَقَدْ يُحْصَى فِي نَفْسِهِ ، وَتَعْرِيفُ ( الْخَزِّ ) يَذْهَبُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلِهَذَا جَازَ : ( مَا فَعَلَتِ الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ ) حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ .

وَإِخْتَارَ / ٢٥ ظ / فِي ( وَاحِدٍ أُمَّه ) وَ ( عَبْدٌ بَطْنِيهِ ) التَّعْرِيفُ (٣٦١) ، وَالصَّوَابُ غَيْرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : ( هَذَا رَجُلٌ عَبْدٌ بَطْنِيهِ ) فَتَنْعَتُ بِهِ النِّكَرَةَ ، وَلَوْ قُلْتَ : ( هَذَا زَيْدٌ عَبْدٌ بَطْنِيهِ ) تُرِيدُ النَّعْتَ لَمْ يُجْزَ ، لِأَنَّ النَّعْتَ لَا يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ .

### بابُ الإضافةِ غيرِ المحضةِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ ( أَفْعَلٌ ) (٣٦٢) ، وَقَصَّرَهُ عَلَى الإضافةِ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ لِه ، وَالتَّنْكِيرِ فِي حَالِ إِضَافَتِهِ ، وَأَغْفَلَ قَوْلَ سَبِيحِهِ فِي بَابِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ : ( وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا

( ٣٦٩ ) الأيضاح ٢٦٤ .

( ٣٧٠ ) الأيضاح ٢٦٧ وفيه : ( لا ينوي بها ) .

( ٣٧١ ) المصدر نفسه ، وفيه : ( والأضافة المحضة تحيئ على ضربين : إضافة بمعنى اللام ، وإضافة بمعنى ( من ) ) .

( ٣٧٢ ) الأيضاح ٢٦٨ .

( ٣٧٣ ) الأيضاح ٢٦٩ .

الألف واللام في قولهم : ( أفضل الناس ) ، لأنَّ الأوَّل قد يصيرُ به معرفةً (٣٧١) ، ومَن فهم هنا قوله أجازَ قولهم : ( زيدٌ أفضلُ إخوته ) (٣٧٢) ، وقد أتينا على بيانِ هذا في ( المقدمات ) ، وجَلَّينا الشواهدَ عليه من كلامِ العربِ ، وأوضحنا صوابه ، والحمدُ لله كثيرا .

وزعمَ أنْ ( من ) لا ابتداءً الغاية (٣٧٣) ، ونصَّ على ذلك ما تقفُ عليه من الكتابِ ، وذكر سيوبه في بابِ ( عِدَّة ما يكونُ عليه الكلمُ ) أنها للتبعيضِ (٣٧٤) ، وقد بيَّنا الصوابَ في ذلك بحولِ الله في ( المقدمات ) .

وذكر إضافة الاسمِ الى الصفةِ وضعفه ، ووجه ما جاء في القرآنِ منه الى غير وجهه ، حتَّى أذاه سوءُ النَّظَرِ الى قوله : ( دار الساعةِ الآخرة ) (٣٧٥) ، فإنَّ أرادَ بقوله : الساعةُ القيامةُ فلا تأقيتَ لها ، وإنَّ أرادَ الواحدةَ مِنَ الساعاتِ فلا نهايةَ فيها ، ولا آخرَ لها إلا بانتهاؤِ المخلوقاتِ ، وطَيَّ السمواتِ ، وقد بيَّنتُ هذا الفصلَ في ( المقدمات ) ، وهو إضافةُ التخصيصِ (٣٧٦) ، ومنه : « بسمِ الله » ، و « مكرَّ السَّيِّءِ » (٣٧٧) ، وقوله ، صلى الله عليه وسلم : ( يا نساءَ المؤمناتِ ) ، وقولُ الشاعر (٣٧٨) :

- ( ٣٧٤ ) الكتاب ١ / ١٠٥ .  
( ٣٧٥ ) وقد منع ذلك أبو علي النحوي . ينظر : الايضاح ١٧٠ .  
( ٣٧٦ ) الايضاح ٢٧٠ .  
( ٣٧٧ ) قال سيوبه في الكتاب ٢ / ٣٠٧ : ( وكذلك : هو أفضلُ من زيدِ ، إنما ارادَ أن يُفضله على بعضِ ولا يُعمُ ) .  
( ٣٧٨ ) الايضاح ٢٧٢ .  
( ٣٧٩ ) وهو مذهب الكوفيين ، ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، الانصاف ٤٣٦ ، شرح جمل الزجاجي ٧١ / ٢ .  
ومنع البصريون إضافة الاسم الى ما اتحد به معنى ، ينظر : الانصاف ٤٣٦ - ٤٣٧ ، شرح المفصل ٣ / ١٠ .  
( ٣٨٠ ) فاطر ٤٣ .  
( ٣٨١ ) تأبط شرا ، ديوانه ١٥٢ وفيه : إذا خاطَ وعجز البيت : به كاليء من قلبِ شَيْحانَ فاتك .  
وينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ .

إذا حاصَ عَيْنِيهِ كرى النومِ لم يَزَلْ

« وَحَبَّ الْحَصِيدِ »<sup>(٣٨٢)</sup> ، و « حَبَلِ الْوَرِيدِ »<sup>(٣٨٣)</sup> ، و « حَقُّ الْيَقِينِ »<sup>(٣٨٤)</sup> ، ونحوه مما لا يُحصى ، وهو إضافةُ الشيءِ الى نفسه لاختلافِ اللفظينِ تشبيهاً بما اختلفَ لفظُهُ ومعناه ، ومثلهُ في النعتِ : « غرابيبُ سودٌ »<sup>(٣٨٥)</sup> ، وفي العطفِ ( أقوى وأقفر ) ، وفي التأكيدِ ( كُلُّهُمْ أجمعون أكتعون ) .

## بابُ توابعِ الأسماءِ

هنا تَبَّه / ٢٦ و / للتدريسِ في النحوِ ، والتعليمِ ، بعدَ القولِ على التبرئةِ والنداءِ والترخيمِ ، لَقَدْ أَغْفَلَ تَقْدِيمَ الإِمَالَةِ وَالإِدْغَامَ وَالأَبْنِيَّةَ وَمَا تُبِتَ مِنْهَا الكَلَامَ .

ذَكَرَ فِي هَذَا البَابِ جَرِي النُّعُوتِ عَلَى الأَسْمَاءِ فِي إعرابها ، وَقَسَمَهَا عَلَى مراتبها فِي أبوابها ، بما كَانَ يَكْفِيهِ مِنْ اللفظِ ، وَيَقْيِي بِمُرَادِهِ اللَّحْظُ ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى : « أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ »<sup>(٣٨٦)</sup> ، وَأَبَى أَنْ يَكُونَ دُعَاءً عَلَيْهِمْ<sup>(٣٨٧)</sup> وَهُوَ الصَّوَابُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ »<sup>(٣٨٨)</sup> ، وَزَعَمَ أَنَّهُ حُدِفَ الْمُنْتَصَبُ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ : ( قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، وَجَعَلَ ( قَوْمًا ) حَالًا وَهُوَ اسْمٌ نَحْوُ : رِجَالٍ وَحِبَالٍ ، وَاعْتَقَدَ ( قَدْ ) مضمرةً عَلَى رَأْيِهِ ، وَهَذَا عَلَى مَا تَرَاهُ مِنْ ضُرُوبِ الاحْتِمَالِ وَكَثْرَةِ الإِضْمَارِ<sup>(٣٨٩)</sup> ،

( ٣٨٢ ) ق ٩ .

( ٣٨٣ ) ق ١٦ .

( ٣٨٤ ) الواقعة ٩٥ .

( ٣٨٥ ) فاطر ٢٧ .

( ٣٨٦ ) النساء ٩٠ .

( ٣٨٧ ) الايضاح ٢٧٧ ، وهو رأي المراد ، ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ ، المقتصد ٩١٥ .

( ٣٨٨ ) المسد ١ .

( ٣٨٩ ) ينظر : مشكل اعراب القرآن ٢٠٥ .

والله أعلم بالصواب .

وقال في البذل في قوله عز وجل : ( قُتِلَ اصْحَابُ الْأَخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ )<sup>(٣٩٠)</sup>  
( لَأَنَّ الْأَخْدُودَ مُشْتَمَلٌ عَلَى النَّارِ )<sup>(٣٩١)</sup> ، وهو قولٌ باردٌ جداً ، جعل اشتماله عليه قطعاً على  
إبداله منه دون ضمير يعود إليه منه ، وإنما هو بَدَلٌ منه ، بَدَلُ الشيء الذي هو هو<sup>(٣٩٢)</sup> ،  
لأنَّ الْأَخْدُودَ إِذَا تُرِكَتْ فِيهَا النَّارُ تُسَمَّى نَاراً كَالْحَطْبِ وَالْفَحْمِ وَغَيْرِهِ بِمَا يَتَلَبَّسُ بِهِ النَّارُ ،  
لأنها لا توجد إلا به ولا تتخبر عنه .

## بَابُ الْعَطْفِ

رَعِمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي الْعَطْفِ<sup>(٣٩٣)</sup> ، وَليْسَ  
كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا يُعْطَفُ وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَلَوْ تَرَكَ الْمَعْطُوفُ اسْتَعْنَى الْأَوَّلَ  
عَنهُ ، وَالْفَاءُ هُنَا غَيْرُ تِلْكَ ، لِأَنَّ الْجَوَابَ لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ أَوْجُهَ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ وَفَرَّقَتْ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَاطِفَاتِ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) .

وَزَعِمَ أَنَّ ( بَلْ ) أَعْمٌ فِي الْأَسْتِدْرَاكِ بِهَا مِنْ ( لَكِنْ )<sup>(٣٩٤)</sup> ، قَالَ سَيِّبُوهُ : ( فَأَمَّا لَكِنْ  
فَلَا يُتَدَارَكُ بِهَا ، وَلَكِنْ يُوَجَّبُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ )<sup>(٣٩٥)</sup> ، وَبِأَيْهَا أَنَّ تَقَعَّ بَيْنَ الضِّدِّينِ ، وَلَا

( ٣٩٠ ) البروج ٤ ، ٥ .

( ٣٩١ ) الايضاح ٢٨٤ ، وفيه : ( فالأخدود ) .

( ٣٩٢ ) وما ذهب إليه ابن الطراوة سقه إليه الفراء حين قال : ( ومن خفض النار ذات الوقود ) ، وهي في

قراءة العوام ، جعل النار هي الاخدود إذ كانت النار فيها كأنه قال : قتل اصحاب النار ذات

الوقود ) ، معاني القرآن ٣ / ٢٥٣ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ٨٠٩ .

( ٣٩٣ ) الايضاح : ٢٨٦ ، وفيه : ( ومنها الفاء في قولك : دخلت البصرة فالكوفة ، وهي تؤذن أن الثاني منها

بعد الأول ، ومن ثم وقعت في جواب الشرط نحو : إن دخلت الدار فانت طالق ) .

( ٣٩٤ ) الايضاح ٢٩٠ .

( ٣٩٥ ) الكتاب ١ / ٢١٦ ، وفيه : ( فإن قلت : مررت برجل صالح ولكن طالع ، فهو محال ، لأن لكن

لا يتدارك بها بعد إيجاب ، ولكنها ثبتت بها بعد النفي ) .

تكونُ بينَ الخِلافينِ ولا المثَلينِ ، وإِنَّمَا تُستوي مع ( بَل ) إذا وَقَعَت بَعْدَ النفي في إيجابها لا بَعْدَها .

وأساءَ العبارةَ في قولِهِ : ( أزيدُ عندك أو عمروُ ؟ ) (٣٩٦) ، والصوابُ ضمُّ أحدِ الاسمينِ الى الآخرِ قَبْلَ عندك أو بَعْدَها ، وإِنَّمَا / ٢٦ ظ / يتوجَّهُ هذا الترتيبُ في ( ثُمَّ ) (٣٩٧) .

وَوَضَعَ سؤالا (٣٩٨) ذكر فيه الحسنَ والحسينَ وابنِ الحنفية (٣٩٩) رضي الله عنهم ، وأنا أَخْرَجُ مِنْ ذلك وَأَضَعُ المِثَالِ نَفْسَهُ مِنْ لَفْظٍ لا متعقِّب فيه ، ولا يَخْرُجُ المعنى عنه ، تقولُ : الخبزُ أو اللَّحْمُ اغْتَدِي أم التمرُ ؟ ( فالجوابُ يكونُ على ما تَضَمَّنَهُ السؤالُ ) (٤٠٠) ، هذا نصُّ كلامِهِ إِلا ما بَدَلْتُ بغيرِهِ ، وهذا كلامٌ غيرُ معقولٍ ، لا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلا قولُهُ : ( فالجوابُ يكونُ على ما يَتَضَمَّنُهُ السؤالُ ) ، فهو المشكورُ هُنَا والمُثابُّ بأجزالِ الثوابِ عَنَّا بما هَدانا اليه مِنَ الصوابِ ، والذي يَبْدُو مِنْ كلامِهِ أَنَّهُ فَاضِلٌ بَيْنَ أَحَدِهِما وَبَيْنَ التمرِ ، وإِنَّمَا فَاضِلٌ بَيْنَها وَبَيْنَ التمرِ ، قالَ سيبويه : ( ومثُلُ ذلك قولُ صَفِيَّةَ بنتِ عبدالمطلب (٤٠١) :

كَيْفَ رَأَيْتَ زَيْبِرَا  
أَأَقْطَأَ أُمَّ تَمْرَا

أُمَّ قُرْشِيًّا صَارِمًا هِزْبِرَا

ثُمَّ فَسَّرَهُ بقولِهِ : ( أَمُّهُ طَعَامٌ أُمَّ قُرْشِيٍّ ) (٤٠٢) ، فكأَنَّها قالتُ : أَشِيئًا مِنْ هَذَيْنِ

- 
- ( ٣٩٦ ) الايضاح ٢٩٠ .  
( ٣٩٧ ) أجاز ذلك سيبويه في الهمزة . ينظر الكتاب ١ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .  
( ٣٩٨ ) الايضاح ٢٩١ ، وفيه : وتقول : الحسنُ أو الحسينُ أَفْضَلُ أم ابْنُ الحنفية .  
( ٣٩٩ ) وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب (رض) . ( طبقات ابن سعد ٥ / ٦٦ ، وفيات الأعيان ٤ / ١٦٩ ) .  
( ٤٠٠ ) الايضاح ٢٩١ وفيه : ( ما يتضمنه ) .  
( ٤٠١ ) الكتاب ١ / ٤٨٨ والمقتضب ٣ / ٣٠٣ .  
( ٤٠٢ ) الكتاب ١ / ٤٨٨ ، وفيه ( ومثُلُ ذلك قول أم الزبير ) . . و ( أَلْبَطَأُ أو تَمْرَا ) ب ( أو ) ، وكذا في شرح الأعلام .

الشيئين رأيتَهُ أمْ قُرْشِيًّا؟ فالجوابُ على هذا أن تقول قُرْشِيًّا أو تقول : أَقِطًا أو تَمْرًا ، ولا تُفرد أحدهما لأنَّ المسألةَ إِنَّمَا وَقَعَتْ بَيْنَهُما وَبَيْنَ الْقُرْشِيِّ ، ولا تَطْلُبُ بالفصل فيهما لأنَّ السائلَ لم يَشترط ذلك في سؤالِهِ بنفي أحدهما ، وَقَدْ يجوز أن يَعْدِلَ بينهما وتجري ( أو ) في هذا مجرى الواو كما قال<sup>(٤٠٣)</sup> :

وَكَانَ سِيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا  
أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرْتَ السُّوحَ

وقوله :

فَتَلَفَ قَبْلَ الْمَوْتِ نَادَى أَنَّهُ

عَلَّقَ تَوَفَّى دَامِنٌ أَوْ نَاعِبٌ

وقوله : ( بَلْ أَهْيَ شَاءَ )<sup>(٤٠٤)</sup> لا وَجْهَ له ، لأنَّ الحروفَ العاطفةَ لا تَدْخُلُ على أَلْفِ

الاستفهامِ ، وتَدْخُلُ الألفُ عليها ، ولا يكونُ ذلك في ( بَلْ ) .

## فصل

فأما ما لا يَنْصَرَفُ فلا يُعْرَضُ له في شيءٍ منه ، لأنه جَلَبَ على ما قالَ غَيْرُهُ ، ولا بُدَّ من إشارةٍ إلى شيءٍ منه ، زعموا أنَّ وَزْنَ الفِعْلِ عِلَّةٌ ، والتأنيثُ والصفةُ ، وهذه ( أزملة ) مصروفةٌ وقد اجتمعَ فيها ثلاثُ عِلَلٍ بما يَمْنَعُ من الصرفِ ، وزعموا أنَّ التعريفَ عِلَّةٌ لأنَّ المعرفةَ بعدَ النكرةِ قد صارَ ثانيًا من هذه الجهةِ ، ولم يَحْتَجُوا من التعريفِ إلا بالاسمِ العَلَمِ وقد بَيَّنَّا ، وبيَّنوا أنَّ تعريفه قبلَ تنكيره ، فلا يصيرُ<sup>(٤٠٥)</sup> ثانيًا من هذه الجهةِ ، وَقَدْ / ٢٧ / و / أشار سيبويه إلى غيرِ ما ذهبوا إليه بما لا يَتَوَجَّهُ إيضاحُهُ إلا في موضِعِهِ من ( المقدمات ) إنَّ شاء الله .

( ٤٠٣ ) أبو ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٠٨ .

( ٤٠٤ ) الايضاح ٢٩٢ .

( ٤٠٥ ) في الاصل : يضر .

## بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ

ذكر المضارعة حسياً ذكرها غيره ، وقد أخبرنا أن ذلك تَسَامُحٌ لا حَقِيقَةً لَهُ ولا متعلقٌ لصوابٍ فيه ، وإنما إعرابُ ما أُعْرِبَ مِنَ الْأَفْعَالِ بِمَا أُعْرِبَ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ<sup>(٤٠٦)</sup> ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا .

## فصل

زَعَمَ فِي بَابِ الْأَفْعَالِ الْمَنْصُوبَةِ أَنْ (إِذَنْ) لَا تَعْمَلُ فِي فِعْلِ الْحَالِ ، (وَذَلِكَ أَنْ تُحَدِّثَ بِحَدِيثٍ فَتَقُولُ : (إِذَنْ أَطُنُّكَ كَاذِبًا) ، وَأَنْتَ تُخْبِرُ أَنَّكَ فِي حَالِ الظَّنِّ)<sup>(٤٠٧)</sup> ، وَهَذَا لَا نَدْفَعُهُ وَلَكِنْ نَبْهَمُ عَلَيْهِ تَضْيِيعٌ مَا سَطَّرَ فِي هَذَا الْحَرْفِ سَبِيوِيهِ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ فِيهِ النَّصْبَ<sup>(٤٠٨)</sup> ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .  
وَأَجَازَ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَغْضَبُ)<sup>(٤٠٩)</sup> ، قِيَاسًا عَلَى :  
وَتَقَرَّرَ عَيْنِي<sup>(٤١٠)</sup>

وليس مثله ، لانضمام الحاشيتين عليه ، الابتداء قبله والخبر بعده ، قاطعاً عليه لموضع التفضيل ، فلا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلِهِ : لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ .

- (٤٠٦) تنظر : الصفحة ٢٦ و ٢٧ من التحقيق .  
(٤٠٧) الايضاح ٣١١ ، وفيه ( أن يتحدث ) .. ( وأنت تُخبر ) ..  
(٤٠٨) لم يُجَزَّ سَبِيوِيهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْكِتَابِ ١ / ٤١٢ : ( وَتَقُولُ إِذَا حُدِّثْتَ بِالْحَدِيثِ : ( إِذَنْ أَطُنُّهُ فَاعِلًا ) ، وَ ( إِذَنْ إِخَالُكَ كَاذِبًا ) . وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّكَ تَلِكِ السَّاعَةَ فِي حَالِ ظَنٍّ وَخَيْلَةٍ فَخَرَجْتَ مِنْ بَابِ ( أَنْ ) وَ ( كَيْ ) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهُمَا غَيْرُ وَاوَقِعَ ، وَلَيْسَ فِي حَالِ حَدِيثِكَ فِعْلٌ ثَابِتٌ ) .  
(٤٠٩) الايضاح ٣١٢ .  
(٤١٠) هذا جزء من بيت لميسون بنت بحدل الكلية ، ينظر في : الكتاب ١ / ٤٢٦ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ١٣١ ، وتامه :  
لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي  
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ

## فصل

وزعم أنّ الجواب يكون بعد الفاء في ستة مواضع ، وبدأ بالنفي (١١١) ، وهو باطل ، لا يكون للنفي جواب لأنه ردّ على الإيجاب ، وإنما يُنصب فيه إذا قصد به الخروج مما قبله ، وقد نصّ سيبويه على ذلك في باب ( ما ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ ) (١١٢) ، قال : ( وليس كل موضع تدخل فيه الفاء بحسن فيه الجزاء ؛ ألا ترى أنك (١١٣) تقول : ( ما تأتينا فتحدثنا ) ، والجزاء ها هنا محالٌ ، وإنما قيح الجزمُ ها هنا (١١٤) لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء ) .

وزعم أنّ (١١٥) الثاني إذا وافق الأوّل وافقه في الاعراب ، وقد يخالفه في المعنى ويوافقه في الاعراب في مثل قوله : ( ما تأتينا فتحدثنا ) ، إذا أردت معنى : فانت الآن تحدثنا .

## فصل

قوله : لا لزمنك الى أن (١١٦) تقضي حقي ، والصواب ( إلا أن تقضي ) .

### باب الحروف الجازمة

زعم في هذا الباب أنّ (لما) التي تأتي مع الماضي هي الجازمة (١١٧) ، وهذا خطأ

- 
- (٤١١) الايضاح ٣١٢ .  
(٤١٢) الكتاب ١ / ٤٥١ .  
(٤١٣) في الكتاب : أنه .  
(٤١٤) في الكتاب : في هذا .  
(٤١٥) الايضاح ٣١٤ .  
(٤١٦) في الايضاح ٣١٥ : ( إلا أن تعطيني ) .  
(٤١٧) الايضاح ٣١٩ .

٢٧ ظ / فاحشٌ ، وأما هي التي تُنْجِيءُ في مقابلة (لَوْ) ، قال سيبويه في (بابِ عَدَّةِ ما يَكُونُ عليه الكَلْمُ) : (وأما (لَمَّا) فهي للأمر الذي وَقَعَ لوقوعِ غيره ، وإِنما تُنْجِيءُ بِمَنْزِلَةِ (لَوْ) لِما ذَكَرنا ، فَإِنما هما لابتداءِ وجوابِ . . . والأوَّلُ لسببِ ما وَقَعَ وما لَمْ يَقَعْ) (١١٨) .  
 ثُمَّ قال : (فصارَ بِمَنْزِلَةِ ظرفِ الزمانِ ، كأَنَّكَ قلتَ : حينَ جِئتُ جِئتُ) (١١٩) ، وهذا خطأ لأنَّ (حينَ) تاريخٌ يُعَلِّمُ به وقتُ مجيئه ، ومجيئه بلما جِئتَ لما بَعَدَهُ كما ذَكَر سيبويه .

### بابُ المجازاةِ

ما أَقْبَحَ قولُهُ : (إِنَّ المكسورةَ الهمزة) (١٢٠) ، وَقَد أومأنا الى شيءٍ مِنْ هذا فيما مضى ، ثُمَّ قالَ بَعْدَ قولِهِ : (فأنتَ مُكْرَمٌ محمولٌ : فموضِعُ الفاءِ مع ما بَعَدَها جَزْمٌ) (١٢١) ، وهذا وهمٌ لا يَكُونُ في الاسماءِ جَزْمٌ .  
 وأقْبَحُ بقولِهِ : (منها ما هي غيرُ ظروفٍ ومنها ما هي ظروفٌ) (١٢٢) .

### بابُ النونِ الثقيلةِ والخفيفةِ

قال : (النونُ الشديدةُ تَلْحَقُ الفِعْلَ المُستقبِلَ) (١٢٣) ، وَخَصَّ المشددةَ ، ثُمَّ قال : (فَمِنْ مواضعِها أَنْ تَلْحَقَ مع اللامِ التي تَدْخُلُ مع الفِعْلِ لتَلْقَى القَسَمَ نحو : (والله

- 
- (٤١٨) الكتاب ٢ / ٣١٢ .  
 (٤١٩) الايضاح ٣١٩ .  
 (٤٢٠) الايضاح ٣٢٠ .  
 (٤٢١) المصدر نفسه .  
 (٤٢٢) الايضاح ٣٢١ .  
 (٤٢٣) الايضاح ٣٢٣ .

لَتَفَعَلْنَ ) ، وقد يَجُوزُ ألا تَلْحَقَ النون بعدَ الفعلِ ، ولحاقِ النون معها [ أكثر ] .  
وهذا تقصيرٌ ، لا بُدُّ مِنَ النونِ ثَقِيلَةً أو خَفِيفَةً إذا أقسَمَت على الاستقبالِ ، فإنَّ لم يذكرِ النون كانَ القَسَمُ على الحالِ ، وهذا المعنى غيرُ ذلك .  
وقالَ في النونِ الخَفِيفَةِ : ( في فِعْلِ الاثْنينِ و [ فعل ] جَماعَةِ النساءِ )<sup>(٤٢٤)</sup> ، وأما يُونس<sup>(٤٢٥)</sup> وناسٌ مِنَ النَحويين<sup>(٤٢٦)</sup> فيقولون : ( اضربانِ واضربنانِ زِيداً ) .

( ٤٢٤ ) المصدر نفسه .

( ٤٢٥ ) المقتضب ٣ / ٢٤ . ويونس بن حبيب البصري ، ت ١٨٢ هـ . ( اخبار النحويين ٣٣ ، طبقات النحويين واللغويين ٤٨ ) .

( ٤٢٦ ) وهو رأي الكوفيين . ( المقتضب ٣ / ٢٤ ، النكت في تفسير كتاب سيويه ٩٦٥ ، الانصاف ٦٥٠ ، شرح المفصل ٩ / ٣٨ ) .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا  
الجزء الثاني من هذا الكتاب<sup>(١)</sup>

لم يَزِدْ في هذا الجزء على أَنْ خَلَفَ قَوْلَ سَيِّبِيهِ غَيْرَ مَسْنِدٍ إِلَيْهِ وَلَا مُجِيلٍ عَلَيْهِ ، فَخَلَطَ  
كَلَامَهُ وَفَرَّقَهُ ، وَحَرَّفَ نِظَامَهُ وَغَيْرَهُ ، وَجَعَلَ مَبْتَدَأَهُ مُنْتَهَاهُ ، وَأَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ ، حَتَّى بَلَغَ مِنْ  
هَذَا الرَّأْيِ إِلَى الْبَدْيِ بِالتَّقَايِ السَّاكِنِينَ ، وَتَرَكَ الْبَدْيَ بِالتَّقَايِ الْمُتَحَرِّكِينَ ، إِثَارًا لِلْسَّاكِنِ عَلَى  
الْمُتَكَلِّمِ ، وَمِبَادِرَةً إِلَى تَأْخِيرِ كُلِّ مُتَقَدِّمٍ ، فَإِذَا طَالَعَهُ الْمَبْتَدِئُ أَذْهَلَهُ ذَلِكَ وَهَالَهُ ، وَإِنْ  
حَاوَلَ تَفْهَمَ شَيْءٍ مِنْهُ أَعْجَزَهُ وَطَالَهُ ، فَتَرَكَهُ تَسْلِيمًا غَيْرَ وَاصِلٍ إِلَى بُغْيَةٍ ، وَلَا مُحْرِزٍ لِرَاحَةٍ ،  
وَلَا بُدَّ مَعَ هَذَا مِنْ تَصَفُّحِهِ ، لِرَمِّ مَا وَقَعَ مِنْ خَلَلٍ ، وَتَبْيِينِ مَا وَقَعَ مِنْ زَلَلٍ ، إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

## فصل

قَالَ : ( النَّحْوُ عِلْمٌ بِالْمَقَائِسِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ )<sup>(٢)</sup> ، وَالصَّوَابُ  
النَّحْوُ تَسْدِيدُ الذِّهْنِ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْاسْتِقَامَةِ فِي الْكَلَامِ وَالْإِحَالَةِ .

(١) تناول فيه الرد على التكملة لابي علي .

(٢) التكملة ١٦٣ .

## بَابُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْكَلِمِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( لَا يُبْتَدَأُ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ )<sup>(٣)</sup> ، وَهَذَا خَلْفٌ لَا فِي  
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا ، لِأَنَّ الْمُبْتَدِئَةَ قَبْلَ الْإِبْتِدَاءِ وَاقْفٌ عَنِ الْكَلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ  
يَصَلَ إِلَى التَّحْرِكِ بِحَرْفٍ يُوقَفُ عِنْدَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ ، فَلَا يُقَالُ لَهُ : أَسَكِنَ ، أَوْ سَاكَتْ فَلَا  
يُقَالُ لَهُ : اسكَتْ .

وَاسْتَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكِ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تُخَفَّفُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ،  
( لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا تَضْعِيفٌ لِلصَّوْتِ ، وَتَقْرِيبٌ مِنَ السَّاكِنِ )<sup>(٤)</sup> ، فَجَعَلَ التَّقْرِيبَ مِنَ السَّاكِنِ  
حِجَّةً عَلَى امْتِنَاعِ السَّاكِنِ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ ، كَمَا لَا يُبْتَدَأُ بِمَا قَرَّبَ مِنْهُ ، وَهَذَا قَلْبُ الْمَعْنَى ،  
بَلْ تَمْتَنِعُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا لِقُرْبِهَا مِنَ السَّاكِنِ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ .

وَاسْتَدُلَّ أَيْضاً عَلَى امْتِنَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ أَنَّهُمْ لَا يَجْرَمُونَ<sup>(٥)</sup> ( مُتَفَاعِلُونَ ) كَمَا  
يَجْرَمُونَ ( فَعُولُونَ )<sup>(٦)</sup>

فَلَيْتَ فَعِيلاً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

وَلَيْتَ فَعِيلاً كَانَ وَلَدَ حِمَارٍ

/ ٢٨ ظ / مَتَى سَمِعَ هُوَ أَوْ أَحَدٌ قَطَّ أَنَّ الْأَسْبَابَ تُحْرَمُ وَإِنَّمَا تُحْرَمُ الْأَوْتَادُ الْمَجْمُوعَةُ ،

وَهَذَا مَا لَمْ يُعْهَدْ مِثْلُهُ ، وَلَا يَسَعُ أَحَدٌ جَهْلَهُ .

( ٣ ) التكملة ١٨١ .

( ٤ ) التكملة ١٨٢ وفيه : ( لِأَنَّ فِي تَخْفِيفِهَا تَضْعِيفاً لِلصَّوْتِ ، وَتَقْرِيباً مِنَ السَّاكِنِ ) .

( ٥ ) الْحَرْمُ : حَذْفُ أَوَّلِ الْوَتْدِ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَوَّلِ الْبَيْتِ .

( ٦ ) التكملة ١٨٢ .

## بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْأَسْمِ الْمَعْتَلِّ

قَالَ : ( لَا تُحَذَفُ الْأَلْفُ مِنَ (مُعَلِّ) كَمَا حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْ قَاضٍ )<sup>(٧)</sup> ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، أَنْشَدَ سَبِيوَهُ فِي بَابِ مَا يُحَذَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ :  
رَهْمَطُ مَرْجُومٍ . وَرَهْمَطُ ابْنِ الْمُعَلِّ<sup>(٨)</sup>

## بَابُ الْوَقْفِ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ

زَعَمَ ( أَنَّ الْأَلْفَ فِي حَالِ النَّصْبِ إِذَا كَانَ الْأَسْمُ مَنْصَرَفًا بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ )<sup>(٩)</sup> ، وَهَذَا بَاطِلٌ ، لَجَوَازِ الْإِمَالَةِ فِيهَا ، وَإِنَّمَا التَّنْوِينُ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي ( رَأَيْتُ امْرَأَةً ) وَنَحْوِهَا يَمَا لَا عَوَضَ فِيهِ .

وَزَعَمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْأَلْفَ تَثْبُتُ فِي ( مَا ) فِي حَالِ السُّؤَالِ<sup>(١٠)</sup> ، وَاحْتِجَّ بَيْتٍ لَمْ يَنْسَبْهُ ، وَهُوَ<sup>(١١)</sup> :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخِزْبِيرٍ تَمَرَّغٌ فِي رَمَادٍ  
وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الْوَافِرِ ، جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ ( مُفَاعَلْتَن ) ، وَيُسَمَّى ( مَسْفُورًا ) ، وَسَكَنَ لَامُهُ فَيُخَلِّفُهُ ( مَفَاعِيلُن ) ، فَسُمِّيَ ( مَقْصُورًا ) ، وَيُحَذَفُ يَاءُ

(٧) التكملة ١٩٥ وفيها : ( لا ترى أنها لا تحذف في نحو (مُعَلِّ) كما حذفت الياء من (قاضي) .

(٨) البيت للبيد في شرح ديوانه ١٩٩ ، الكتاب ٢ / ٢٩١ ، وصدده :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

وقد استشهد به سبيوه على حذف ألف (المعلِّ) في الوقف للضرورة تشبيها بما يحذف من الياءات

في الأسماء المقصورة نحو : (قاضي) .

(٩) التكملة ١٩٩ .

(١٠) قال أبو علي : ( فإنَّ الألف تُحذفُ منه في الدرج في الاختيار وحال السعة . . . وقد جاء مُثَبِّتًا في الشعر ،

قال . . . ) .

ينظر : التكملة ٢٠٠ .

(١١) لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٤ ، وروايته فيه : ( فَيَمِّمُ يَقُولُ ) ، ولم ينسب في التكملة ٢٠٠ ، وروايته

فيه : ( في دَمَانٍ ) .

(مفاعيلُنْ) ، فيجمله (مفاعِلُنْ) ويُسمى (معقولاً) ، وبيته<sup>(١١)</sup> :  
منازلُ الفَرْتَنِي قِفَارُ  
كأثما رسومها سطورُ

وليس البيت على ما أثبتته ، وإنما هو :

علامَ تقولُ يشتعني لثيمُ  
وكما قال الآخر<sup>(١٢)</sup> :

علامَ تقولُ الرمحُ يثقلُ عاتقي

فتكلفتُ مخالفةَ الجمهورِ ، وتغييرَ اللفظِ ، وفسادَ المعنى ، لأنَّ الانسانَ إنما يُسألُ عن  
مُعتقدهِ ورايه لا عما يتوجه إليه غيرُهُ .

## بابُ الحكايةِ

زعمَ أن قولَ العربِ : (إنهم أجمعونَ ذاهبونَ)<sup>(١٣)</sup> ، إنما جازَ الرفعَ في التوكيدِ لأنَّ  
الاعرابَ لم يظهر في المؤكِّدِ ، ولو قيلَ : (إنَّ القومَ أجمعينَ ذاهبونَ لم يرفع)<sup>(١٤)</sup> ، وهذا  
خطأٌ لأنَّ الحَمْلَ ظَهَرَ الاعرابَ أو لم يظهر واحدٌ ، وإنما هو بجملةِ (موسى) ونحوه بما  
لا يظهر فيه الاعرابُ ، وقد بينَ سيبويه وجَهَ الرفعِ فيه ، وحكى قولَ العربِ : (إنك  
وزيدٌ ذاهبان)<sup>(١٥)</sup> .

(١٢) بلا عزو في الواقي في العروض والقوافي ٧٩ والبارع في علم العروض ١٢٥ .

(١٣) عمرو بن معد يكرب ، شعره : ٧٢ ، وعجزه :

إذا أنا لم أظن إذا الخيل كُرت

(١٤) في التكملة ٢٠٩ : (بابُ الزيادة التي تلحقُ (من) في الوقفِ إذا كنتَ مستفهماً عن نكرة) . (٤)  
التكملة : ٢١١ .

(١٥) التكملة ٢١١ ، وفيها : (إنَّ القومَ أجمعينَ في الدار) .

ورود التمثيل بهذه الجملة نفسها في الكتاب ، قال سيبويه : ١ / ٢٩٠ ، واعلم أن ناساً من  
العرب يغلطون فيقولون (إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيدٌ ذاهبان) ؛ وذلك أن معناه معنى  
الابتداء ، فيرى أنه قال (هم) .

فلم يعلله بعدم ظهور الاعراب ، وإنما علله بتوهم أنهم قالوا (هم أجمعون ذاهبون) .

(١٦) الكتاب ١ / ٢٩٠ ، وأجاز ذلك الكسائي والقراء ، ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١١ ، مجالس ثعلب

## بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ

قال : ( لا تُخَفَّفُ الْهَمْزَةُ / ٢٩ و / إلا في موضعٍ يجوزُ أن يقع فيه ساكنٌ )<sup>(١٧)</sup> ،  
وتكَلَّفَ قَوْلَهُ : ( غيرُ مدغمٍ )<sup>(١٨)</sup> ، ثُمَّ قال : ( إلا أن يكونَ الساكنُ الذي بعدَ الهمزةِ  
المخففةِ<sup>(١٩)</sup> الألفَ ، فإنها احتَمَلتْ ذلكَ لزيادةِ المدِّ فيها ) ، وليسَ المدُّ على ما ذَكَرَ ، قالَ  
سيبويه في باب الهمزةِ بعدَ كلامٍ : ( فكما لم يُجْزَ أن يُتَدَّأَ ، فكذلك لم يُجْزَ أن تكونَ بعدَ  
الساكنِ ، ولم يُبدلوا لأنهم كرهوا أن يُدخِلوها في بناتِ الياءِ والواوِ اللتين هما لآمان ، فإنما  
تُحتمَلُ الهمزةُ بينَ يمينٍ في موضعٍ لو كانَ مكانها ساكنٌ جازاً إلا الألفَ وحدها فإنه يجوزُ ذلكَ  
بعدها )<sup>(٢٠)</sup> ، فَجَعَلَ سيبويه العِلَّةَ في ثبوتها بعدَ الألفِ أنها لو قُلبت كما قُلبت همزةُ  
( خَطِيئَةٍ ) و ( سَنوَةٍ ) دَخَلتْ في بناتِ الياءِ والواوِ لا زيادةَ المدِّ ، ثُمَّ أَعْلَمنا أَنَّهُ من أهلِ  
العِلْمِ بالقوافي بذكرِ التأسيسِ والاردافِ<sup>(٢١)</sup> ، وليسَ هذا موضعَ شيءٍ من ذلكِ .

## بَابُ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُتَحَرِّكاً

ذَكَرَ رأيَ سيبويه في الهمزةِ المضمومةِ بعدَ كسرةٍ ، والمكسورةِ بعدَ ضَمَّةٍ ، أَنَّها تُسَهَّلُ

- ( ١٧ ) التكملة ٢١٦ .  
( ١٨ ) التكملة ٢١٧ .  
( ١٩ ) هذا تحريفٌ لعبارةِ ابي علي ، والذي في التكملة ٢١٧ : ( إلا أن يكون الساكن الذي بعده الهمزة المخففة  
الألف نحو : عباءة ) ، فحذف الضمير من ( بعده ) أعطى «كأنه مناقضاً» .  
( ٢٠ ) الكتاب ٢ / ١٦٥ ، وفيه : ( تُحتمَلُ الهمزةُ أن تكونَ بينَ يمينٍ ) .  
( ٢١ ) التكملة ٢١٧ ، والتأسيس : ألف ساكنة دون حرف الروي بحرف متحرك يكون بين حرف الروي  
وبينها يلزم في ذلك الموضع من القصيدة كلها ، ( ينظر : القوافي للأخفش ٢٨ ، القوافي للتوخي  
١٠٦ ، العيون الغامزة ٢٥٦ ) .  
أما الرَّدْفُ فألف ساكنة الى جنب حرف الروي من قبله . ( ينظر : القوافي للأخفش ٢١ ، الكافي  
في علم القوافي ١٠٤ ، القوافي للتوخي ١١٤ ) .

بينها وبين حركتها ولا تُخَلِّصُ حرفاً<sup>(٢٢)</sup> ، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي الْحَسَنِ<sup>(٢٣)</sup> فِي أَنَّهَا تُخَلِّصُ حَرْفًا فِي مِثْلِ يُتَّبِئُهُمْ ، فَجَعَلَهَا يَاءً ، وَمِثْلَ يَوْمَتِي ، فَجَعَلَهَا وَاوًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : ( نَحْوَ هَذَا قَارِيءٌ ) ، فَافْسَدَ وَثَرَى ، ثُمَّ رَمَدَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي مَضَى إِلَى الْقَوْلِ عَلَيْهِ كُلُّهُ ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَطْرُفَةِ ، فَأَمَّا الْمَطْرُفَةُ فَإِنَّمَا يَدِيرُهَا حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً فِي حُكْمِ السَّاكِنَةِ ، لِأَنَّ الْوَقْفَ يُدْرِكُهَا ، فَصَارَتْ مِنْ بَابِ مَا سَكَنَ وَقَبْلَهُ مَتَحَرِّكٌ نَحْوَ ( يَأْسُ وَيُؤْمِنُ وَيَبْسُ ) .

### بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الَّذِي عَلَى حَدِّهَا

قَالَ الْمُؤَلِّفُ : تُبْدَلُ فِيهَا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ<sup>(٢٤)</sup> ، وَذَكَرَ ( أَعْمَى وَذَفْرَى وَدِفْلَى ) ، ثُمَّ قَالَ : ( جَمْزَى )<sup>(٢٥)</sup> ، وَهَذَا تُحَدِّفُ الْأَلْفَ وَلَا تُقَلِّبُ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ ، قَالَ<sup>(٢٦)</sup> فِي النَّسَبِ إِلَى ( جَمْزَى : جَمْزِي ) ، وَجَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَأَمَّا / ٢٩ ظ / حُبَارَى وَنَحْوُهُ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَبِيوِيهِ إِلَّا الْقَلْبَ<sup>(٢٧)</sup> ، وَقَدْ ذَكَرَ زَمَانًا الْمَرْبُ فَاجْرَاهُ جَمْزَى ( جَمْزَى ) وَنَحْوَهُ .

( ٢٢ ) الْكِتَابُ ٢ / ١٦٤ .

( ٢٣ ) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ سَعْدَةَ ، الْمَعْرُوفُ بِالْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ ، مِنْ أَكْبَرِ أئِمَّةِ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ، ت ٢١٥ هـ . ( إخبار النحويين البصريين ٥٠ ، إشارة التعمين ١٣١ ) .

وَفِي التَّكْمَلَةِ ٢١٩ : وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : ( تَقْلِبُهَا يَاءً وَذَلِكَ نَحْوَ هَذَا قَارِيءٌ وَيَسْتَهْزِئُونَ ) .  
( ٢٤ ) التَّكْمَلَةُ ٢٢٣ ، وَفِيهِ : ( وَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ آخِرُهُ أَلْفًا وَكَانَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْأَلْفَ فِي التَّثْنِيَةِ تُبْدَلُ مِنْهَا الْيَاءُ كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ ) .

( ٢٥ ) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

( ٢٦ ) يَعْنِي سَبِيوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٧٧ ، وَفِيهِ : ( وَأَمَّا جَمْزَى فَلَا يَكُونُ جَمْزَوِيًّا وَلَا جَمْزَاوِيًّا وَلَكِنْ جَمْزِيًّا ، لِأَنَّهَا نَقَلَتْ وَجَاوَزَتْ زَنْةً يَلْمَهُنَّ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حُبَارَى لِتَتَابِعِ الْحَرَكَاتِ ) .

( ٢٧ ) الْكِتَابُ ٢ / ٧٨ . وَذَكَرَ فِيهِ سَبِيوِيهِ الْحَدْفَ فَقَطْ وَلَمْ يَمِزِ الْقَلْبَ .

## بَابُ تَشْنِيَةِ مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( وَمَا جُمِعَ وَلَمْ يُشْنُ قَوْلُهُمْ : ( هَمَا سَوَاءٌ ) ، وَقَالُوا فِي الْجَمْعِ : سَوَاسِيَةً )<sup>(٢٨)</sup> ، هَذَا وَهْمٌ ، لَيْسَ ( سَوَاسِيَةً ) جَمْعًا يَجْرِي عَلَى ( سَوَاءٍ ) وَيُعْطَى مَعْنَاهُ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي النَّثْرِ خَاصَّةً ، وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ ( الْأَعْرَابِ ) وَ ( الْعَرَبِ ) ، قَالَ سَبِيوِيهِ : ( وَتَقُولُ فِي الْأَعْرَابِ : أَعْرَابِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : ( الْعَرَبُ ) ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى )<sup>(٢٩)</sup> ، وَحَمَلُ ( الْأَعْرَابِ )<sup>(٣٠)</sup> عَلَى ( الْعَرَبِ ) أَقْسَمُ مِنْ حَمَلِ ( سَوَاسِيَةً ) عَلَى ( سَوَاءٍ ) ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ تَقُولُهُ فِي الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ فِي التَّشْنِيَةِ : ( هُمْ فِيهِ شَرَعٌ سَوَاءٌ ) ، وَفِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ نَظَرٌ يَتَبَيَّنُ فِي ( الْمَقْدَمَاتِ ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَالَ : ( وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ ضَبْعَانَانَ )<sup>(٣١)</sup> ، وَأَغْفَلَ حِكَايَةَ سَبِيوِيهِ فِي بَابِ ( تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلِحَقَّتْهُ أَلْفُ التَّانِيثِ ، فَصَارَ مَعَ الْأَلْفَيْنِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ ) ، ( تَقُولُ فِي سِرْحَانٍ : سُرَيْجِيْنٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : سِرَاحِيْنٌ ، وَضَبْعَانٌ ضَبَّيْعِيْنٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ : ضَبَّاعِيْنٌ )<sup>(٣٢)</sup> ، وَظَنَّ ضَبْعًا مَوْثًا كَأَذْنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْثٌ كَبْقَرَةٍ وَدَجَاجَةٍ ، قَالَ الْمَبْرَدُ فِي آخِرِ ( الْكَامِلِ )<sup>(٣٣)</sup> : ( هَذَا بَقْرَةٌ وَهَذِهِ بَقْرَةٌ حَتَّى يَقُولَ : ثَوْرٌ ، وَهَذَا دَجَاجَةٌ وَهَذِهِ دَجَاجَةٌ حَتَّى يَقُولَ : دَيْكٌ ) ، وَكَذَلِكَ هَذَا ضَبْعٌ وَهَذِهِ ضَبْعٌ حَتَّى يَقُولَ : ضَبْعَانٌ<sup>(٣٤)</sup> ، فَهَذَا كُلُّهُ مَوْثٌ اللَّفْظِ وَإِنْ أَرَدْتَ الذِّكْوَرَ .

( ٢٨ ) : النكلمة ٢٢٨ .

( ٢٩ ) : الكتاب ٢ / ٨٩ .

( ٣٠ ) : فِي الْأَصْلِ : الْعَرَبِ الْأَعْرَابِ .

( ٣١ ) : النكلمة ٢٢٨ .

( ٣٢ ) : الكتاب ٢ / ١٠٨ .

( ٣٣ ) : ص ١٤٧٨ .

( ٣٤ ) : يَنْظُرُ : الْكَامِلُ ٣٦٦ .

وقال الزجاجي (٣٥) : هُما حَمَلٌ على اللفظ لا على المعنى ، تقول : ( له ثلاثٌ مِنَ البَطِّ ذكورٌ ) ، الى آخِرِ هذا الفصل ، فثامَلُهُ هناك تُصِيبُ إن شاء الله ، وذَكَرَ سيبويه سِرَاحَ وضباع (٣٦) في آخِرِ بابٍ مِنَ الجَمْعِ المَكْسَرِ .

فقال : ( كِلا اسمٌ مفرَدٌ وليسَ بِثَنِيَّةٍ ) (٣٧) ، وهذا ما لا يتوَهَّمُهُ أحدٌ ، ولا يَقَعُ بِيالٍ بشرٍ ، فإنَّ علامَةَ الثَنِيَّةِ مستعملةٌ في كُلِّ شيءٍ ، حتَّى لَزِمَ ذلك في أسْمَاءِ الإِشارةِ ، وما يَجْري مجراها مِنَ العبارةِ بما لا يتوجَّهُ عليه الإِعرابُ ، ولا يسوِّغُ فيه التصريفُ ، فكيف وَقَعَ بِيالِهِ ، والتَبَسَ بخاطِرِهِ / ٣٠ و / أن أحداً يراهُ مثنى وَعَلِمَ الثَنِيَّةَ معدومٌ فيه ، حتَّى احتاجَ الى شاهِدٍ في قولِهِ (٣٨) :

كِلا يَوْمِي أَمَامَةَ يَسُومُ صَدًّا

وإن نَمِ نأتها إلا لِمَا

قال سيبويه في ( باب ما شُدُّ فُأبِدَلْ مكانَ اللامِ الياءُ ) : « وَأَمَّا كُلُّ وَكِلا فَكُلُّ واحدٍ مِنَ لَفْظٍ ، ألا تراهُ يقولُ : ( رأيتُ كِلا أَخويك ) ، فيكونُ مِثْلَ مِعَى ولا يكونُ فيه تَضَعِيفٌ (٣٩) .

### بابُ الجَمْعِ الذي على حَدِّ الثَنِيَّةِ

قال : ( ومما شُدُّ مِنَ هذا البابِ قولُهُ (٤٠) :

مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَا

(٣٥) الجمل في النحو ١٣٣ . والزجاجي أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ وقيل ٣٤٠ هـ .

( ينظر : نزعة الألباء ٣٠٦ ، انباء الرواة ٢ / ١٦١ ) .

(٣٦) الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٣٧) التكملة ٢٢٨ .

(٣٨) البيت لجرير في ديوانه ٧٧٨ ، التكملة ٢٢٨ .

(٣٩) الكتاب ٢ / ٤٠١ ، وفي الأصل : ألا ترى تقول . وأثبتنا نص سيبويه .

(٤٠) لعمر بن كلثوم في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٢ ، وصدرة :

نَهْدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُوَيْدًا

وينظر في البيت : شرح الأبيات المشككة الاعراب لأبي علي ١٧٣ .

وكانَ الأصلُ (مَقْتَبِينَ) ، لأنَّهُ مِنْ (القَتْبِ) ، وكانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِياءِ النِّسَبِ ،  
ولكنَّهُ جاءَ كالأشعريين (٤١) .

وَشُدُوذُ (مَقْتَبِينَ) أَكْثَرُ مِنْ هَذَا ، قَالَ سَيِّبِيهِ < فِي > (بَابِ مِنَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ  
وَالنُّونِ) : ( وَسَأَلْتُ الخَلِيلَ ، رَحِمَهُ اللهُ ، عَنِ مَقْتَبِيٍّ وَمَقْتَبِينَ فَقَالَ : هَذَا بِمَنْزِلَةِ  
الأشعريِّ والأشعريينَ ، فَإِنْ قُلْتَ ، لِمَ لَمْ يَقُولُوا : مَقْتَبُونَ ؟ فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : جاءَ وَا بِهِ عَلَى  
الأصلِ كما قالوا : مَقَاتِبَةٌ ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الخَطَّابِ (٤٢) عَنِ العَرَبِ ، وَلَيْسَ كُلُّ العَرَبِ  
يَعْرِفُ هَذِهِ الكَلِمَةَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ (مِذْرَبِينَ) ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ واحِدٌ  
يُقَرَّدُ (٤٣) .

وحكى أبو عبيد (٤٤) فِي (المصنّف) : ( قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الجِرْمَازِ : رَجُلٌ مَقْتَبِينَ ،  
وَرِجَالٌ مَقْتَبِينَ ، وَرِجَالٌ وَنِساءٌ مَقْتَبِينَ ، وَهُمُ الَّذِينَ يَعمَلُونَ لِلنَّاسِ بِطعامٍ  
بَطونِهِم ) (٤٥) .

ثُمَّ جاءَ بَعْدَ هَذَا آخِرُ البَابِ بِكلامٍ لا يَصِحُّ إِصلاحُهُ وتَعيينُ الصوابِ فِيهِ ، إِلا فِي  
أوسَعِ مِنْ هَذِهِ الرِسالَةِ .

- 
- (٤١) التكملة ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وفيه : وكان القياسُ مَقْتَبِينَ . . ولكنه جاء كالأعجمين والأشعريين .  
(٤٢) هو الأخص الأكبر ، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد ، من أكابر العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو  
عبيدة . (طبقات النحويين واللغويين ٤٠ ، إنباء الرواة ٢ / ١٥٧) .  
(٤٣) الكتاب ٢ / ١٠٣ ، وفي الأصل : الأشعر والأشعريين .  
(٤٤) الغريب المصنف ١ / ١٤٥ . وفيه : ( . . . هذا رجل مقتوبين ، مفتوح ، ورجلان مقتوبين ، ورجال  
مقتوبين ، وكذلك الواحدة والجميع من المؤنث ، وهم . . . ) ، وفي الأصل : أبو عبيدة ، وهو  
تحريف .  
(٤٥) ينظر : النوادر في اللغة ٥٠٢ .

## بَابُ النَّسَبِ

سَوَى فِي هَذَا بَيْنَ الشَّاذِّ وَالَّذِي<sup>(٤٦)</sup> أَجْرُوهُ مَجْرَى الْقِيَاسِ<sup>(٤٧)</sup> ، قَالَ سَيَبَوِيه : ( فَمِنْهُ مَا يَجِيءُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَمِنْهُ مَا يُعَدَّلُ وَهُوَ الْقِيَاسُ الْجَارِي فِي كَلَامِهِمْ )<sup>(٤٨)</sup> ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ فِي الْعَالِيَةِ : عُلُوِّيٌّ ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي الْعَظِيمِ الْأَنْفِ : أَنْفِيٌّ<sup>(٤٩)</sup> .

### بَابُ مَا أَطْرَدَ التَّغْيِيرُ فِيهِ مِنْ [ الْأَسْمَاءِ فِي ]<sup>(٥٠)</sup> النَّسَبِ

قَالُوا ( فِي النَّسَبِ إِلَى شَاةٍ : شَاهِيٌّ )<sup>(٥١)</sup> ، ثُمَّ عَارَضَ نَفْسَهُ بَرْدُ الْفِ ( شَاهِيٌّ ) إِلَى الْأَصْلِ لِمَا رَدَّ الْهَاءَ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ / ٣٠ ظ / فِي ( يَدَوِيٌّ ) ، وَهَذَا وَهَمُّ عَظِيمٌ ، كَأَنَّ أَصْلَ يَدٍ يَدِيٌّ ، فَلَمَّا رَدَّ مَا حَذَفَ أَلْقَى حَرَكَةَ الدَّالِ وَلَمْ يَرُدَّهَا إِلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ رَاعَى مَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْأَصْلِ قَبْلَ النَّسَبِ ، وَالْفُ شَاةٌ لَمْ يُجِدْ فِيهَا النَّسَبَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا رَدَّ الْهَاءَ ، وَالْأَلْفُ بِحَالِهَا قَبْلَ الرَّدِّ .

(٤٦) فِي الْأَصْلِ : الَّذِي .

(٤٧) التَّكْمَلَةُ ٢٤٠ - ٢٤١ وَفِيهَا : ( وَالتَّغْيِيرُ اللَّاحِقُ لِلْأَسْمِ فِي النَّسَبِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : تَغْيِيرٌ غَيْرُ مَطْرُودٍ فِي النِّظَائِرِ وَلَا مُسْتَمَرٍّ ، وَتَغْيِيرٌ مُسْتَمَرٌّ مَطْرُودٌ . فَمَا كَانَ غَيْرَ مَطْرُودٍ فَحُكْمُهُ أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مُسْتَمَرًّا قِيَاسًا عَلَيْهِ ) .

(٤٨) الْكِتَابُ ٢ / ٦٩ .

(٤٩) التَّكْمَلَةُ ٢٤١ .

(٥٠) مِنْ التَّكْمَلَةِ ٢٤١ .

(٥١) التَّكْمَلَةُ ٢٤٢ وَفِيهَا : ( وَلَمْ تَرُدَّ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ مُصَحَّحَةٌ كَمَا لَمْ تَسْكُنِ الْعَيْنُ فِي يَدَوِيٍّ وَنَحْوِهِ ) . وَيَنْظُرُ الْكِتَابُ ٢ / ٨٤ .

## بَابُ النَّسَبِ إِلَى مَا كَانَ لِأُمِّهِ يَاءٌ أَوْ وَاوًا وَكَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ

قَالَ فِي (حَيِّ) وَبَابِهِ : (حَيَوِيٌّ) (١٠٠) ، لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، ثُمَّ شَبَّهَ بِهِ (رَمَلِيٌّ) وَ(حَمَصِيٌّ) وَلَيْسَ مِثْلَهُ ، لِأَنَّ تَحْرِيكَ السَّاكِنِ فِي حَيٍّ وَنَحْوِهِ قِيَاسٌ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا كَانَ قَبْلَهُ ، وَرَمَلِيٌّ وَحَمَصِيٌّ شَاذٌ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ مَا هُوَ مِثْلُ لَفْظِهِ ، لَا يُقَالُ فِي زَنْدٍ : زَنْدِيٌّ ، وَلَا < فِي > بَعْلٍ : بَعْلِيٌّ ، وَقَدْ حَكِيَتْ عَنِ الْمَبْرَدِ ، حَمَصِيٌّ بِفَتْحِ الْمِيمِ (١٠١) .

## فصل

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( وَفِي الْأَضَافَةِ إِلَى عَدْوَةٍ عَدْوِيٌّ كَمَا قُلْتِ فِي شَنْوَةٍ : شَنْيٌ ) (١٠٢) ، هَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ (عَدْوِيٌّ) قِيَاسٌ ، وَشَنْيٌ شُدُودٌ ، وَالْقِيَاسُ شَنْيٌ (١٠٣) بِضَمِّ النُّونِ كَمَا نَقُولُ : سَمْرِيٌّ ، وَأَمَّا عَدْوَةٌ فَإِنَّ الْحَذْفَ لِأَزْمِ الْهَاءِ لَزِمَ (فَعِيلَةٌ) وَ(فَعِيلَةٌ) فِي نَحْوِ : (جَدِيمَةٌ) وَ(أُمِيَّةٌ) ، فَإِذَا حَذَفَتْ مَدَّةُ (فَعُولَةٌ) بَقِيَ : (عَدْوَةٌ) ، ثُمَّ تَحْدَفُ الْهَاءُ فَيَبْقَى (عَدْوٌ) اسْمُ آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ قَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي (أَدْلٍ) وَ(أَجْرٍ) جَمَعَ (ذَلْوٍ) وَ(جِرْوٍ) ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (نَفِيرٍ) ، ثُمَّ تَفْتَحُ الْكَسْرَةُ فَتَقُولُ : (عَدْيٍ) كَمَا فَتَحَتْهَا فِي (عَدٍ) ، فَتَنْقَلِبُ الْيَاءُ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَيَصِيرُ (عَدًا) مِثْلَ (عَصَاً) ، فَتَقُولُ : (عَدْوِيٌّ) كَمَا تَقُولُ : (عَصَوِيٌّ) ، وَ(عَلْوِيٌّ) بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ .

وَالْهَمْزَةُ فِي (شَنْيٍ) حَرْفٌ مَا لَمْ تَثْبُتْ بَعْدَ الضَّمَّةِ كَمَا تَثْبُتُ الرَّاءُ بَعْدَ الضَّمَّةِ فِي

(٥٢) التكملة ٢٤٦ .

(٥٣) النكت ٨٨٥ ، شرح المفصل ٦ / ١٢ ، شرح الشافية ٢ / ٣٢ . وينظر : المتعصب ٣ / ١٣٣ .

(٥٤) التكملة ٢٤٧ .

(٥٥) عدّ سيويه (شَنْيٍ) ، بفتح النون ، الصحيح في النسب إلى (شَنْوَةٍ) . ينظر : الكتاب ٢ / ٧٠ .

( سَمْرِيٌّ ) ، فهذا واضح إن شاء الله ، وفي امتناع ( عَدْوَةٌ ) من الحملِ على ( عَدْوِيٌّ ) كما يُحْمَلُ ( عَبَاءَةٌ ) على ( عباء ) ونحوه مما يلحقه الهاء نظراً ، والحوّل لله .

## بَابُ الإِضَافَةِ إِلَى مَا يُحَدَفُ مِنْهُ حَرْفٌ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنْ مَوْضِعِ اللّامِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( غَدِيٌّ وَعَدْوِيٌّ )<sup>(٥٦)</sup> ، وَلَمْ تَقُلِ الْعَرَبُ ( غَدِيٌّ ) الْبَتَّةَ ، وَلَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا هُوَ ظَنٌّ مِنْهُ ، قَالَ سَبِيوهُ فِي بَابِ الإِضَافَةِ إِلَى بَنَاتِ / ٣١ و / الْحَرْفَيْنِ : ( وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : [ فِي دَم ] : دَمِيٌّ ، وَفِي يَدٍ : يَدِيٌّ ، وَإِنْ شِئْتَ يَدْوِيٌّ وَدَمْوِيٌّ ، كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ فِي غَدٍ : غَدْوِيٌّ )<sup>(٥٧)</sup> ، وَقَالَ : ( سَمْوِيٌّ ، وَإِنْ شِئْتَ سَمْوِيٌّ )<sup>(٥٨)</sup> ، وَلَمْ أَسْمَعْ هَذَا .

وَقَالَ فِي النَّسَبِ إِلَى ( اسْتِ ) : ( سَتِيٌّ ) بِالرَّذِّ ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى ( سِهٍ ) : ( سِهِيٌّ ) وَلَمْ يُجِزِ الرَّذُّ<sup>(٥٩)</sup> ، وَلَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا شَيْئاً ، وَالْقِيَاسُ عِنْدِي الرَّذُّ .  
وَقَالَ فِي كِلَا : ( كِلْوِيٌّ ، وَكِلتَوِيٌّ )<sup>(٦٠)</sup> ، وَكِلتَوِيٌّ<sup>(٦١)</sup> خَطَأً ، قَالَ سَبِيوهُ فِي بَابِ الإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ : ( وَكَذَلِكَ كِلْنَا وَتُنْتَانِ ، تَقُولُ : كَلْوِيٌّ وَتُنْوِيٌّ ، وَبِتْنَانِ : بَنُوِيٌّ )<sup>(٦٢)</sup> .

(٥٦) التكملة ٢٤٩ .

(٥٧) الكتاب ٢ / ٧٩ والزيادة منه .

(٥٨) التكملة ٢٥١ . وفي الكتاب ٢ / ٨١ : سَمْوِيٌّ ، بفتح السين فقط .

(٥٩) التكملة ٢٥١ .

(٦٠) التكملة ٢٥١ ، وفيه : ( وفي كلا : كلويٌّ ، وفي كلنا : كلتيٌّ وكلويٌّ ) .

(٦١) وهو رأي الجرهمي ، ينظر : سر الصناعة ١٥١ ، التكت ٨٩٧ ، شرح المفصل ٦ / ٦ .

(٦٢) الكتاب ٢ / ٨٢ .

## بَابُ النَّسَبِ إِلَى مَا يُحَدَفُ مِنْهُ آخِرُهُ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : ( بَحْرَانِيٌّ ) ، فَلِأَنَّ الْفُ وَالنُّونَ فِيهِ لَيْسَتَا بِشَتِيَّةٍ ، وَلَكِنْ بُنِيَ الْأِسْمُ عَلَى فَعْلَانٍ فَأُضِيفَ إِلَيْهِ (١٣٦) ، وَهَذَا عَجَبٌ ، يَقُولُ : ( إِلَى الْبَحْرَيْنِ ) ، ثُمَّ يَقُولُ : ( الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ لَيْسَتَا بِشَتِيَّةٍ ) .

نُطِيعُ وَنُعْصِي كُلَّ يَوْمٍ أَمِيرَنَا

وَمَا كُلُّ جَيْلٍ لَا نَزَالَ نُشَاوِرُهُ

وَحَكَى أَبُو عِيِيدٍ فِي ( الْمُصَنَّفِ ) قَالَ الْيَزِيدِيُّ (١٣٧) : سَأَلَنِي وَالْكَسَائِيُّ الْمَهْدِيُّ (١٣٨) عَنِ النَّسَبَةِ إِلَى ( الْبَحْرَيْنِ ) وَالِى ( حِصْنَيْنِ ) ، لِمَ قَالَوَا : ( حِصْنِيٌّ ) وَ ( بَحْرَانِيٌّ ) ؟ قَالَ الْكَسَائِيُّ : كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : ( حِصْنَانِيٌّ ) لِاجْتِمَاعِ النَّوْنَيْنِ ، قَالَ : وَلَوْ قُلْتَ : إِنَّمَا كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : ( بَحْرَانِيٌّ ) فَيُشْبِهُ النَّسَبَ إِلَى الْبَحْرِ (١٣٩) .

وَقَالَ سَيِّبِيهِ فِي بَابِ مَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَتَانِ لِلجَمْعِ وَذَلِكَ قَوْلِكَ : مُسْلِمُونَ وَرَجُلَانِ : ( وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ يَبْرِينُ ، قَالَ : قَسْرِينِيُّ كَمَا تَقُولُ : غَسْلِينِيُّ ) (١٤٠) ، وَكَذَلِكَ بَحْرَانِيٌّ إِذَا جَعَلْتَ الْإِعْرَابَ فِي النَّوْنِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٦٣) التكملة ٢٥٢ .

(٦٤) أبو محمد يحيى بن المبارك ، ت ٢٠٢ هـ . (مراتب النحويين ٩٨ ، معجم الأدباء ٢٠ / ٣٠) .

(٦٥) هو الخليفة المهدي . وفي الأصل : المهدي ، وهو تحريف .

(٦٦) الغريب المصنف ١ / ١٣١ . وجاءت هذه الرواية في : أمالي الزجاجي ٥٩ ومجالس العلماء ٢٢٠

والأشياء والنظائر ٥ / ٣٩ - ٤٠ .

(٦٧) الكتاب ٢ / ٨٦ ، وفيه : ( وَمَنْ قَالَ : هَذِهِ يَبْرِينُ قَالَ : يَبْرِينِيُّ كَمَا تَقُولُ : غَسْلِينِيُّ ) .

## فصل

وذكر في هذا الباب عبد القيس<sup>(٣٨)</sup> ونحوه ، وفرق بينه وبين [ ابن ]<sup>(٣٩)</sup> الزبير ونحوه ، ولم يوضحه ، ولكنه صواب ، وتتجافى له عن عبد مناف<sup>(٤٠)</sup> ، لأنه حمله على ابن الزبير ونحوه ، وليس كذلك .

### باب النسب الى الجمع

قال في هذا الباب : ( وقالوا في الأعراب : أعرابي ، لأنك لو زدته الى عرب لزدت الاسم عموماً )<sup>(٤١)</sup> ، وهذا ليس بشيء ، ولكنه لا واحد له على هذا المعنى ، قال سيويه : ( وتقول في الأعراب : أعرابي ، لأنه ليس له واحد على هذا المعنى ، / ٣١ ظ / ألا ترى أنك تقول : العرب ، فلا يكون على هذا المعنى )<sup>(٤٢)</sup> ، غير أننا لا ينبغي أن نكفر إحسانه ، فيما أوضح بيانه ، وأعطى برهانه ، من الفرق في النسب بين الخصوص والعموم ، وإنه لمن السير المكتوم ، كالكيمياء والنجوم ، والأنفاط والسُموم ، وغيرها مما لا يسع الإفصاح بها<sup>(٤٣)</sup> والتعرض لها ، وهل رجع في النسب الجمع الى واحد ، إلا تفرقة بين ما وضع له وبين ما سمي به ، فالعموم والخصوص هنا لغوا يعرج عليه ، ولا يلتفت اليه إن شاء الله .

( ٦٨ ) التكملة ٢٥٤ .

( ٦٩ ) من التكملة .

( ٧٠ ) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٨ ، وفيه النسب الى ( عبد مناف ) : ( مناني ) كما ذكر أبو علي ، وعلة بمخافة الالتباس ، وهي العلة التي ذكرها أبو علي في التكملة ٢٥٤ .

( ٧١ ) التكملة ٢٥٦ .

( ٧٢ ) الكتاب ٢ / ٨٩ ، وينظر : النكت ٩٠٣ .

( ٧٣ ) في الأصل : به .

## بَابُ الْعَدَدِ

والصوابُ العَدُّ والعِدَّةُ ، وقد مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ<sup>(٧٤)</sup> .

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( وَرَوَى الْكِسَائِيُّ : الْخَمْسَةَ الْأَثْوَابِ )<sup>(٧٥)</sup> ، وَكَذَلِكَ أَبُو زَيْدٍ ، قَالَ : ( وَلَمْ يَقُولُوا : ( النِّصْفُ الدَّرْهَمِ ) وَلَا ( التُّلْثُ الدَّرْهَمِ ) ، وَامْتِنَاعُهُ مِنَ الْأَطْرَادِ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ )<sup>(٧٦)</sup> .

كَذِي الْعَرِّيُّ كَوَى غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعٌ<sup>(٧٧)</sup>

وَالْإِعْتِرَاضُ بِإِحْدَى هَاتَيْنِ الْإِضَافَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى بِمَا يَلْزَمُ سَتْرَهُ ، وَلَا يَسُوغُ نَشْرُهُ ، وَقَدْ مَضَى بَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى مِنَ الرَّسَالَةِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

ثُمَّ قَالَ : ( وَبَيَّتُ ذِي الرُّمَّةِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا رَوَاهُ الْكِسَائِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ )<sup>(٧٨)</sup> :

وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّسُومُ الْبِلَاقِعُ<sup>(٧٩)</sup>

وَمُخَالَفَةُ الْكِسَائِيِّ فِيمَا رَوَاهُ تَكْذِيبٌ لَهُ وَمُخْطِئَةٌ لِلْعَرَبِ ، وَمَعَ أَنَّ ذَا الرُّمَّةَ قَالَ صَوَابًا ، وَلَمْ يُحْرِّمَ عَلَى النَّاسِ التَّصَرُّفَ فِي اللُّغَةِ بِمَا لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ ، وَلَا قَصْرَهُمْ عَلَى التَّزَامِ قَوْلِهِ ، فَيَحْتَجُّ بِهِ وَلَا يَشُدُّ شَيْءٌ عَنْهُ<sup>(٨٠)</sup> :

وَفِي النَّاسِ إِنْ رَثْتُ جِبَالَكَ وَاصِلٌ

وَفِي الْأَرْضِ عَنِ دَارِ الْبَيْلَى مُتَحَوِّلٌ<sup>(٨١)</sup>

(٧٤) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٧٥) التكملة ٢٦٣ .

(٧٦) المصدر نفسه .

(٧٧) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدوره كما في ديوانه ٤٥ :

فَحَمَلْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وَتَرَكَتَهُ

(٧٨) ذو الرمة ، ديوانه ١٢٧٤ .

(٧٩) التكملة : ٢٦٣ - ٢٦٤ وفيه : أُوَيْدِعَ الْبِكِي . . . وَالْدِيَارِ الْبِلَاقِعِ .

(٨٠) تعريف العدد مسألة خلافية ، ينظر : مجالس ثعلب ٥٩٠ ، الانصاف ٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي

٣٧ / ٢ .

(٨١) البيت لمعن بن أوس المزني في ديوانه : ٩٤ .

وَأَنْشَدَ<sup>(٨٢)</sup> :

رَبَاءٌ شَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا  
إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ  
لِلْمَتَخَلِّهِ هَذَا ، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ لِمَا كَانَ بِسَبِيلِهِ .

## فصل

قَالَ : ( فَإِذَا بَلَغَتْ الْمِئَةَ أَضْفَتَ إِلَى الْمَفْرِدِ فَقُلَّتْ : مِئَةٌ دَرَاهِمٌ ، فَاجْتَمَعَ فِي الْمِئَةِ مَا  
اِفْتَرَقَ فِي عَشْرَةٍ وَتَسْعِينَ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ عَشْرَ عَشْرَاتٍ ، وَكَانَ الْعَقْدُ الَّذِي بَعْدَ  
التَّسْعِينَ )<sup>(٨٣)</sup> .

وَهَذَا التَّعْلِيلُ حَسَنٌ جَدًّا لَوْلَا « ثَلَاثُ مِائَةٍ سِتِينَ وَازْدَادُوا / ٣٢ وَ / تِسْعًا »<sup>(٨٤)</sup> .  
وَأَنْكَرَ ( لِلْيَلَةِ خَلَّتْ وَمَضَتْ )<sup>(٨٥)</sup> ، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا خَفَاءَ بِهِ ، إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ تَعَالَى .

## بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقِّ مِنْ اسْمِ الْعَدَدِ

اسْمُ الْفَاعِلِ الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ وَغَيْرُهُ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْعِدَّةِ وَالْعَدِيدِ وَالْعَادَّةِ  
فِيهَا مَضَى مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ<sup>(٨٦)</sup> ، قَالَ سَيَبَوِيه : ( بَابُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُوقَعُ عَلَى عِدَّةِ الْمُؤَنَّثِ  
وَالْمَذْكَرِ لِتَبَيُّنِ مَا الْعَدْدُ إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ إِلَى تِسْعَةِ عَشْرٍ )<sup>(٨٧)</sup> ، فَهَذَا الصَّوَابُ لَا مَا قَالَ .

(٨٢) التكملة : ٢٦٩ ، والبيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ٣٧ .

(٨٣) التكملة ٢٦٤ ، وفي الأصل : عشر وتسعين .

(٨٤) الكهف ٢٥ ، وفيها مَيَّزَتْ ( مائة ) بالجمع وهو ( ستين ) .

(٨٥) التكملة ٢٦٥ . وفي الأصل : وبقيت .

(٨٦) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٨٧) الكتاب ٢ / ١٧١ وفيه : ( إذا جاوز الاثني والتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة ) .

## فصل

ثُمَّ قَالَ : ( فإذا جاوزت العَشْرَةَ في هذا البابِ ، فإنَّ الاشتقاقَ يكونُ على الوجهِ الأوَّلِ ، ولا يكونُ على الوجهِ الثانيِ ، وهو خامسُ أربعةٍ ، لأنَّهُ لا يستقيمُ أن يُشْتَقَّ مِن ثلاثةٍ عَشَرَ ونحوِهِ فِعْلٌ ، فيَجري اسمُ الفاعلِ عليه )<sup>(٨٨)</sup> ، فلا نَدري على مَنْ يُعْوَلُ ؟ أَعْلِيهِ أم على سيبويه ، وهو يقولُ في بابِ ذِكْرِ الاسمِ الذي تَبَيَّنَ به العِدَّةُ كَمْ هي مع تمامِها الذي هو مِن ذلك اللفظِ )<sup>(٨٩)</sup> ، قال : ( وعلى هذا تقولُ : رابعُ ثلاثةٍ عَشَرَ كما تقولُ : خامسُ أربعةٍ )<sup>(٩٠)</sup> ، وحكى يعقوب<sup>(٩١)</sup> في : إصلاح < المنطق ><sup>(٩٢)</sup> : ( هو ثالثُ عَشَرَ ، بالرفعِ ، وثالثُ عَشَرَ ، بالنصبِ إلى تسعةٍ عَشَرَ ، فَمَنْ رَفَعَ قَالَ : أردتُ : ثالثُ ثلاثةٍ عَشَرَ ، وأَلْفَيْتُ الثلاثةَ وتركتُ ثالثاً على إعرابهِ ) ، فتراه قد بَقِيَ ثالثاً معرباً ، ولم يَعْرِضْ لثلاثةٍ عَشَرَ ، وكذلك هو ثالثُ تسعةٍ وعشرين ، قاله أبو عبيد في ( المصنَّف )<sup>(٩٣)</sup> .

## فصل

وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ ( أَشْيَاءَ ) تُذَكَّرُ بِقَوْلِهِمْ : ثلاثةٌ ، وَقَالَ : ( مَعَ أَنَّ أَشْيَاءَ مُؤنَّثَةٌ كَطَرْفَاءِ )<sup>(٩٤)</sup> ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ ثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً وَنَحْوَهَا كُلُّهَا مُؤنَّثَةٌ ، وَإِنَّمَا يُنظَرُ إِلَى الْوَاحِدِ مِنْ تِلْكَ الْعِدَّةِ ، فَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا قُلْتُ : ثلاثةٌ ، وَإِنْ كَانَ مُؤنَّثًا قُلْتُ : ثلاثٌ ،

( ٨٨ ) التكملة ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وفيه : ( فقلت : أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر ، فإن الاشتقاق من اسم العدد يكون على ... ) .

( ٨٩ ) الكتاب ٢ / ١٧٢ ، وفيه : ( ذكرك الاسم الذي به تَبَيَّنَ العِدَّةُ ... ) .

( ٩٠ ) الكتاب ٢ / ١٧٣ ، وفيه : ( وعلى هذا تقول : رابعُ ثلاثةٍ عَشَرَ لما قلت : خامسُ أربعةٍ عَشَرَ ) .

( ٩١ ) ابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ . ( طبقات النحويين واللغويين ٢٢١ ، نزهة الألباء ١٧٨ ) .

( ٩٢ ) إصلاح المنطق ٣٠٠ .

( ٩٣ ) الغريب المصنَّف ق ١٥٥ ، وفيه : ( كانوا تسعة وعشرين فنزلتهم ، أي : صرَّتْ لَهُمْ ثَلَاثِينَ ) .

( ٩٤ ) التكملة ٢٧١ . وينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

وَكَلَّمَا الْعِدَّتَيْنِ مُؤَنَّثَةً ، وكذلك ( أشياء ) لفظه مؤنَّثٌ مثلُ بَطَّةٍ واحدةٌ مذكَّرٌ<sup>(٩٥)</sup> ، تحمل اسمَ العِدَّةِ على الواحدِ .

وقوله : ( مثل طَرْفَاءٍ وَقَضْبَاءِ )<sup>(٩٦)</sup> وَهَمْ ، هو مِثْلُهُ في لَفْظِهِ ، وليسَ مِثْلَهُ في مَوْضِعِهِ ، لأنَّكَ تَجْمَعُ فتقول : أشاوى ، ولا تَجْمَعُ الطَّرْفَاءَ ، وواحدةٌ ( شَيْءٌ ) ، وواحدةٌ الطَّرْفَاءِ ( طَرْفَاءٌ واحدةٌ ) .

وذكر رجل<sup>(٩٧)</sup> كالمعتذرٍ من التائبِ ، وينبغي أن يعتذر من أفقره / ٣٢ ظ / وعلمة ونحوه ، مما لفظه مؤنَّثٌ وواحدةٌ مذكَّر .

وقال : ( ثلاثٌ ذَوْدٌ ) ، ثم قال : ( حيثُ كانَ في المعنى جَمْعاً )<sup>(٩٨)</sup> ، والذَوْدُ مؤنَّثٌ<sup>(٩٩)</sup> كالنَّعَمِ وَالْحَيْلِ ، فلا معنى لاعتذاره عنه بجمعٍ ، فإنَّ ( الغنمَ ) جمعٌ ، وقال : « نُسِّقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ »<sup>(١٠٠)</sup> .

## بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ

ذكر في أولِ هذا الباب أن كتابه مستقلٌ بنفسه<sup>(١٠١)</sup> ، وهذه الصفة لا يَجْمَلُهَا إِلَّا كِتَابٌ سَبِيوِيهِ لِلوَاحِدِ ، فالواحدُ من القائمِينَ عنه لا المتسبينَ إليه .

(٩٥) ذهب البصريون الى أنَّ اشياءَ اسمٌ مؤنَّثٌ واحدٌ موضوعٌ للجمع لأنَّ وزنه فعلاء ، وذهب الأَخفش والكوفيون الى أنه جمع ( شيء ) ووزنه ( أفجلاء ) . ينظر : المتصف ٢ / ٩٤ ، النكت ٩٨٩ ، الانصاف ٨١٢ .

(٩٦) التكملة ٢٧١ .

(٩٧) التكملة ٢٧١ ، وفيه : ( وقالوا : ثلاثَةٌ رَجُلَةٌ ، فجمعوا ذلك بمنزلة ( أشياء ) ، كأنه صارَ بدلاً من ( أرجالٍ ) .

(٩٨) المصدر نفسه .

(٩٩) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

(١٠٠) النحل ٦٦ .

(١٠١) التكملة ٢٧١ .

وقال في هذا الباب : (وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يُعْلَمُ مَدُّهُ وَلَا قَصْرُهُ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ كَالسَّاءِ) (١٠١) ، وهذا وَهْمٌ فَاجِحٌ ، لِأَنَّ جَمْعَهُ (أَسْمِيَّةٌ) عَلَى (أَفْعَلَةٍ) ، وَهُوَ مِنْ الْقِيَاسِ .

وقال : (السُّدَى فِي الْبُسْرِ) (١٠٢) قِيَاسٌ لِأَنَّهُ مِنْ (سَدَيْتِ الْبُسْرَةِ) ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (السُّدَى : مَا سَقَطَ نَهَاراً ، وَالنَّدَى : مَا سَقَطَ لَيْلاً) ، وَهَذَا خَطَأً ، السُّدَى : مَا سَقَطَ أَوَّلَ اللَّيْلِ ، وَالنَّدَى : مَا سَقَطَ آخِرَهُ . وَالْحَشَاءُ (١٠٣) مِنْ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (حَشِيٌّ) وَ (حَشِيَانٌ) كَصَدِيدِي وَصَدِيَانٌ . وَالسَّفَا (١٠٤) فِي النَّاصِيَةِ مَقْيَسٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (سَفَوَاءٌ) وَ (سَفِيَةٌ) (١٠٥) ، وَقَوْلُهُ : (تُكْرَهُ فِي الْفَرَسِ وَتُسْتَحَبُّ فِي الْبَعْلِ) (١٠٦) خَطَأً ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : (سَفَوَاءٌ تَرْدَى بِنَسِيحٍ وَحَدِيدٍ) .

فِي وَصْفِ الْبَعْلَةِ ، فَإِنَّمَا هِيَ هُنَا السَّرِيعَةُ ، مِنْ سَفَتِ الرِّيحِ ، فَبَيْنِي لَهَا (أَفْعَلٌ) مَبَالِغَةٌ .

الصَّدَى مِنَ الْعَطَشِ مَقْصُورٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ (صَدِيدِي) وَهُوَ (صَدِيَانٌ) . الشَّرَى (١٠٧) مِنَ الْغَضَبِ وَمِنْ الْجِلْدِ قِيَاسٌ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ مِنْهُ مِثْلُ (عَمٍ) . الْقَنَا فِي الْأَنْفِ قِيَاسٌ ،

- (١٠٢) التكملة ٢٧٥ ، وفيه ( . . . قصره ولا مده . . . كالسَّاءِ والمنا ) .
- (١٠٣) التكملة ٢٧٦ . وينظر : المتصور والممدود لفظويه ٤١ .
- (١٠٤) التكملة ٢٧٧ - ٢٧٨ .
- (١٠٥) التكملة ٢٧٨ .
- (١٠٦) ينظر : اللسان (سفا) .
- (١٠٧) التكملة ٢٧٨ ، وما ذكره أبو علي هورأي أبي عبيدة ، ينظر : المتصور والممدود لابن ولاد ٥٣ .
- (١٠٨) الرجز لدكين بن رجاء الفقيمي في اللسان (سفا) .
- (١٠٩) التكملة ٢٧٨ .
- (١١٠) التكملة ٢٨١ .
- (١١١) التكملة ٢٨١ .

تقول : ( أَقْفَى ) كما تقول : ( أَشْمُ ) و( شَمَاءُ ) . ( الرُّقْمَى )<sup>(١١١)</sup> : جَمْعُ ( رُقْمِيَّة ) ، قِياسٌ بِمَنْزِلَةِ  
 عُرْفٍ وَغُرْفِيَّةٍ . و( المُنْدَى )<sup>(١١٢)</sup> جَمْعُ ( مُنْدِيَّة ) ، مِثْلُهُ قِياسٌ . و( المَهْمَا )<sup>(١١٣)</sup> مِثْلُهُ  
 كَالغُرْفِ .

## فصل

ومن المفتوح الأول الممدود : الهَوَاءُ<sup>(١١٤)</sup> مقيسٌ ، جَمْعُهُ أَهْوِيَّةٌ . بَرَحَ بِكسرِ الرَّاءِ :  
 زالَ ، وبِفَتْحِهَا : صارَ في البَرَّاحِ<sup>(١١٥)</sup> . والقَبَاءُ<sup>(١١٦)</sup> قِياسٌ ، جَمْعُهُ أَقْبِيَّةٌ .  
 الجِثَاءُ<sup>(١١٧)</sup> : ما تُنَزَّلُ به القِدْرُ في ( المِصْنَفِ ) ، وليسَ القِدْرُ وعاءٌ . والرِّشَاءُ<sup>(١١٨)</sup> :  
 الحَبْلُ ، مقيسٌ تقولُ : أرشِيئَهُ . وكذلك الرِّوَاءُ أرويةٌ . والبِلاءُ : مصدرٌ باليْتِ ،  
 قِياسٌ .

وذكرَ الأصواتَ<sup>(١١٩)</sup> ، وَقَدْ ذَكَرْهَا في القِياسِ ، وتركنا القولَ فيها بَعْدَ هذِهِ ، إِلا أَنَّهُ  
 لا يَأَلُ / ٣٣ / و / ما وَقَعَ فيه فَتْجاً قِينا عنه .

ثُمَّ فَرَعَ القولَ في التَّائِيثِ والتَّذْكِيرِ<sup>(١٢٠)</sup> ، فَنَظَرَ وَأَمَعَنَ ، وَأَكْثَرَ فَاحْسَنَ ، وَذَهَبَ فِيهِ  
 كُلُّ مَذْهَبٍ ، وَبَلَغَ مِنْهُ إلى أبعَدِ مَطْلَبٍ ، بَيْنَ تَصْنِيفِ مُحْكَمٍ ، وَتَأْلِيفِ مِتراصِفٍ مُتَقَنٍ ،  
 مَسْتَظْهِراً بِالشَّاهِدِ مِنْ كِلامِ العَرَبِ ، مُرْسِلاً ما شاءَ مِنْ عِنانِ الأَدبِ ، إِلا نَبْذاً يَسِيرَةً مِنْ

( ١١٢ ) التكملة ٢٨٤ .

( ١١٣ ) التكملة ٢٨٤ .

( ١١٤ ) التكملة ٢٨٤ .

( ١١٥ ) في الأصل : ( الهوى مقيس جمع أهوية ) .

( ١١٦ ) التكملة ٢٨٦ . والكلام على برح الخفاء .

( ١١٧ ) التكملة ٢٨٦ .

( ١١٨ ) الغريب المصنف ١ / ٣٣٩ : وفي التكملة ٢٨٧ : الجيَاءُ .

( ١١٩ ) التكملة ٢٨٧ .

( ١٢٠ ) التكملة ٢٨٨ .

( ١٢١ ) المصدر / ٢٨٨ - ٢٨٩ .

( ١٢٢ ) التكملة ٢٩٣ .

باب السُّهُرِ وَالنِّسْبَانِ ، مُتَّفَرِّقَةٌ فِي جَنْبِ الْإِصَابَةِ وَالْإِحْسَانِ ، تَمَرُّ فِي الْكِتَابِ ، عَلَى تَوَالِي الْأَبْوَابِ ، غَيْرَ مُجْمَلَةٍ بِمَالِهِ فِي ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِ ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

فَمِنْهَا حِكَايَتُهُ<sup>(١٢٣)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا »<sup>(١٢٤)</sup> بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ ، أَيْ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَهُ وَمَنَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهِ ، وَإِذَا صَحَّ مَا حَكَاهُ فَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ ، ذَكَرَ سَبِيوهُ فِي إِمَالَةِ الْأَلْفِ<sup>(١٢٥)</sup> : ( رَأَيْتُ زَيْدًا ) بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ ، الْفِ النَّصْبِ ، لِمَجَاوِرَةِ الْيَاءِ ، وَلَمْ يُجَلِّ ( رَأَيْتُ عَبْدًا ) لِأَنَّ فِي النَّوْنِ مِنْ مَخَالَطَةِ حُرُوفِ الْقَمِّ وَبَعْضِ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، فَصَارَ ذَلِكَ نَحْوًا مِنَ اللَّيْنِ .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي اللَّوْمَى الْقَصْرِ<sup>(١٢٦)</sup> ، وَاحْتِجَاجُهُ بِرَوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ<sup>(١٢٧)</sup> :

أَمَا تَنْفُكَ تَرْكَبُنِي بِلَوْمَى  
لَمَجَّتْ [بِهَا] كَمَا لَمَجَّ الْقَصِيلُ

وَالصَّوَابُ الْمَدَّ<sup>(١٢٨)</sup> ، وَلَكِنْ قَصَرَهُ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةً ، قَالَتْ<sup>(١٢٩)</sup> :

أَلَمْ تَرَ قَوْمِي يَا نَعِيمٌ كَأَنَّمَا

يَفِيثُونَ بِاللُّؤْمَاءِ فَيْكَ الْغَنَائِمَا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ<sup>(١٣٠)</sup> :

وَدَوِّيَّةٌ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا

وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الدُّجَى بِسَوَادِ

(١٢٣) التكملة ٣٠٦ .

(١٢٤) البقرة ٨٣ ، وفي المصحف (حُسْنًا) ، وحكى الأخفش عن بعضهم أن حُسْنًا تقرأ بالامالة مثل حبل

( الخصائص ٣ / ٣٠١ ) ، وقرأ حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين ، وقرأ الباقون : حُسْنًا . الكشف

٢٥٠ ، التيسير ٧٤ .

(١٢٥) الكتاب ٢ / ٢٦١ .

(١٢٦) التكملة ٣١٤ .

(١٢٧) البيت لأبي الغول الطهوي في النوادر في اللغة ٤٩٨ والزيادة منه .

(١٢٨) في اللسان (لوم) : اللؤماء واللؤمى .

(١٢٩) زينب بن فروة المرية في الأمالي ٢ / ٨٧ وفيه : يا مغير .

(١٣٠) ديوانه ٦٨٥ ، وفيه : الحصى بدل الدجى ، وكذا في التكملة ٣٢٦ .

قال : ( يُرِيدُ المِلاَسَةَ )<sup>(١٣١)</sup> ، وليس كذلك ، إنما يُرِيدُ السَّعَةَ والطُّوْلَ ، ويقال  
 للسَّيِّءِ : الجُرْبَاءُ ، ويرقع والرَّقِيعُ لأنها رُقِعَتْ بالنجوم<sup>(١٣٢)</sup> ، وهذا غيرُ المِلاَسَةِ .  
 وقال : ( الفِيفَاءُ لا تَكُونُ الهَمْزَةُ فِيهِ إِلَّا لِلتَّانِيثِ )<sup>(١٣٣)</sup> ، وإنما هو بِمَنْزِلَةِ ( الغَوْغَاءِ )  
 فَيَلْحَقُ بِجُرْجَاءِ وَلَا يَكُونُ لِلتَّانِيثِ .  
 ومنه يَهُودٌ وَمَجُوسٌ يَجْرِيانِ بِمَجْرَى القَبِيلَتَيْنِ<sup>(١٣٤)</sup> . والصوابُ الأُمَّتَيْنِ .  
 قالَ بَعْدَ عَلامَةٍ ونَسَابَةٍ : ( وَلَا يَجُوزُ لِهَذِهِ التَّاءِ أَنْ تَدْخُلَ فِي وَصْفٍ مِنْ أوصافِ اللَّهِ  
 تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ المرادُ المِبالِغَةَ )<sup>(١٣٥)</sup> ، وهذا تَقْصِيرٌ ، أسماءُ اللَّهِ تَعَالَى مَحْصُورَةٌ موقُوفَةٌ ، وَلَا  
 يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُها ، وَلَا الزِّيادَةَ فِيها ، وَلَا النُّقْصانَ مِنْها .  
 ومنها حَمَلُ المِهاالِيَةِ<sup>(١٣٦)</sup> والمناذِرَةُ فِي إثباتِ الهاءِ عَلَى الأَشْعَرِيْنَ فِي حَذْفِ الياءِ ، وحذفُ  
 الهاءِ فِي المِهاالِيَةِ / ٣٣ ظ / وَغَيرِها غَيرُ مَمْتَنِعٍ ، وحذفُ الياءِ فِي نَحْوِ الأَشْعَرِيْنَ مَسْمُوعٌ  
 لَا يُقاسُ عَلَيْهِ .  
 وَقَالَ فِي اجْتِماعِ النِّسَبِ والعِجْمَةِ قولاً مرغوباً عَنْهُ<sup>(١٣٧)</sup> ، وَرَدَّ قولَ سِيبَوِيهِ وَغَيرِهِ  
 بِكلامٍ تَقَفَّ عَلَيْهِ مِنْ كِتابِهِ إِنْ شاءَ اللَّهُ .

- 
- ( ١٣١ ) التكملة ٣٢٦ .  
 ( ١٣٢ ) اللسان ( جرب ) .  
 ( ١٣٣ ) التكملة ٣٤٠ .  
 ( ١٣٤ ) التكملة ٣٦٠ - ٣٦١ .  
 ( ١٣٥ ) التكملة ٣٦٦ .  
 ( ١٣٦ ) التكملة ٣٦٧ .  
 ( ١٣٧ ) التكملة ٣٦٨ - ٣٦٩ وفيها : فَالنِّسَبُ قَدْ صَارَ الاسمُ فِيهِ وصفاً بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كِذاكَ ، وَالعِجْمِيُّ  
 بِالنَّقْلِ صَارَ مَعْرَباً بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كِذاكَ ، وَليسَ ذلِكَ لِاتِّفاقِ العِجْمَةِ والتَّانِيثِ فِي المَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ .

وقال في بيت الأعمش<sup>(١٣٨)</sup> :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا

يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مَخْضِبًا

( وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ مَخْضِبًا حَالًا مِنْ الْمَاءِ فِي كَشْحِيهِ )<sup>(١٣٩)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ الْحَالُ مِنْ

الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَأَمَّا « قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا »<sup>(١٤٠)</sup> فَتَعْتُ الْقِطْعَ ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا حَالًا مِنْ

الْمُضَافِ فَسَدَ الْمَعْنَى ، وَصَارَ كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ مَخْضِبًا كَفًّا .

وقال<sup>(١٤١)</sup> : ( الْعَرَبُ ) مُؤَنَّثَةٌ لِقَوْلِهِمْ : ( الْعَارِبَةُ ) ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ

كَمَا تَقُولُ : ذَهَبَ الرِّجَالُ ، وَنَحْوُ « قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ »<sup>(١٤٢)</sup> .

وَأَسْتَظْهَرَ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ<sup>(١٤٣)</sup> فِي إِنْكَارِهِ لِلْمَوْتِ كَأَسْ ، وَقَالَ : ( الْمَوْتُ

كَأَسْ )<sup>(١٤٤)</sup> ، بِإِنْشَادِ سَيَّبُوهِ<sup>(١٤٥)</sup> :

مَا أَرْجِي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ خَلَاقِي

وَاللِّبَاءُ هُنَا مَعْنَى لَا يَكُونُ لِلْأَمِّ .

وَحَكِي عَمَّنْ زَعَمَ ( أَنْ الطَّبَقَ لَا يُسَمَّى مِهْدَى حَتَّى يَكُونَ فِيهِ مَا يَهْدِي )<sup>(١٤٦)</sup> ، وَهَذَا

بَاطِلٌ ، إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ : ( مِفْتَاحِ ) وَ( مِبْضَعِ ) وَ( مِعْوَلِ ) وَنَحْوِهِ تَمَّا يَعْتَلِّ بِهِ ، يَلْزَمُهُ هَذَا

( ١٣٨ ) ديوانه ١٦٥ ، التكملة ٣٧٣ .

( ١٣٩ ) التكملة ٣٧٤ ، وليست العبارة نصا فيه .

( ١٤٠ ) يونس ٢٧ ، وهي قراءة ابن كثير والكسائي ، وقرأ الباقون بفتح الطاء ، وهي في المصحف بفتح

الطاء . الكشف ١ / ٥١٧ ، التيسير ١٢١ ، وقرأ أبي : يَقْلَعُ مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا بِالرَّفْعِ . ( مختصر في

شواذ القرآن : ٥٧ ) .

( ١٤١ ) التكملة ٣٧٦ .

( ١٤٢ ) آل عمران ٤٤ و ٤٥ .

( ١٤٣ ) ينظر : اللسان والتاج ( كأس ) .

( ١٤٤ ) التكملة ٣٧٨ ، وفيه : ( وقال : لا يقال : للموت كأس ) .

( ١٤٥ ) نُسب البيت إلى مهلهل في الكتاب ٢ / ٣٨ والمقتضب ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والصواب أنه لأخيه عدي

بن ربيعة كما في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٢٠ ومعجم الشعراء ٨٠ والحامسة البصرية ١ / ٢٤٧ .

( ١٤٦ ) التكملة ٣٧٩ .

الاسم في كلِّ أحواله .

وقال<sup>(١٤٧)</sup> : الضَّبُعُ مؤنثة ، وأنشد<sup>(١٤٨)</sup> :

يا ضُبُعاً أَكَلْتَ آيَارَ أَهْمِرَةَ

ففي البطنِ وَقَدِ رَاخَتْ قَرَاقِيرُ

وإنما أنشده سيبويه<sup>(١٤٩)</sup> في بابِ الجمعِ المَكْسَرِ : ( يا أَضْبُعاً ) ، على ( أَفْعَلِ )

نحو : ( أَرُودُ ) .

الرواية في البيت<sup>(١٥٠)</sup> :

كَحَلِّ بِيوتِهِمْ

مصروفة في كتابِ ( الألفاظِ )<sup>(١٥١)</sup> ليعقوب .

القول في الوحش<sup>(١٥٢)</sup> كالقول في العربِ

كَبَكَبُ<sup>(١٥٣)</sup> : اسمُ جَبَلٍ ، لم يُصَرَفْ لأنه اسمُ مكانٍ لا لأنه مؤنثٌ .

أروى<sup>(١٥٤)</sup> : اسمٌ للجمعِ مثلِ الكَمَاةِ ، يُصَفَّرُ كما تُصَفَّرُ الكَمَاةُ ، فأما جَمْعُ أروِيَّةِ

فأروِيَّةِ<sup>(١٥٥)</sup> .

( ١٤٧ ) التكملة ٣٨٠ .

( ١٤٨ ) البيت لجرير الضبي في اللسان ( أير ) ، وينظر : الكتاب ٢ / ١٨٦ والمقتضب ١ / ١٣٢ والنكت

١٠٠٤ .

( ١٤٩ ) الكتاب ٢ / ١٨٦ .

( ١٥٠ ) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ١١٧ ، وتامه :

قَوْمٌ إِذَا صَرَخَتْ كَحَلِّ بِيوتِهِمْ مَأوى الضريك ومأوى كلِّ قرضوبٍ

ولم ينسب في التكملة : ٣٨٢ .

( ١٥١ ) تهذيب الألفاظ ١٨ ، كنز الحفاظ ٢٧ .

( ١٥٢ ) التكملة ٣٨٢ ، وفيه : الوحش مؤنثة ، قال . .

( ١٥٣ ) التكملة ٣٨٨ .

( ١٥٤ ) التكملة ٣٨٩ .

( ١٥٥ ) اللسان والتاج ( روى ) .

ليس احتجاجه<sup>(١٥٦)</sup> على ( الطاغوت ) في أنه مصدر بالملكوت ضوَاباً ، لأن المَلَكُوت اسم<sup>(١٥٧)</sup> ، يقال : « مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ »<sup>(١٥٨)</sup> ، وقال سيبويه في جمعه : مَلَكَيت .

## بَابُ الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ

زَعِمَ أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِكَسْرِ الْأَنِيةِ<sup>(١٥٩)</sup> ، وَلَوْ قَالَ : بِكَسْرِ الْإِنَاءِ كَانَ أَصَوَّبَ فِيهَا / ٣٤ و / قَصَدَ إِلَيْهِ ، وَكَسَرَهُ غَايَةَ الْعَبَثِ فِي إِفْسَادِهِ ، وَأَبْطَلَ الْحَلِمَةَ الْقَائِمَةَ فِيهِ بِاتِّتْلَافِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَسْطُهَا وَتَسْوِيتُهَا لِقَبُولِ الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةِ إِلَيْهَا مِنْ جَمْعٍ ، وَتَحْقِيرٍ ، وَتَقْلِيلٍ ، وَتَكْثِيرٍ ، بِالزِّيَادَةِ فِيهَا ، وَالتَّقْصَانِ مِنْهَا ، وَمَوَاقِعِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ بِهَا مَأْخُودٌ مِنْ كَسْرِ الْبَيْتِ ، وَالْكَسِيرُ : الْوَأْسَعُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١٦٠)</sup> :

وَإِذَا الرِّيحُ تَنَاوَحَتْ      بِجَوَانِبِ الْبَيْتِ الْكَسِيرِ

وَمِنْهُ تَكْسِيرُ الْأَرْضِ وَمَسْحُهَا ، أَيْ : بَسْطُهَا وَتَسْوِيتُهَا لِقَبُولِ التَّثْلِيثِ وَالتَّرْبِيعِ وَالتَّقْوِيسِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْمَسْحَاءُ : الْأَرْضُ الْمَسْتَوِيَّةُ بِمَعْنَى قَوْلِهِمْ : كَسِرَ فَاعِلٌ عَلَى فَوَاعِلٍ ، انْبَسَطَ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ وَغَيْرُهَا مِنَ اللُّوَاحِقِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي كَانَتْ لَهَا قَبْلَ الْبَسْطِ وَالتَّسْوِيةِ ، وَهِيَ عَلَى نِظَامِهَا غَيْرُ مَنْحَلَّةِ الرِّبَاطِ ، وَلَا مَنْقَطَعَةُ النِّيَاطِ ، وَكَذَلِكَ الثُّوبُ الْأَحْمَرُ لَا يَكُونُ أَسْوَدَ وَلَا غَيْرَهُ مِنَ الْأَلْوَانِ حَتَّى يَنْبَسَطَ جَوْهَرُهُ إِلَى الْهَوَائِيَّةِ ، وَيَعْرِى مِنَ الْحُمْرَةِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ لَوْنُ الْبَيْتَةِ ، ثُمَّ يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ ، فَيَقُومُ لَهُ لَوْنٌ غَيْرُ لَوْنِهِ

( ١٥٦ ) التكملة ٣٩٦ .

( ١٥٧ ) الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، وفيه : « وتلحق [ اي التاء ] خامسة فيكون الحرف على ( فَعَلُوتِ ) في الاسماء قالوا : رغبوت . . وملكوت . . »

( ١٥٨ ) الأنعام ٧٥ .

( ١٥٩ ) التكملة ٣٩٨ .

( ١٦٠ ) المنخل الشكري في الأصمعيات ٥٩ والحامسة لأبي تمام ٢٧٧ / ١ .

الكائن فيه قَبْلَ بَسْطِ جَوْهَرِهِ وَهُوَ بِحَالِهِ مِنَ التَّالِيفِ ، وَبِمِثْلِهِ الْحُلُولُ لَا يَكُونُ مَرَّاحِي يَنْبَسِطُ جِسْمُهُ إِلَى الْمَائِيَّةِ ، وَيَعْرَى مِنَ الْحَلَاوَةِ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ طَعْمُ الْبَيْتَةِ ، ثُمَّ يَلْحَقُهُ التَّغْيِيرُ ، فَيَقُومُ بِهِ طَعْمٌ غَيْرُ طَعْمِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ بَسْطِهِ ، وَهَذَا الْبَسْطُ كُلُّهُ وَالتَّعْرِيفُ إِنَّمَا هِيَ قَائِمَةٌ فِي الذَّهْنِ غَيْرُ وَاقِعَةٍ تَحْتَ الْحَسِّ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ( رَأَيْتُ رَجُلًا مُعَرِّئًا مِنَ الشَّيْءِ وَضِدَّهُ ) ، فَهَذَا وَاضِحٌ لَهُ .

وَقَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( عَصَا وَأَعْصَاءُ )<sup>(١٦١)</sup> ، قَالَ سَيِّوِيَّةٌ : وَقَالُوا : ( عَصَى وَأَعْصَى كَمَا قَالُوا : أَرْزَمْتُ ، وَقَالُوا : عَصَيْتُ كَمَا قَالُوا : أَسْوَدْتُ ، وَلَا تَعْلَمُهُمْ قَالُوا : ( أَعْصَاءُ ) جَعَلُوا<sup>(١٦٢)</sup> ( أَعْصَى ) بَدَلًا مِنْ ( أَعْصَاءُ )<sup>(١٦٣)</sup> .

وَقَالَ : ( ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ ، وَاسْتَعْنَوْا بِهِ عَنِ ( أَرْجَالِ ) ، وَلَيْسَ رَجُلَةٌ بِتَكْسِيرِ )<sup>(١٦٤)</sup> ، وَلَيْسَ هَذَا صَوَابًا ، لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : غِلْمَةٌ وَقَبِيَّةٌ وَصَبِيَّةٌ ، وَجَعَلُوهُ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ الْمَكْسُورَةِ لِأَقَلِّ الْعَدَدِ .

وَقَالَ : ( الْمَائَةُ : أَسْفَلُ الْبُطْنِ )<sup>(١٦٥)</sup> ، وَإِنَّمَا هِيَ اللَّحْمَةُ الْمُنْحَدِرَةُ مِنَ الْخِضْرِ إِلَى رَأْسِ الْوَرِكِ<sup>(١٦٦)</sup> ، قَالَ<sup>(١٦٧)</sup> :

/ ٣٤ ظ / إِذَا مَا كُنْتَ مُهْدِيَةً فَأَهْدِي

مِنَ الْمَائَاتِ أَوْ فَوْقَ السَّنَامِ

وَلَا تُهْدِي الْأَمْرُ وَمَا يَلِيهِ

وَلَا تُهْدِنُ مَقْرُونُ الْعِظَامِ

(١٦١) التكملة ٤٠٥ .

(١٦٢) في الأصل : جَمْعٌ ، وَالتَّوْجِيهُ مِنَ الْكِتَابِ ٢ / ١٧٨ .

(١٦٣) الْكِتَابِ ٢ / ١٧٨ .

(١٦٤) التكملة ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(١٦٥) التكملة ٤١٤ .

(١٦٦) يَنْظُرُ : خَلَقَ الْإِنْسَانَ لِلْأَصْمَعِيِّ ٢١٤ ، اللَّسَانُ (مَانَ) .

(١٦٧) بَلَا عَزْوٌ فِي التَّنْبِيهِ وَالْإِيضَاحِ ٢ / ٢٠٤ ، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (مَرْرًا) . وَفِيهَا : فَدَرُ السَّنَامِ ، مَعْرُوقُ الْعِظَامِ .

## فصل

وقال في باب جمع ما لحقته التاء من الأبنية التي على ثلاثة أحرف : ( وَمَنْ قَالَ :  
 ظَلَمَاتُ قَالَ : كَلِمَاتُ )<sup>(١٧٨)</sup> ، كذا وَجَدْتُهُ وَأَطْنَهُ كِلِيَاتُ<sup>(١٧٩)</sup> ، بل هو الصواب .  
 وقال : ( تَهْمَةٌ وَتَهْمٌ )<sup>(١٨٠)</sup> ، وَلَمْ يَرَوْا يَعْقُوبَ إِلَّا ( تَهْمَةً ) بسكونِ الهاءِ في  
 ( الألفاظ )<sup>(١٨١)</sup> .

## فصل

وقال في ( تكسير ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مد ولين لغير الإلحاق )<sup>(١٨٢)</sup> :  
 قالوا في القليل : ( صَبِيَّةٌ ) وَلَمْ يَقُولُوا : ( أَصْبِيَّةٌ ) ، كما لَمْ يَقُولُوا : ( أَغْلِمَةٌ ) استِغْنَاءُ  
 بِغَلْمَةٍ ، وَقَدْ جَاءَ [ في ] الشَّعْرِ ( أَصْبِيَّةٌ ) ، قَالَ<sup>(١٨٣)</sup> :  
 فَارْحَمِ أَصْبِيَّتِي [ الَّذِينَ ] كَأَنَّهُمْ  
 حَجَلٌ تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقُعُ<sup>(١٨٤)</sup>  
 وهذا منه وَهَمٌّ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي التَّحْقِيرِ خَاصَّةً ، كَأَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ أَنْ يَقُولُوا :  
 ( أَصْبِيَّةٌ ) لِالتَّبَاسُهِ بِتَحْقِيرِ صَبِيَّةٍ ، فَردَّوهُ فِي التَّحْقِيرِ إِلَى ( أَفْعَلَةٍ ) ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا :  
 ( أَصْبِيَّةٌ ) وَ ( أَغْلِمَةٌ ) . وَقَدْ قَالُوا : ( صَبِيَّةٌ ) ، قَالَ<sup>(١٨٥)</sup> :

( ١٦٨ ) التكملة ٤١٧ .

( ١٦٩ ) ينظر : اللسان والتاج ( كلا ) .

( ١٧٠ ) لم يرد في متن الكتاب ، وإنما ورد في الحاشية في احدى النسخ . ينظر : التكملة ٤١٩ .

( ١٧١ ) تهذيب الألفاظ ١٦٤ وكنز الحفاظ ٢٦٧ .

( ١٧٢ ) التكملة ٤٣٤ وفيه : ( ... حرف مد بغير الإلحاق ) .

( ١٧٣ ) عبدالله بن الحجاج الثعلبي في إيضاح شواهد الأيضاح ٤٤٥ و ٨١٣ ، شرح شواهد الأيضاح ٥٤٦ .

( ١٧٤ ) التكملة ٤٣٨ ، والزيادة منه .

( ١٧٥ ) رؤية ، ديوانه ١٢٠ ، وفيه : غُلْمَةٌ مِنْ .

صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكَا

مَا إِنَّ غَدَا أَصْفَرُهُمْ أَنْ زَكَا

قَالَ سيبويه في (باب ما يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءِ مَكْبَرِهِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ) :  
(وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (صَبِيَّةٍ) : (أَصْبِيَّةٌ) ، وَفِي (غُلْمَةٍ) : (أُغْلِمَةٌ) ، كَأَنَّهُمْ حَقَرُوا  
(أُغْلِمَةً) وَ(أَصْبِيَّةً) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَفْعِلَةً) يُجْمَعُ بِهِ (فُعَالٌ) وَ(فَعِيلٌ) ، فَلَمَّا حَقَرُوا  
جَاءُوا بِهِ عَلَى بِنَاءٍ قَدْ يَكُونُ لـ (فُعَالٍ) وَ(فَعِيلٍ) إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً حَقَرْتَهُ عَلَى  
الْقِيَاسِ ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَجِيءُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَقُولُ : (صَبِيَّةٌ) وَ(غُلْمَةٌ) (١٧٦) ،  
وَأَنْشَدَ الرَّجَزَ الْمُتَقَدِّمَ .

---

(١٧٦) الكتاب ٢ / ١٣٩ ، وفيه : (فلما حَقَرُوهُ ... فإذا سَمَّيْتَ بِهِ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا ... من يجريه على القياس ... ) .

بَابُ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى  
أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مُؤَنَّثًا وَلَمْ تَلْحَقْهُ عِلَامَةُ التَّانِيثِ

قَالَ : ( فَأَمَّا الْمُظَلَّةُ لِلأَرْضِ فَلَا تُكْسَرُ ، اسْتُعْجِنِي عَنِ التَّكْسِيرِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فِي  
السَّمَوَاتِ ) (١٧٧) ، وَمَا أَرَاهُ فَطَنَ لِلسَّبَبِ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ :  
سَمَاءُ الإِلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا (١٧٨)  
كَسَّرَهُ تَكْسِيرَ الشَّمَالِ فِي قَوْلِهِ :  
وَلَا تَجِدُ الأَضْيَافَ عِنَّا عَمَلًا  
إِذَا هَبَّ أرواحُ الشِّتَاءِ الشَّمَائِلُ  
لأنَّهَا ( فَعَالٌ ) ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ مِثْلُهَا .

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنْ الْأَسْمَاءِ عَلَى فاعِلٍ

قَالَ فِي هَذَا البَابِ : ( وَقَالُوا : / ٣٥ و / ( صَحَابَةٌ ) ، فَفَتَحُوا الصَّادَ وَهُوَ اسْمٌ  
لِلْجَمْعِ ، وَالصَّادُ لَا تُكْسَرُ مَعَ دُخُولِ التَّاءِ الأِسْمِ ، وَقَدْ حَكَى الكَسْرَ بَعْضُ البَغْدَادِيِّينَ  
فَقَالُوا : صِحَابَةٌ ، والأَوَّلُ الأَكْثَرُ فِي الاستِعْمَالِ ، وَلَا تُكْسَرُ هَذِهِ الصِّفَاتُ عَلَى فَواعِلٍ كَمَا  
كَسَّرُوا عَلَيْهِ حَوَائِطَ ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الأَصْلِ ) (١٧٩) .  
وَأَجَازَ تَكْسِيرَ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ أَصُولِ (١٨٠) ، وَقَدْ مَنَعَ هَذَا سَبِيحِيهِ فِي مَوَاضِعَ

( ١٧٧ ) التكملة ٤٤٠ .

( ١٧٨ ) لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٣١٧ ، وصدرة :

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَقَوَّهَ

( ١٧٩ ) التكملة ٤٤٤ ، وفيه : ( بَعْضُ البَغْدَادِيِّينَ .. والأَكْثَرُ الأَوَّلُ فِي الاستِعْمَالِ .. كَمَا كَسَّرَ .. لِأَنَّهُ فِي

الأصل صفة ) .

( ١٨٠ ) التكملة ٤٨٦ ، وفيه : ( وَأَمَّا بَنَاتُ الحَمْسَةِ فَلَا تُكْسَرُ إِلاَّ عَلَى اسْتِكْرَاهِ ، كَمَا لَا تُحْقَرُ إِلاَّ

كَذَلِكَ ( ... ) .

كثيرة من أبواب التصغير<sup>(١٨١)</sup> وغيرها من أبواب التصريف والأبنية وما تجمله زائداً من حروف الزوائد ولم يُفصح بتكسيه البتة ، وسنذكر من تلك المواضع ما أمكن إن شاء الله .

## باب التصغير

قال في هذا الباب : ( وبنات الخمسة لا تُصغَرُ كما لا تُكسَرُ إلا على استكراه )<sup>(١٨٢)</sup> .  
 نراه مُعِداً للخلاف كأنه  
 يردُّ على أهل الصواب مؤكلاً<sup>(١٨٣)</sup> .  
 وتحقير بنات الخمسة في كتاب سيبويه بُني على الإحصاء ، ولا يتعاطى بالاستيفاء ، وما قوله فيه إشارة يفتقر إلى عبارة ، ولا لفظه يحتاج إلى إعادة ، فمن أطرف الإعراب فيه الإفصاح به في أول باب .

قال في هذا الباب : ( وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف ، ويكون في مثله حاله لو كسرتة للجمع ) ، يعني أنه لا يُجمع مكسراً ، وفي جواز ( تصغير ، ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئاً مما كان رابع ما ذكرناه مما كان عدة حروفه خمسة أحرف ، وذلك نحو سَفَرَجَلٍ وفَرَزْدَقٍ ، وقَبْعَثْرَى ، وشَمَرْدَلٍ ، وجَحْمَرَشٍ ، وصَهْصَلِقٍ ، فتُحَقَّرُ العربُ هذه الأسماء ، سُفَيْرِجٌ ، وفُرَيْرِذٌ ، وشُمَيْرِدٌ ، وقُبَيْعَتْ ، وصَهْصَيْلٌ )<sup>(١٨٤)</sup> ، هذا نصُّ كلامه ، مكتفياً بنفسه بين الإفصاح ، غير مفتقر إلى الايضاح ، محملاً على العرب ، ممثلاً بعدة أسماء من حسن وعلم ، وما أدرى ما أقول في هذه الغفلة ، ولا ما

( ١٨١ ) أجاز سيبويه تحقير ما كان على خمسة أحرف أصول . الكتاب ٢ / ١٢١ وينظر في تحقير الخماسي :

الكتاب ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ .

( ١٨٢ ) التكملة ٤٨٧ .

( ١٨٣ ) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٣٢ .

( ١٨٤ ) الكتاب ٢ / ١٠٦ .

توجّه إليه هذه النزعة ، وحالُه في البابِ المتقدّم قاطعةً على وجودِ النّظْمِ ، وصحةِ الذِّكْرِ ، موجبةُ الثناءِ وجميلِ السرِّ ، فما كانَ بالسّوالي ولا الضرعِ العمر ، ولكنّ الامورَ تزدهمُ ازدحاماً ، ولا تُعدّمُ الحسناءَ ذاماً<sup>(١٨٥)</sup> .

## بابُ تحقيرِ ما حُذِفَ منه من بناتِ الثلاثةِ حرفٌ

/ ٣٥ ظ / قال في هذا البابِ : ( وليستِ التاءُ في بنتٍ للتأنيثِ )<sup>(١٨٦)</sup> ، وهذا وهمٌ ، التاءُ في بنتٍ وأختٍ وكَيْتٍ وذَيْتٍ<sup>(١٨٧)</sup> وثتانِ وكِلْتا<sup>(١٨٨)</sup> للتأنيثِ ، وقد مرَّ طرفٌ من القولِ في ذلك ، ومن أبينه أنه لا يثبتُ في الاضافةِ كما يثبتُ هاءُ فاطمةَ وحنيفةَ ونحوهما ، وترجعُ الى أصلها في التحقيرِ وفي الوَقْفِ إذا قلتَ : ذِيَّةٌ ، وحكى أبو عبيدٍ في ( المصنف ) : وفي ساتِ الطريقِ سوى ، ولا يُقالُ واحدةٌ منها إلا لمؤنثٍ ، والحالُ فيها أبينُ من أن يُستظهرَ عليها بالنصوصِ مِنَ الكتابِ إن شاء الله .  
وقال في تحقيرِ الجَمْعِ : صَبِيَّةٌ<sup>(١٨٩)</sup> ، وقد مضى القولُ فيه<sup>(١٩٠)</sup> .

## فصل

وقال في بابِ الفِعلِ الرباعيِّ : ( وما كانَ منه مضاعفاً ، مثلُ فَلَغَلْتُهُ وَزَلَزَلْتُهُ ، فقد يُفْتَحُ أوائلُ المصادرِ منه نحو القَلْقَالِ والزَّلْزَالِ ، والأصلُ الكَسْرُ )<sup>(١٩١)</sup> ، وليس الأمرُ ما

( ١٨٥ ) في الاصل : اذا ما ، وهذا مثلٌ . ينظر : الزاهر ٢ / ٥ - ٦ .

( ١٨٦ ) التكملة ٤٩٢ .

( ١٨٧ ) الكتاب ٢ / ١٢٤ وليس فيه ( كيت ) .

( ١٨٨ ) ينظر : النكت ٣٩١ .

( ١٨٩ ) التكملة ٥٠٢ .

( ١٩٠ ) تنظر الصفحة ١٢٩ من التحقيق .

( ١٩١ ) التكملة ٥٢٣ وفيه ( قد تُفْتَحُ أوائلُ ... ) .

ذهب إليه ، الكسر في المصادر ، والفتح في الاسم بخلاف الحَجِّ والحِجِّ ، والطَّحْنِ والطَّحْنِ ونحوه .

وقال في هذا الباب : ( فأمَّا الطَّمَانِينَةُ والقُشْعَرِيرَةُ فليس على ( اطمأنَّ واقشعَّر )<sup>(١٩٢)</sup> ، وهذا وهم ، إنما يقال فيهما : ليستا على أصل البناء ، كما أن اقشعَّر كذلك .

وقال في باب ما اشتقَّ من بناتِ الثلاثة للمصادر من الزمان<sup>(١٩٣)</sup> والمكان ، كذا وجدته ، قال في هذا الباب : ( وقد كَسَرُوا اسْمَ الْمَكَانِ [ فقالوا ] : المُنْبِتُ لموضعِ النَّبَاتِ )<sup>(١٩٤)</sup> ، وهذا وهم ، إنما نحن في موضع الفعل لا مكان الشيء ، وإنما يجيء ذلك على ( مفعلة ) نحو : ( مَشْرُقَةٌ ) و ( مَزْرُوعَةٌ ) .

### بابُ الإِمَالَةِ

قال : ( الإِمَالَةُ قُصِدَ بِهَا أَنْ يَنْتَاسِبَ الصَّوْتُ لِمَكَانِهَا )<sup>(١٩٥)</sup> ، وليس لذكر الصوت هنا معنى ، لأنَّ اللهجةَ التي تُقالُ على حالِ الصوتِ موجودةٌ في الصوتِ بحسبِ ما جُبِلَتْ عليه من الجَهارةِ والخَفاءِ ، واللَّينِ والشِدَّةِ ، والرِخاءِ والحِدَّةِ ، وغير ذلك من أنواعِ اللهجةِ ، وإنما الإِمَالَةُ تقريبُ حرفٍ من حرفٍ ، لثلاثا يكونُ المتكلمُ في تصعُّدٍ أو انحدارٍ ، أو يكونُ في انحدارٍ ويتصعَّدُ على ما رسموا من مقارِبةِ الحروفِ ومباغِدتها ، وإنما هو نحوُ من الإدغامِ حتَّى / ٣٦ و / يكونُ الحرفُ كالحرفِ ، وعملُ الصوتِ بحالِهِ المقصودةُ كما أنَّ لفظَ الحرفِ بحالِهِ الموضوعَ ، كاستفالِ الدالِ ، واستِعلاءِ الطاءِ ، وصفيرِ السينِ ،

( ١٩٢ ) التكملة ٥٢٤ ، وفيه : فليسا .

( ١٩٣ ) في التكملة ٥٢٤ : للمصادر والزمان .

( ١٩٤ ) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : ( . . . اسم المكان في هذا الباب فقالوا . . . ) .

( ١٩٥ ) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : بمكانها .

وإطالة الشين ، وتكرار الراء ، وانحراف اللام ، وشذوذة الباء ، ولين الواو ، وغنة الميم ، وهي من موضع واحد ، وعمَل الصوت من الجهارة والخفاء فيها على اختلافها في أنفسها عمَل واحد لا يكون جهراً في بعضٍ وخفياً في بعضٍ .

### باب ما كانت فاؤه همزة

قال في هذا الباب ، وَقَدْ ذَكَرَ (أكل) و(أمن) : ( فإذا بنيتَ افْتَعَلَ قلتَ : ابتكَلْ وايتَمَنَّ ، فلا تُدْغِمِ الياءَ في التاءِ كما أدغمتَ اتَعَدَّ واتَسَّرَ ، لأنَّ الياءَ ليست بلازمةً )<sup>(١٩٦)</sup> . وهذا نَظَرٌ لَمْ يَصْحَبْهُ فِيهِ تَوْفِيقٌ ، اعتلَّ بأنَّ الياءَ ليست لازمةً وهذا الذي أوجب قلبها تاءً ، فتكون أجلدً من الياءِ وأثبتَّ كما أنَّ ذلك في الواو .

وقال سيبويه في باب ما يلزمه بَدَلُ التاءِ مِنْ هذه الواوَاتِ ، ثُمَّ قال : ( وذلك مُتَعَدُّ وَنَحْوُهُ )<sup>(١٩٧)</sup> ، ثُمَّ قال : ( مِنْ قَبْلِ أَنَّ هذه الواوَ تَضَعُفُ هنا ، فَتَبْدَلُ إِذَا كانَ قَبْلَها كسرةً ، وَتَقَعُ بَعْدَ مضمومٍ ، وَتَقَعُ بَعْدَ الياءِ ، فَلَمَّا كانتَ هذه الأشياءُ تكتنِفُها مع الضَّعْفِ الذي ذَكَرْتُ لكَ ، [ صارت ] بِمَنْزِلَةِ الواوِ أَوَّلَ الكَلِمَةِ وَبَعْدَها وَأُو في لزومِ البَدَلِ لما اجتمعَ فيها ، فأبدلوا حرفاً أجلدً منها لا يزولُ ) ، فَتَراهُ لَمْ يجعلْ لِبَدَلِها تاءً علةً إلاَّ أَنها لا تثبت .

وقال في الياءِ في باب ما كانت الياءُ فيه أولاً وكانت فاءً : ( والياءُ يوافقُ الواوِ في افْتَعَلَ )<sup>(١٩٨)</sup> ، ثُمَّ اعتلَّ فيها بما اعتلَّ في الواوِ فقال<sup>(١٩٩)</sup> : ( فأبدلوا مكانها حرفاً هو أجلدٌ منها )<sup>(٢٠٠)</sup> ، وكذلك إذا بنيتَ مِنْ ( الأمرِ ) : ( افْتَعَلَ ) قلتَ : ( ايتَمَرَ ) ، وَلَمْ تثبت

(١٩٦) التكملة ٥٧٣ ، وفي الأصل : وقد ذكر أخذ وأمر .

(١٩٧) الكتاب ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والزيادة منه .

(١٩٨) الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

(١٩٩) في الأصل : فقالوا .

(٢٠٠) الكتاب ٢ / ٣٥٩ .

الهمزة كما لم تثبت الواو مع الكسرة ، وصارتا في الحالتين ياءً وفي الضعفٍ سواء ، وهذا ما لا يخفاء به ولا معترضٌ عليه إن شاء الله .

وإدغامٌ مثل هذا عندي جائزٌ ، تقول : ( اَنْزِرْ يا هذا ) ، و ( وهو يَنْزِرُ ) ، وإنما قال ( مثل هذا ) لأن الفاء والعين في مضاعفتان ، ولا يوجدُ مثلُ / ٣٦ ظ / هذا في الكلام إلا مضاعفاً أحدهما مثل علودٌ وعلكدٌ ، ولا يكون مثل علدٌ وعلكٌ ، فإن ذهب إلى هذا قيل له : قد نجيءُ الكلمة بما يؤدي التصريفُ اليه على غير ما بُني عليه ، تقول : ائحى ، فتُدغمُ لأن هذا البناء لا تُضاعفُ فيه الفاء ولا تُدغمُ سواء ، لأن هذا المثالُ تُضاعفُ فيه العينُ فيلتبسُ .

وقال في الباب : ( فإن كان ما بعد الفاء مضاعفاً نحو أز يوزُّ وأن يئن ، قُلبت مع المضمومةِ واواً ومع الكسرةِ ياءً ، ولم يميز فيها التحقيقُ لاجتماعِ الهمزتين في كلمةٍ واحدةٍ )<sup>(٢٠١)</sup> ، وهذا ما لا يميزُهُ أحدٌ ، فبيانهُ عي .

ثم قال : ( يا فاعلٌ )<sup>(٢٠٢)</sup> ، أفعالٌ أفعالٌ ، قلتُ في قولٍ من أدغمَ : يا أزُّ إزُّ إزُّ ، فإن بنيتَ المثليين على قولِ أهلِ الحجازِ قُلبتِ الهمزةُ من المثالِ الأولِ واواً ومن المثالِ الثاني [ ياءً ]<sup>(٢٠٣)</sup> ، وليس لِقوله : ( أهل التحقيق )<sup>(٢٠٤)</sup> معنى ، لأنها مبتدأةٌ ، فلا بُدَّ من تحقيقها ، إلا أن يشترطَ إيصالُ الكلامِ ، فإن فعلٌ كان حُكْمُ المثالين واحداً ، فكانت بعد الضمةِ واواً ، وبعد الكسرةِ ياءً ، وبعد الفتحةِ ألفاً ، فتقول : يا غلامُ وتزَّ واوتنَّ ، ويا غلامُ ايتزَّ وايتنَّ ، والخطُّ في الكتابِ ايتزَّ بعد الضمةِ ، والكسرةِ بواوٍ ، وايتزَّ بصورةٍ > واحدة < بعد الواوِ والفاءِ .

وبعدَ ثمَّ أبينُ لأن ينقطعَ بتوجهِ الوقفِ عليها ، ويلزمُ تحقيق الهمزةِ ، والخطُّ على ما يوجهه الوقفُ ، والضبطُ على ما يوجههُ الوصلُ .

( ٢٠١ ) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : ( قلبت المضمومة واواً ، والمكسورة ياءً ) .

( ٢٠٢ ) في الأصل : يا فاعال .

( ٢٠٣ ) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : ( يا أن إن إن .. قلبت الهمزة الأولى من مثال الأمر واواً ، والهمزة من المثال

الثاني ياءً في قول أهل التخفيف ) .

( ٢٠٤ ) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : أهل التخفيف .

## فصل

قال عند ذكره<sup>(٣٠٠)</sup> :

وَكَحَلِ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَائِرِ

( فَإِنْ قَلَّتْ : فَهَلَا لَمْ تَصْرِفَهُ )<sup>(٣٠١)</sup> ، وهذا لا يُتَكَلَّمُ بِهِ لآزْدِحَامِ مَعْنَى التَّحْضِيضِ

والعرض على نفي الخبر المحض .

وَزَعَمَ<sup>(٣٠٢)</sup> أَنْ ( طَايَةً ) و ( رَايَةً ) إِنَّمَا صَحَّتِ الْعَيْنُ فِيهَا ، لِأَنَّهَا وَلِيَتْ أَلْفًا أَسْلِيَّةً ،

وَفَرَّقَ بَيْنَ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ حَتَّى جَعَلَ هَذَا قِيَاسًا ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ ، وَمَا نَصَّ سَبِيوِيهِ عَلَيْهِ ، وَاللَّهُ الْمَعِينُ .

وَذَكَرَ ( الْعُلْيَا وَالْقُضْيَا ، وَقَدْ قَالُوا : الْقُضْوَى ، فَأَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا جَاءَ قَوْلُ

وَاسْتَحْوَذَ )<sup>(٣٠٣)</sup> ، فَجَعَلَهُ شَاذًا .

وَقَالَ سَبِيوِيهِ : ( وَقَدْ قَالُوا : الْقُضْوَى فَأَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ صَفَةً

/ ٣٧ و / بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ )<sup>(٣٠٤)</sup> .

وَقَالَ : ( وَقَالُوا : أَحْوَاوَى التَّيْسُ ، وَأَحْوَاوَتِ الشَّاةُ ، كَمَا قَالُوا : أَحْمَارٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ

أَبَدَلُوا مِنَ الْوَاوِ الْأَخِيرَةِ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَلَمْ يُدْغِمُوا فَيَقُولُوا : أَحْوَاوٌ ،

لَأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَلَزِمَهُمْ فِي الْمَضَارِعِ أَنْ يُحْرَكَ الْوَاوُ بِالضَّمِّ ، وَهَذَا مَا لَمْ يَجِءْ فِي شَيْءٍ

( ٢٠٥ ) الجندل بن المثنى في شرح شواهد الايضاح ٦٣١ والمقاصد النحوية ٤ / ٥٧١ وشرح شواهد الشافية

٣٧٤ .

ونسب في الخصائص ٣ / ٣٢٦ الى العجاج وليس في ديوانه .

( ٢٠٦ ) التكملة ٥٩٤ .

( ٢٠٧ ) التكملة ٦٠٠ ، وفيه : فَإِنْ كَانَتْ أَلْفٌ غَيْرَ زَائِدَةٍ صَحَّتْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ غَايَةِ رَايَةٍ . . .

( ٢٠٨ ) التكملة ٦٠٢ ، وفيه ( فجاء على الاصل . . . ) .

( ٢٠٩ ) الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، وفيه : ( فأجروها . . . ) .

من كلامهم ، فَرَفَضُوهُ (١١١) .  
وهذا غَلَطٌ لأنهم يَصْتُمُونَ (عَدَوٌ) و (فَلَوٌ) ، وكُلٌّ وإِوْدَعْمَةٌ بِمَنْزِلَةِ السَّاكِنِ ،  
كذلك (ذَلَوٌ) و (عَزَوٌ) ، ولكنَّ الإِدْغَامَ امْتَنَعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ الْمِثْلَانِ ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ سَبَقَتْ إِلَى  
اللام .

وأما قوله : ( لَمْ يَحْجِءْ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ ) ، فَإِنَّ كَانَ يَعْنِي أَنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُونَةَ لَمْ  
تَحْجِءْ فِي كَلَامِهِمْ ، فَقَدْ جَاءَتْ ، وَإِنْ كَانَ يَعْنِي مَا هُوَ بِسَبِيلِهِ ، فَلَا يَكُونُ .

## بَابُ الإِدْغَامِ

قَالَ فِي هَذَا الْبَابِ : ( فَإِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُدْغَمِ فِي الْمُنْفَصِلِينَ ، فَإِنَّ السَّاكِنَ  
يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ حَرْفًا لَا مَدَّ فِيهِ وَلَا لَيْنَ ، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ فِيهِ  
مَدٌّ وَلَيْنٌ ، فَمَا لَا مَدَّ فِيهِ لَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ اسْمِ مُوسَى ،  
وَقَوْمِ مَالِكٍ ، لَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ فَتَقُولُ (١١١) : قَوْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ الْمُنْفَصِلِينَ أَنْ  
يُحْرَكَ لَهَا السَّاكِنُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْمُتَصِلِينَ نَحْوَ اسْتَعَدَّ ، لِأَنَّكَ فِي الْمُنْفَصِلِينَ بِالْخِيَارِ مِنْ  
الإِدْغَامِ وَتَرْكِهِ ، وَالْمُتَصِلَانِ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الإِدْغَامُ (١١٢) .

هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ الَّذِي وَجَدْتُ فِي النُّسخَةِ ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : لَمْ يَبْلُغْ مِنْ قُوَّةِ  
الإِدْغَامِ أَنْ يُغَيِّرَ لَهُ الْبِنَاءَ .

وَقَوْلُهُ : ( قَوْمٌ مَالِكٍ ) بِالِإِدْغَامِ فِيهِ صَحِيحٌ مِنْ أَجْلِ اللَّيْنِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا  
الْبَابِ : ( هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٍ ، وَجَنِيْبٌ بَكْرٍ ) (١١٣) ، هَذَا نَصُّ كَلَامِهِ ، ثُمَّ أَجَازَ هَذَا فِي آخِرِ

( ٢١٠ ) التكملة ٦٠٧ ، وفيه : ( يلزم في المضارع أن تحرك ... ) .

( ٢١١ ) في التكملة ٦١٢ : ( ولا يجوز الإدغام فيقول ... ) .

( ٢١٢ ) التكملة ٦١١ - ٦١٢ ، وفيه : ( بين الإدغام ) ..

( ٢١٣ ) الكتاب ٢ / ٤٠٨ ، وقال بعده : فالبيان في هذا أحسن منه في الألف ، وينظر : النكت :

١٢٥٠ - ١٢٥١ .

الباب<sup>(٢١٤)</sup> ، ولا فرق بين ( ثوبٍ بكرٍ ) و ( قومٍ موسى ) ، إن شاء الله .  
 وقال : ( امدح حُرْفَةَ )<sup>(٢١٥)</sup> ، وَقَلَبَ الْعَيْنَ حَاءً ، وَقَالَ : لِأَنَّهُ أَقْرَبُ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ  
 سببِيهِ بِذَلِكَ<sup>(٢١٦)</sup> ، لِأَنَّ الَّذِي بَيْنَهُمَا كَالَّذِي بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُدْغَمُ فِي  
 الْأُخْرَى ، وَالَّذِي اعْتَلَّ بِهِ سببِيهِ ، أَنَّ التَّقَاءَ الْحَاءَيْنِ أَخْفُ فِي الْكَلَامِ مِنَ التَّقَاءِ  
 الْعَيْنَيْنِ ، أَلَا تَرَى التَّقَاءَ هُمَا فِي بَابِ ( رَدَدْتُ ) أَكْثَرَ ، وَالْمَهْمُوسُ أَخْفُ / ٣٧ ظ / من  
 المجهور ، فَهَذَا كُلُّهُ يُبَاعَدُ الْعَيْنَ مِنَ الْإِدْغَامِ ، هَذَا نَصٌّ كَلَامِيٌّ فِي هَذَا الْوَصْفِ .  
 وَلَمْ يُعْنِ الْمَوْلُفُ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَوْقُنَا حَيْثُ وَقَفَ ، وَلَمْ نَدْعِ الْقَوْلَ فِي بَابِ تَرْكِهِ  
 لِلصَّرْفِ وَمَا يَلِيهِ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ تَسْلِيمًا لَهُ ، وَلَكِنْ تَجَافَيْنَا عَنْهُ لِلْمِشَارَكَةِ فِيهِ ، وَلَوْ تَكَلَّفْنَا  
 الْوَفَاءَ بِكُلِّ مَا جَرَى فِيهِ مِنْ خَطَاٍ وَتَقْصِيرٍ وَسَوْءٍ وَبُعْدِ تَأْوِيلٍ ، لَامْتَدَّ طَلْقُ الْكَلَامِ ،  
 وَخَرَجَتِ الرَّسَالَةُ عَنْ هَيَأْتِهَا مِنَ الْإِيْجَازِ ، لَكِنْ وَكَلْنَا ذَلِكَ لِدَوِيِّ الْبَصَائِرِ السَّلِيمَةِ ،  
 وَالنَّفُوسِ الْحَكِيمَةِ ، إِلَى مَا نَهَجْنَا سَبِيلَهُ مِنَ التَّنْبِيهِ ، وَأَعْطَيْنَا دَلِيلَهُ فِي الشَّبْهِ وَالتَّمْوِيهِ ،  
 وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ ، وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ ، فَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

( ٢١٤ ) التكملة ٦١٤ ، وفيه : وقد ادغموا أيضا نحو ( ثوبٍ بكرٍ ) .

( ٢١٥ ) التكملة ٦١٧ ، وفيه : امدح حُرْفَةَ .

( ٢١٦ ) ينظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ .

## فهرس المصادر والمراجع<sup>(\*)</sup>

- المصنف الشريف .
- ابن الطراوة النحوي : د. عياد الشبيقي ، السعودية ١٩٨٢ .
- أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله ، ت ٣٦٨ هـ ، الباي الحلبي بمصر ١٩٥٥ .
- ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف ، ت ٧٤٥ هـ ، تحد . مصطفى احمد النماس ، القاهرة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .
- اشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين : اليماني ، عبد الباقي بن عبد المجيد ، ت ٧٤٣ هـ ، تحد . عبد المجيد دياب ، الرياض ١٩٨٦ .
- الأشباه والتماثل : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ ، تحد . عبدالعال سالم مكرم ، بيروت ١٩٨٥ .
- اصلاح المنطق : ابن السكيت ، يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ ، تحد أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- الاصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري ، ت ٣١٦ هـ ، تحد . عبد الحسين الفتلي ، بيروت ١٩٨٥ .
- الأغاني : أبو الفرج الأصبهاني ، علي بن الحسين ، ت نحو ٣٦٠ هـ ، ج ١ - ١٦ طبعة دار الكتب بمصر ، وج ١٧ - ٢٤ نشر الهيئة المصرية .
- الامالي الشجرية : ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله ، ت ٥٤٢ هـ ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت ٦٤٦ هـ ، تحد أبي الفضل ، مط دار الكتب ، مصر ١٩٥٥ - ١٩٧٣ .
- الانصاف في مسائل الخلاف : الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، ت ٥٧٧ هـ ، تحد محمد محيي الدين عبدالحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦١ .
- ايضاح شواهد الايضاح : القيسي ، أبو علي الحسن بن عبدالله ، ق ٦ هـ ، تحد . محمد بن جود الدعجاني ، بيروت ١٩٨٧ .
- الايضاح العضدي : أبو علي الفارسي ، تحد . حسن شاذلي فرهود ، مصر ١٩٦٩ .
- ( ب )
- البارع في علم العروض : ابن القطاع ، علي بن جعفر ، ت ٥١٥ هـ ، تحد . أحمد محمد عبدالدايم ، مكة المكرمة ١٩٨٥ .

(\*) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط .

- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .
- البيان والتبيين : الجاحظ ، عمرو بن بحر ، ت ٢٥٥ هـ ، تح عبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٤٨ .

( ت )

- التبيان في شرح الديوان : المنسوب غلطاً الى العكبري ، أبي البقاء عبدالله بن الحسين ، ت ٦١٦ هـ ، تح السقا وآخرين ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٦ .
- التكملة : أبو علي النحوي ، الحسن بن أحمد ، ت ٣٧٧ هـ ، تح د . كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨١ .
- تهذيب الألفاظ ( مختصر ) : ابن السكيت ، تح شيخو ، مط الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩٧ .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، ت ٤٤٤ هـ ، تح اوتوبرتزل ، استانبول ١٩٣٠ .

( ج )

- جذوة المقتبس : الحميدي ، محمد بن فتوح ، ت ٤٨٨ هـ ، مصر ١٩٦٦ .
- الجمل في النحو : الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ ، تح د . علي توفيق الحمد ، بيروت ١٩٨٤ .
- جهرة الأمثال : أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبدالله ، ت بعد ٣٩٥ هـ ، تح أبي الفضل وقطامش ١٩٦٤ .
- الجنى الداني : المرادي ، الحسن بن قاسم ، ت ٧٤٩ هـ ، تح طه محسن ، مط جامعة الموصل ١٩٧٦ .

( ح )

- حماسة البحري : البحري ، الوليد بن عبيد ، ت ٢٨٤ هـ ، تح شيخو ، بيروت ١٩١٠ .

( خ )

- خزانة الأدب : البغدادي ، عبدالقادر بن عمر ، ت ١٠٩٣ هـ ، تح عبدالسلام هارون ، مصر ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .
- الخصائص : ابن جنى ، أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢ هـ ، تح محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
- خلق الانسان : الأصمعي ، عبدالملك بن قريب ، ت ٢١٦ هـ ، تح هفتر ، نشر في كتاب ( الكنتز اللغوي في اللسان العربي ) ، بيروت ١٩٠٣ .

( د )

- ديوان أحيحة بن الجلاح : د . حسن محمد باجودة ، السعودية ١٩٧٩ .

- ديوان الأعمش : تح محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ .
- ديوان امرىء القيس : تح أبي الفضل ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ديوان أمية بن أبي الصلت : د . عبدالحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧٤ .
- ديوان تابط شراً : تح علي ذوالفقار شاکر ، بيروت ١٩٨٤ .
- ديوان جرير : تح نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر .
- ديوان حسان : تح د . سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ديوان الخطيئة : تح نعمان أمين طه ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ديوان ذي الرمة : تح د . عبدالقدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .
- ديوان رؤية : نشره وليم بن الورد ، لايزك ١٩٠٣ .
- ديوان الراعي النميري : فايبرت ، بيروت ١٩٨٠ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تح محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٥٨ .
- ديوان العرجي : تح خضر الطائي ورشيد العبيدي ، بغداد ١٩٥٦ .
- ديوان الفرزدق : تح الصاوي ، مصر ١٩٣٦ .
- ديوان القتال الكلابي : د . احسان عباس ، بيروت ١٩٦١ .
- ديوان قيس بن الخطيم : تح د . ناصر الدين الأسد ، بيروت ١٩٦٧ .
- ديوان كثير : تح د . احسان عباس ، بيروت ١٩٧١ .
- ديوان لييد بن ربيعة : تح د . احسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .
- ديوان معن بن أوس : د . نوري القيسي ود . حاتم الضامن ، بغداد ١٩٧٧ .
- ديوان النابغة الذبياني : تح د . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .
- ديوان المهذلين : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٥ .

### ( ز )

- الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن انقاسم ، ت ٣٢٨ هـ ، تح د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٧٩ .

### ( س )

- سر صناعة الاعراب : ابن جنبي ، تح د . حسن هندواي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٥ .

### ( ش )

- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى ، ت ٩٠٥ هـ ، الباى الحلبي بمصر .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، ت ٦٦٩ هـ ، تح د . صاحب جعفر أبو جناح ، مط جامعة الموصل ١٩٨٢ .
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي ، أحمد بن محمد ، ت ٤٢١ هـ ، تح عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٥١ .
- شرح الشافية : رضي الدين الاستربابادي ، ت ٦٨٦ هـ ، تح محمد نور الحسن وآخرين ، مط

- حجازي ، القاهرة ١٣٥٦ - ١٣٥٨ هـ .
- شرح شواهد الايضاح : ابن بري ، أبو محمد عبدالله ، ت ٥٨٢ هـ ، تح د . عيد مصطفى درويش ، القاهرة ١٩٨٥ .
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين بن عقيل ، ت ٧٦٩ هـ ، تح محمد محيي الدين عبدالحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦٤ .
- شرح القوائد السبع الطوال : ابن الأنباري ، تح عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
- شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي ، ت ٦٤٣ هـ ، الطباعة المنيرية بمصر .
- شعر الأخطل : تح د . فخرالدين قباوة ، حلب ١٩٧١ .
- شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي : د . هاشم طه شلاش ، ( مجلة المورد م ٢٤١٠ ، بغداد ١٩٨١ ) .
- شعر عمرو بن أحر : د . حسين عطوان ، دمشق .
- شعراء امويون : د . نوري هودي القيسي ، الموصل ١٩٧٦ ، بغداد ١٩٨٢ .
- الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم ، ت ٢٧٦ هـ ، تح احمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

( ص )

- الصلة : ابن بشكوال ، خلف بن عبدالملك ، ت ٥٧٨ هـ ، صححه عمزة العطار ، القاهرة ١٩٥٥ .

( ط )

- الطبقات الكبرى : ابن سعد ، محمد ، ت ٢٣٠ هـ ، بيروت ١٩٥٧ .
- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ت ٣٧٩ هـ ، تح أبي الفضل ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .

( غ )

- الغريب المصنف : أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، ت ٢٢٤ هـ ، مصورة عن نسخة امبروزيانا بايطاليا المكتوبة سنة ٣٨٤ هـ والجزء الأول من طبعة تونس ، تح محمد المختار العبيدي ١٩٨٩ .

( ف )

- الفاخر : المفضل بن سلمة ، ت ٢٩١ هـ ، تح الطحاوي ، مصر ١٩٦٠ .
- فرحة الاديب : الاسود الغندجاني ، أبو محمد الحسن بن أحمد الاعرابي ، ت بعد ٤٣٠ هـ ، تح د . محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٨١ .

( ك )

- الكامل : المرید ، أبو العباس محمد بن یزید ، ت ۲۸۶ هـ ، تح محمد أحمد الدالی ، بیروت ۱۹۸۶ .
- الكتاب : سیبویه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت ۱۸۰ هـ ، بولاق ۱۳۱۶ - ۱۳۱۷ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مکی بن أبی طالب القیسی ، ت ۴۳۷ هـ ، تحد . محیی الدین رمضان ، دمشق ۱۹۷۴ .
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ : التبریزی ، محیی بن علی ، ت ۵۰۲ هـ ، تح شیخو ، بیروت ۱۸۹۵ .

( ل )

- لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم ، ت ۷۱۱ هـ ، بیروت ۱۹۶۸ .

( م )

- مجاز القرآن : أبو عبیدة ، معمر بن المثنی ، ت نحو ۲۰۹ هـ ، تح سزکین ، مط السعادة بمصر ۱۹۵۴ - ۱۹۶۲ .
- مجالس ثعلب : ثعلب ، أبو العباس أحمد بن محیی ، ت ۲۹۱ هـ ، تح عبدالسلام هارون ، مصر ۱۹۶۰ .
- مجالس العلماء : الزجاجی ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ۳۳۷ هـ ، تح عبدالسلام هارون ، القاهرة ۱۹۸۳ .
- مجمع الأمثال : المیدانی ، أحمد بن محمد ، ت ۵۱۸ هـ ، تح محمد محیی الدین عبدالحمید ، مط السعادة بمصر ۱۹۵۹ .
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والایضاح عنها : ابن جنی ، تح النجدي والنجار وشلبي ، القاهرة ۱۹۶۶ - ۱۹۶۹ .
- مختصر في شواذ القرآن : ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ت ۳۷۰ هـ ، تح برجستراسر ، مط الرحمانية بمصر ۱۹۳۴ .
- المخصص : ابن سيدة ، علي بن اسماعيل ، ت ۴۵۸ هـ ، بولاق ۱۳۱۸ هـ .
- المرتجل : ابن الخشاب ، ابو محمد عبدالله بن أحمد ، ت ۵۶۷ هـ ، تح علی حیدر ، دمشق ۱۹۷۲ .
- المستقصى في أمثال العرب : الزمخشري ، محمود بن عمر ، ت ۵۳۸ هـ ، حیدر آباد ۱۹۶۲ .
- مشكل اعراب القرآن : مکی بن أبی طالب ، تحد . حاتم صالح الضامن ، بیروت ۱۹۸۵ .
- المشوف المعلم : العکبري ، تح یاسین السواس ، دمشق ۱۹۸۳ .
- معاني القرآن : الفراء ، محیی بن زیاد ، ت ۲۰۷ هـ ، تح نجاتي والنجار وشلبي ، القاهرة ۱۹۵۵ - ۱۹۷۲ .

- معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ت ٦٢٦ هـ ، مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار مطابع الشعب .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨ هـ ، تح بشار عواد وشعيب الارناؤوط وصالح مهدي عباس ، بيروت ١٩٨٤ .
- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين ، ت ٧٦١ هـ ، تح د . مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، لبنان ١٩٦٩ .
- المقتصد في شرح الايضاح : عبدالقاهر الجرجاني ، ت ٤٧١ هـ ، تح د . كاظم بحر المرجان ، عمان ١٩٨٢ .
- المقتضب : المبرد ، تح محمد عبدالخالق عضية ، القاهرة .
- المقصور والممدود : نبطويه ، ابراهيم بن محمد ، ت ٣٢٣ هـ ، تح د . حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ١٩٨٠ .
- المقصور والممدود : ابن ولاد ، أحمد بن محمد ، ت ٣٣٢ هـ ، مط السعادة بمصر ١٩٠٨ .

#### ( ن )

- نتائج الفكر : السهيلي ، عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي ، ت ٥٨١ هـ ، تح د . محمد ابراهيم البنا ، مصر ١٩٨٤ .
- نزهة الألباء : الأنباري ، تح ابي الفضل ، مط المدني بمصر .
- النكت في تفسير كتاب سيويه : الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان ، ت ٤٧٦ هـ ، تح زهير عبدالمحسن سلطان ، الكويت ١٩٨٧ .
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، ت ٢١٥ هـ ، تح محمد عبدالقادر أحمد ، بيروت ١٩٨١ .

#### ( و )

- الوافي في العروض والقوافي : الخطيب التبريزي ، يحيى بن علي ، ت ٥٠٢ هـ ، تح د . فخرالدين قباوة وعمر يحيى ، دمشق ١٩٧٥ .
- وفيات الأعيان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت ٦٨١ هـ ، تح د . احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨ .



# فهارس الكتاب



## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	المستشهد به من الآية	رقم الآية
	( البقرة )	
٥٤	لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	٤٨
١٢٣	وقولوا للناس حسناً	٨٢
٢٠	ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١
	( آل عمران )	
٥٥	قد كان لكم آية في فتيت النكتا ...	١٢
١٢٥	قالت الملائكة	٤٥ ، ٤٢
	( النساء )	
٩٤	أوجاؤكم حصرت صدورهم	٩٠
٧٩	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر	٩٥
	( المائدة )	
٣٣	الزانية والزاني	٢٨
	( الأنعام )	
٤٢	ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا	٢٢
١٢٧	ملكوت السموات والارض	٧٥
٥٠	وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حساباً	٩٦
	( التوبة )	
٥٨	ولأوضعوا خلالكم	٤٧
	( يونس )	
١٢٥	قطعاً من الليل مظلاماً	٢٧
	( هود )	
٨١	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٤٢
	( يوسف )	
٤٢	تلتقطه بعض السيارة	١٠

	( الرعد )	
٤١	كفى بالله شهيداً	٤٣
	( الحجر )	
٧٩	إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطان	٤٢
	( النحل )	
١٢٠	نسقيكم مما في بطونه	٦٦
٥٣	ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً ...	٧٣
	( الاسراء )	
٥٤	لقد كدت تركن اليهم شيئاً قليلاً	٧٤
	( الأنبياء )	
٨٠	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢
	( المؤمنون )	
٨٧	تثبت بالدهن	٢٠
	( النور )	
٣٣	والسارق والسارقة	٢
	( الفرقان )	
٢٠	أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً	٢٤
	( الشعراء )	
٤٢	أولم تكن لهم آية أن يعلمه	١٩٧
	( سبأ )	
٧٠	بل مكر الليل والنهار	٣٣
٣٦	وأنتى لهم التناوش من مكان بعيد	٥٢
	( فاطر )	
٩٤	غرابيب سود	٢٧
٩٣	ومكر السوء	٤٣
	( ص )	
٥٢	مفتحة لهم الأبواب	٥
	( ق )	
٩٤	وحبّ الحصيد	٩

٩٤	حبل الوريد	١٦
	( القمر )	
٣٣	إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	٤٩
	( الواقعة )	
٩٤	حَقَّ الْيَقِينِ	٩٥
	( الجنّ )	
٦٨	نَقَعْدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ السَّمْعِ	٩
	( النبأ )	
٥٣	وَفَتَحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا	١٩
	( القيامة )	
٤٨	تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ	٢٥
	( البروج )	
٩٥	قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ● النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ	٥ و ٤
	( المسد )	
٩٤	تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ	١

### فهرس الأحاديث

يا نساء المؤمنات

٩٣

### فهرس الأمثال

عاطبغير أنواط

٣٨

عسى الغوير أبوسا

٤٠

لا تعدم الحسنة زاما

١٣٣

من أشبه أباه فما ظلم

٨٣

من العناء رياضة الهرم

٣٣

فهرس الأشعار

موضعه	قائمه	قافيته	أول البيت
		( الهمزة )	
٤٢	( حسان )	وماءُ	كان سبيئة
		( الباء )	
٩٧		ناعبُ	فتلّاف قبل
٦٧	( ساعدة بن جؤية )	الثعلبُ	لدن بهزّ
٢٣	ذو الرمة	كواكبهُ	تلوم يهياه
١٢٥	الأعشى	مخضباً	أرى رجلاً
٥٧	( قيس بن الخطيم )	الركائبُ	ديار التي
٥١	( ضمرة بن ضمرة )	أثوابي	أرايت إنْ
		( الجيم )	
٢٦	( العرجي )	على منهج	نمكث حولاً
٥٢	( الجرنفش الطائي )	من الساج	أما النهارُ
		( الحاء )	
٨٥	(حاتم أوجل من النبييت)	مصبوحُ	وردَ جازرهم
٩٧	( أبو ذؤيب الهذلي )	السوحُ	وكان سيان
٨٩		سَحّ	تقول ابنة
٨٩		رَوَحُ	بعميرك خير
		( الدال )	
٦٢	( أنس بن مدركة )	يسودُ	عزمت على
٨٢		رمدُ	فقيم تدبير
٧٥	( المقنع الكندي )	جدا	وإنّ الذي
٧٥	( المقنع الكندي )	ضدا	لكلّ سبيل
١٠٥	( حسان بن ثابت )	رمايُ	على ما قام
٢١	الفرزدق	ومحمد	إنّ الرزية
٦٨	( عامر بن الطفيل )	ضمرغد	فلايفينكم قنا

\* ما وضع من اعلام الشعراء بين قوسين هو مما لم يذكره ابن الطراوة .

٨٧	( نيهان العشمي )	المتقارِب	يقَرُّ بعيني
١٢٤	ذو الرمة	بسوادِ	ودوية مثل
٤٧		( الراء )	
١٠٦		صَبْرُ	مخافة اني
١٢٦	( جرير الضبي )	سطوِزُ	منازل
١١٥		قراقِرُ	يا ضبعاً
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	نشاوَرِه	نطيع ونعصي
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	طروِزُها	ترى كلَّ
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	أمورها	تلوحن
٧٢ - ٧١	ذو الرمة	أميرُها	وظلت بملقى
١٦	( الأخطل )	عوِزُها	بيوم كأيام
١٦		بِكرِ	وقد سَرَنِي
١٠٤		أشبارِ	كل ثقيل
١٢٧	( المنخل اليشكري )	حمارِ	فليت فعيلاً
٤٤	( الفرزدق )	الكسيرِ	وإذا الرياح
١١٧	ذو الرمة	( العين )	
١٢٩	( عبدالله بن الحجاج )	مجاشعُ	فيا عجباً
٥٦	( المرار بن سعيد )	البلاقعُ	وهل يرجع
٥٤	( الحطيئة )	وقَعُ	فارحم أصيبيتي
١٢٥	( مهلهل أو أخوه عدي )	مسمعا	لقد علمت
١٣١		( الفاء )	
١٢٢	( أمية بن أبي الصلت )	وكيفُ	أمن رسم
١١٨	( معن بن أوس )	( القاف )	
١١٨	( المتنخل الهذلي )	حلاقِ	ما أرجي
		( اللام )	
		الشمائِلُ	ولا تجد
		موكَلُ	تراه معداً
		متحوَلُ	وفي الناس
		والسبلِ	رباء شماء

١٢٣	( أبو الغول الطهوي )	الفصيل	أما تنفك
٦٩	الاعشى	عزل	نحن الفوارس
٥٧	( الاخطل )	الاناصيل	كأنه واضح
٥٠	( الاعشى )	نفلا	يوماً تراها
٥٨		مالا	لا تجعلونا
٦٠	( المتنبى )	الزلالا	ومن يك
٥٦		الأجل	ضعيف النكاية
		( الميم )	
٢٥	( المتنبى )	والظلم	وما انتفاع
٢٧		الجوازم	إذا كان
٦٨	( واقد بن الغطريف )	لسقيم	لئن لبن
٣٦	( كثير )	غريمها	قضى كل
٤٧		معلما	بآية اني
٧١	( حميد بن ثور )	خثعما	وما هي إلا
١١٠	( جرير )	لما	كلا يومي
١٢٣	( زينب بنت فروة )	الغنائما	الم ترقومي
٨٦		تقدما	فإن أنت
٣١	( قيس بن زهير )	بالكرامه	جزاني الزهدمان
٦٩	الفرزدق	الختام	فبتن جنابتي
١٢٨		السنام العظام	إذا ما ولا نهدي
٥٩	( ساعدة بن جؤية )	تشم	لقد أوبيت
		( النون )	
٨٢		المساكين	هذا زمان
٨٦		يدان	اعهد لما
٨٨	( جحدر اللص )	البنان	فإن امكك
		( الواو )	
٤٣	( يزيد بن الحكم )	مرتوي	فليت كلالاً
		( الياء )	
٥٩	( ابن احمر )	نواجيا	اقول لكتاز
٥٩	( ابن احمر )	وراميا	فيالك من

## فهرس الأرجاز

	( الدال )	
١٢١	( دكين الراجز )	وحده
	( الراء )	
٨٤	( رؤبة )	نصرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	زبرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	تمرا
١٢١	صفية بنت عبد المطلب	هزبرا
	( السين )	
٥١	( خزذبن لوذان )	العنسس
	( العين )	
٢٦		المرضعا
٢٦		اكتعا
٢٦		أربعا
٢٦		أجمعا
	( الفاء )	
٤٤	( رؤبة )	والخريفا
٤٤	( رؤبة )	والصيوفا
	( القاف )	
٥٣	( عويف القوافي )	فرقه
٥٣	( عويف القوافي )	رزقه
	( الكاف )	
١٢٠	( رؤبة )	رمكا
١٢٠	( رؤبة )	زكأ
	( اللام )	
٢٧		تضلل
٢٧		المفصل

٧١	( احيحة بن الجلاح )	تقيلي
٧١	( احيحة بن الجلاح )	ظليل
	( النون )	
١٦	( مدرك بن حصن )	مصنأ
١٦	( مدرك بن حصن )	سنأ
٥١	( حميد الأرقط )	سمين
	( الياء )	
٧٠	( أبو جندب الهذلي )	جاريه
٧٠	( أبو جندب الهذلي )	عليه
٧٠	( أبو جندب الهذلي )	حقويه

فهرس انصاف الابيات مرتبة على اوائلها

- ( ١ )
- ٩٤ إذا حاص عينيه كرى النوم لم يزل ( تأبط شراً )
- ٢٥ اولاك بنو خير وشر كليهما
- ٩٠ أيام قومي والجماعة ... ( الراعي النميري )
- ( ح )
- ٩٠ حين النزول يكون غاية مثلنا
- ( ر )
- ١٠٥ رهط مرجوم ورهط ابن المعل ( لبيد )
- ( س )
- ١٣١ سماء الاله فوق سبع سمائيا ( امية بن ابي الصلت )
- ٨٧ سود المحاجر لا يقران بالسور ( الراعي النميري )
- ( ط )
- ٣١ .... طلحة الطلحات ( عبيد الله بن قيس الرقيات )
- ( ع )
- ١٠٦ علام تقول الرمح يتقل عاتقي ( عمرو بن معد يكرب )
- ( ك )
- ٤٧ كآبة أنها فقدت عقيلاً
- ٧٠ كان منا بحيث يعكى الإزار
- ٦٦ كأن الثريا حلة الغور منخل
- ٧١ كأن مجرّ الراسيات ذيولها ( النابغة الذبياني )
- ١٢٦ ..... كحل بيوتهم ( سلامة بن جندل )
- ١١٧ كذي العزى كوى غيره وهوراتع ( النابغة الذبياني )
- ٥٨ كفاني ولم اطلب قليل من المال ( امرؤ القيس )
- ( م )
- ٨٢ .... ما انت جاره ( الاعشى )
- ١١٠ متى كنتا لامك مقتونيا ( عمرو بن كلثوم )

( و )

٩٨

.....وتقر عيني ( ميسون بنت بحدل )

٨٥

ولا كهذا الذي في الارض مطلوب ( امرؤ القيس )

( ي )

٦٨

يهوى مخارمها هوى الأجلد ( ابو كبير الهذلي )



نحن لا نقوم بتصوير أو نسخ الكتب , ننشر الكتب الموجودة  
بالفعل على الإنترنت , ونحترم حقوق الملكية  
ولا نمانع حذف رابط أى كتاب  
إذا طالب مؤلف أو دار نشره بحذفه. / علاء الدين شوقي



إهداء الدين شوق  
[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)





## فهرس البلدان والأمكنة والمواضع والجبال والمياه

٣٧ ، ٣١	عرفات	٣١	أجا
١١٥	فنسرین	٣١	أذرعاع
١٢٦	كبكب	٣١	الأنبار
٣١	الكوفة	١١٥	البحرين
٣٧	المروة	١١٥	الحصنان
١١٥	يبرین	٣١	سلمى
		٣٧	الصفاء

## فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب

١٠٩	الكامل	١١٩	اصلاح المنطق
٧٦ ، ٣٧	الكتاب	١٢٩ ، ١٢٦	الألفاظ
، ١١١ ، ٣٠	المصنّف (الغريب المصنّف)	٣٧ ، ٢٥ ، ١٦	الايضاح
١٣٣ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ١١٥		٩١ ، ٨٣ ، ٣٧	الجميل
	المقدمات إلى علم الكتاب وشرح	٣٧	الحلبيات
، ٢٧ ، ٢٥ ، ٨	المشكلات على توالي الأبواب	٣٧	الخصائص
، ٥٥ ، ٤٤ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٤		٣٧	الشيرازيات
١٠٥ ، ٩٥ ، ٩٣ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٤ ، ٦٤ ، ٦١		٣٧	الكافي

## فهرس موضوعات الكتاب

٥	مقدمة التحقيق
٦	مؤلف الكتاب
٩	كتاب الافصاح
١٧	اقسام الكلم
٢٠	فصل : الاسم أعمّ من الفعل
٢١	فصل : الفعل ينقسم بانقسام الزمان
٢٢	فصل : ما اذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً
٢٤	فصل : كلا اذا أُضيفت الى المضمر
٢٨	باب من أحكام اواخر الاسماء المعربة
٣٠	باب التثنية والجمع
٣٢	باب اعراب الاسماء
٣٤	باب الابتداء بالاسماء الموصولة
٣٧	باب الفاعل
٣٨	باب الفعل المبني للمفعول
٤٠	باب الافعال التي لا تتصرف
٤١	باب نَعَم
٤١	باب التعجب
٤٢	باب كان
٤٢	باب ما
٤٥	باب إِنَّ وَإِنَّ
٤٨	باب ظننت
٤٩	باب اسم الفاعل وما أشبهه
٥٠	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٢	فصل : اعراب قوله تعالى : « مفتحة لهم الأبواب »
٥٣	باب المصادر التي اعملت عمل الفعل
٥٤	فصل : اضافة المصدر الى المفعول ومعه الفاعل
٥٥	فصل : حمل النعت على موضع المنعوت جائز



# مكتبة إيسان العرب

[lisanarabs.blogspot.com](http://lisanarabs.blogspot.com)

نحن لا نقوم بتصوير أو نسخ الكتب , ننشر الكتب الموجودة  
بالفعل على الإنترنت , ونحترم حقوق الملكية  
ولا نمانع حذف رابط أى كتاب  
إذا طالب مؤلف أو دار نشره بحذفه. أ/ علاء الدين شوقى